IRAQI FILE

الملف العراقي

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 18 - JUNE 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- حزيران ١٩٩٣
رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ١٨

الدينار العراقي 'المحرّم' : هل من بديل؟

عبدالغني الدلي

ان الاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية في الآونة الأخيرة بتحريم دخول الدينار العراقي من فئة ٢٥ دينار المطبوع في الخارج والذي تجمعت منه مبالغ كبيرة في الاردن والخليج وايران وتركيا وعلى الخصوص في كردستان العراقية، جاءت مفاجئة لأنصار النظام ومعارضه على حد سواء، وأضرت بمصالح كثيرين من الابرياء.

ان اصدار العملة كما هو معروف حق من حقوق السيادة الوطنية ومقابل هذا الحق يترتب على السلطة الوطنية ذات السيادة واجب المحافظة على قيمة تلك العملة والوفاء بحقوق حامليها. وقد جاء قرار السلطة العراقية المشار اليه منافياً لهذه القواعد والالتزامات.

لقد قيل في تبرير هذا الاجراء ان العملة العراقية قد خرجت بدون اذن رسمي وان حامليها قد ارتكبوا مخالفة قانونية لان قوانين الصرف الاجنبي العراقية تحدد مبالغ النقد العراقي التي يجوز اخراجها ونقلها الى بلاد اجنبية. ولكن المطلعين يؤكدون ان اخراج النقد العراقي خلال السنتين الماضيتين خاصة الى الاردن قد جرى بمعرفة واحيانا بتشجيع السلطات العراقية (تصريحات وزرير التجارة العراقي في عمان في العام الماضي) وذلك بالنظر للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وما تولد عنه من تناقص موجودات العراق من العملات الاجنبية والحاجة لاستيراد مختلف السلع بأي وسيلة ممكنة.

ولكن مهما كان من هذا الامر فان الحضر القانوني على تداول النقد العراقي خاج الحدود لاينطبق على المنطقة الكردية العراقية لانها ما تزال جزء من الاراضي العراقية وكان المفروض ان يعامل سكانها بنفس المعاملة التي عومل بها سكان المناطق العراقية الاخرى، اي السماح لهم باستبدال ماالديهم من العملات القديمة بالعملة الجديدة خلال الايام الستة التي حددها قرار السلطة. ولكن المعروف ان السلطة المركزية بدلاً من اعطاء التسهيلات للمواطنين الاكراد لاستبدال مالديهم من عملات فانها وضعت القيود على حدود المنطقة الكردية ومنعت حركة المرور منها واليها طيلة الفترة المعلنة لاستبدال العملة القديمة، فخرقت بذلك التزاماتها القانونية وارتكبت خطأ سياسيا فادحا يخدم اغراض اولئك الذين يريدون تقسيم العراق.

السؤال الذي يرد على الاذهان هو لماذا عمد النظام العراقي الى اتخاذ هذه الخطوة الخارقة للاعراف والقوانين والمهددة لكيان الدولة العراقية؟ ان هناك ثلاثة اسباب يمكن تصورها :

اولاً : ان النظام وهو يعاني عناءً شديداً متزايدا من تأثير الحصار الدولي زين له ان الغاء الدنانير الموجودة في الخارج، بحجة المخالفة القانونية، سيخفف من اعبائه وسيفسح له المجال لأصدار النقود في الداخل بدلاً منها. ولكن هذا حساب خاطىء لأنه زعزع بهذا العمل الثقة بالعملة العراقية وقطع السبيل على قبول الدينار العراقي (بدلاً من العملات الاجنبية) مقابل البضائع التي هو بحاجة ماسة لاستيرادها وخاصة من الاردن حيث قدرت قيمة البضائع المصدرة منه الى العراق مقابل الدفع بالدينار العراقي، بما يعادل ١٢٠ مليون دولار شهرياً.

ثانياً : ان النظام اراد معاقبة اولئك الذين ضاربوا بقيمة الدينار العراقي وتسببوا في هبوط قيمته باستمرار، ولكن السبب الحقيقي في الهبوط هو استمرار النظام باصدار الدنانير دون قيد او شرط وتضاؤل ايرادته من النقد الاجنبي بسبب القيود المفروضة على صادراته من النفط وغيره. في حين ان كثيرين قبلوا الدفع بالدينار، ليس للمضاربة بل لأسباب تجارية ومقابل بضائع صدرت الى العراق

وبدافع الثقة بمستقبل الدينار عندما يرفع الحصار عن العراق ويعود تصدير النفط. وهم بذلك ساعدوا على دعم قوة الدينار المهددة بكثرة ما يصدره النظام من الدنانير التي لاغطاء لها. اما المضاربون والمهربون فلايعدم وجودهم في مثل هذه الاحوال ولكنهم لهم دائما اساليبهم ووسائلهم في حماية اموالهم وربما يكونوا قد كسبوا ما يغطي خسائرهم واكثر من هذه الاجراءات قبل وقوعها.

ثالثاً : ان النظام اراد بهذه الاجراءات توجيه ضربة للادارة الكردية في المناطق الخاضعة لادارتها وتكبيدها خسائر اقتصادية كبيرة. ولكن الضرر الذي سيصيب المنطقة الكردية هو اقل بكثير مما نصوره النظام ومستشاروه. لان النقود والنقود الورقية بشكل خاص ليست ثروة بحد ذاتها بل هي وسيلة لتبادل الثروة وتقييمها واختزانها. فلو اختفت جميع النقود مرة واحدة فان ثروة المجتمع من السلع والبضائع لا تنقص في شيء وكلما سيحصل هو عرقلة تداولها وانتقالها من يد الى اخرى. وهذا هو الضرر الحقيقي الذي سيصيب المنطقة الكردية من هذه الاجراءات المرتجلة وهو ضرر يمكن تلافية ما دامت الثروة باقية.

فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لازالة هذا الضرر ؟ هناك عدة اقتراحات مطروحة، منها استعمال عملة اجنبية بدلاً من الدينار العراقي مثل الليرة التركية او التومان الايراني وكلاهما يتداولان في المناطق التركية والايرانية المجاورة وهذا سيقع الى حد ما بحكم الضرورة ولكن ادخال مثل تلك العملات بصورة رسمية سيصطدم بعقبات ومحاذير قانونية وسياسية تجعل الدول المسؤولة عن تلك العملات غير مستعدة للسماح باستعمال نقودها خارج حدودها بصورة قانونية. وفي هذه الحال سيكون تداول الليرة التركية او التومان في كردستان تداولاً غير مشروع لايلزم حكومات تلك البلاد باي واجبات تجاه حاملي تلك العملات من الاجانب كما حصل الان لحاملي الدينار العراقي من الاردنيين وغيرهم. ولما كانت تلك العملات هي عملات ورقية وليس لها قيمة ذاتية (مثل نقود الذهب والفضة المتداولة قديما) فان المواطنين الاكراد سيتعرضون لخسارة مدخراتهم بصورة حقيقية ولارباك معاملاتهم التجارية. وهناك من يقول باصدار عملة جديدة او دينار كردي عراقي على غرار الباون الاسكتلندي يقوم باصداره فرع للبنك المركزي العراقي ينشأ في كردستان. ان الباون الاسكتلندي ليس عملة مستقلة بل هو نسخة من الباون الاسترليني ومعادل له في القيمة تماما. ويتمتع بنفس الغطاء ويصدر بموجب اتفاق بين بنك انكلترة (البنك المركزي) وبنك اسكتلندا الملكي طبقا لقرارات ملكية قديمة ولا ينتظر ان يحصل مثل هذا الاتفاق بين السلطة المركزية في بغداد والادارة القائمة في كردستان.

ومن جهة اخرى فان اقامة اجهزة مالية مستقلة او تأسيس بنك مركزي في كردستان مزود بموارد من النقد الاجنبي - من اي مصدر كان - وقيامه باصدار عملة، مستقلة يبدو مشروعاً جذابا ولكنه ليس سهل التطبيق بل تعترضه عقبات قانونية وسياسية كبيرة يتعذر التغلب عليها. ان اصدار عملة جديدة يتطلب وجود دولة ذات سيادة معترف بها دوليا تقوم بذلك، كما يتطلب موارد سائلة من النقد الاجنبي وتوفر الثقة لدى الاوساط المالية الدولية وهذه امور كلها ليست في متناول الادارة الكردية. ثم ان معظم تجارة كردستان هي مع وسط العراق وجنوبه بحكم العوامل الجغرافية وطرق المواصلات والتعامل التجاري المتوارث على مدى اجيال. فاذا صدرت عملة لها صفة كردية خاصة فان السلطة المركزية في بغداد سوف لاتعترف بها ولن تجد صعوبة في منع تداولها، على خلاف الدينار العراقي المعروف والذي سيظل مقبولا لدى المواطنين رغم موقف السلطة منه.

لذلك نرى ان الحل الامثل لأزمة الدينار التي افتعلها النظام العراقي هو ان تعتمد الادارة الكردية الدينار من جميع الفئات بما فيها تلك التي حرمتها بغداد وابقائه اساساً للتداول التجاري في المنطقة الكردية كما هو جار الان. وان تصدر قراراً باعتباره وحده مقبولا في دفع الرسوم والضرائب والاجور التي تتقاضاها تلك الادارة وفي دفع رواتب موظفيها واجور مستخدميها وقيمة مشترواتها وفي تسديد الديون والحقوق التي تقضي بها المحاكم القائمة هناك. ان مثل هذه الاجراءات ستعطي الدينار العراقي المحرّم (او الممتهن) قيمة قانونية اقوى وسيساعد على رواجه وقبوله، مضافا الى ما يحصل له من دعم من اقتصاد المنطقة الكردية ومن تحويلات العملات الاجنبية التي ترد الى المواطنين الاكراد من اقربائهم في الخارج ومن عراقيين آخرين مؤيدين للحركة الكردية او من بعض الجهات العربية او الدولية المتعاطفة. وان من مزايا هذه التدابير المحافظة على حقوق الاكراد في عملة تؤلف لهم حقا قانونيا تجاه السلطة المركزية، وهي عملة عرفوها واعتادوا عليها. وليس مستبعداً ان يجد الدينار العراقي القديم اذا استمر تداوله بالصورة المنوّه بها اعلاه، طريقه الى بقية انحاء العراق وان يحتفظ بقيمته المتفوقه على الدينار الجديد الذي دأبت سلطات بغداد على اصداره بدون حدود اضف الى ذلك ان كميات الدينار القديمة ستبقى محدودة لايمكن زيادتها ولذلك فانها ستستعيد قيمتها بشكل اوفى وبوقت اسرع، من الدينار الجديد، بعد عودة الشرعية وقيام حكومة عراقية موحدة او فيدرالية حسبما يرتضيه العراقيون.

ومن الواضح ان هذه العملية هي بدورها تحتاج الى تنظيم ومتابعة جدية ولذلك نقترح اولاً : ان تعلن هيئات المعارضة بجميع اطرافها الكردية وغير الكردية رفض القرارات والاجراءات التي اتخذتها السلطة المركزية بعدم استبدال فئات الدينار القديم المتداولة في كردستان. وثانياً : ان تقوم بتأسيس "لجنة عملة عراقية موقتة" مؤلفة من خمسة اعضاء على الاكثر، عراقيين اكراد وعرب من ذوي المؤهلات والكفاءة والنزاهة تقوم بمراقبة شؤون العملة والاشراف عليها. ان المشاكل التي ستجابه هذه اللجنة من تدفق الدينار العراقي الموجود في خارج كردستان ومن ضرورة اصدار فئات صغيرة من الدنانير حسب ما تقتضية المعاملات او أعادة طبع ما يتلف منها، ومن العراقيل التي ستضعها السلطة المركزية، كلها مشاكل حقيقية لايمكن الاستهانة بها ولكنها ليست مستعصية الحل ويمكن الاستعانة بالخبرات الدولية المتوفرة لمجابهتها، وهي على كل حال اقل خطورة وصعوبة مما سيجابه الحلول الاخرى المطروحة واكثرها ضماناً لمصالح الشعب الكردي والشعب العراقي عامة.

* الاستاذ عبد الغني الدلي من رجالات العراق السياسية والدبلوماسية في العهد الملكي العراقي، وهو الى جانب ذلك حقوقي واقتصادي متخصص في الدراسات النقدية والمصرفية من جامعة لندن، ومارس مهام عديدة في هذا المجال، وقد خص "الملف العراقي" بهذا التحليل للأجراءات النقدية العراقية الاخيرة. ■

سحب الاوراق النقدية من فئة ٢٥ دينار
الازمة المالية في العراق

اصدر مجلس قيادة الثورة العراقية بتاريخ ٥ آيار ١٩٩٣ قرارا سحب بموجبه الاوراق النقدية من فئة ٢٥ دينارا والتي طبعت قبل ازمة الخليج في اب ١٩٩٠، واعتبر الاوراق من هذه الفئة الموجودة في خارج البلاد لاغية. واغلق العراق حدوده مع الاردن والدول المجاورة اعتبارا من منتصف ليل الثلاثاء - الاربعاء (٤-٥ ايار) لمدة ستة ايام.

واحدث هذا القرار حالة من الذعر في اوساط اصحاب شركات الصرافة ومئات من تجار العملة غير المرخصين والاف من المواطنين العاديين الذي يحتفظون بكميات من الدنانير العراقية.

الحياة (٧ ايار ١٩٩٣)-و في خطوة اثارت استغراب الاوساط الحكومية في عمان ومن شأنها تصعيد التوتر بينها وبين بغداد، اوقف العراق امس شحنات النفط الى الاردن ونشر قوات على الحدود معه، في وقت كانت الحكومة الاردنية تنتظر ردا من الحكومة العراقية على اقتراحات للسماح للاردنيين الحاملين عملات عراقية بتبديلها عن طريق البنك المركزي. وتوقعت مصادر حكومية ان يكون للخطوة العراقية "بعد سياسي الى جانب البعد الفني"

كذلك تضرر التجار الاردنيون الذي قبلوا بالدينار العراقي تسديدا لقيمة صادراتهم من المواد التموينية الى العراق. وافاد مصدر عراقي في عمان والذين يبلغ تعدادهم نحو ٣٠ الف سيتأثرون بالاجراء لانهم لايملكون سوى دنانير عراقية. ونقلت وكالة "فرنس برس" عن مصدر طبي في عمان ان اربعة اشخاص على الاقل حاولوا الانتحار وادخلوا الى مستشفيات بعدما اصيبوا بصدمة. واضافت ان مئات من الناس الحاملين حقائب مليئة بدنانير عراقية تجمعوا امام مكاتب الصيارفة التي كانت تحميها الشرطة وسط العاصمة الاردنية. وكان مسلحون بمسدسات هددوا اول من امس صيارفة رفضوا قبول دنانير عراقية.

ويذكر ان الاردن يستهلك نحو ٨٠ طناً من الوقود يوميا يزوده العراق معظم هذه الكمية التي تصل بالصهاريج، وذلك بموافقة خاصة من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن. وحتى نشوب ازمة الخليج في ٢ اب ١٩٩٠ كان العراق يزود الاردن ٨٥ في المئة من حاجته النفطية، ويحصل عليها في مقابل ديون تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدنانير الاردنية تراكمت عليه في اثناء الحرب العراقية - الايرانية.

المنطقة الكردية ، ومن جهة اخرى قالت مصادر كردية اتصلت بها "الحياة" في لندن ان السلطات العراقية اتخذت اجراء صارما لاغلاق الحدود مع المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية لمنع الاكراد من التوجه الى المناطق الحكومية لتبديل ما يملكونه من الاوراق النقدية الملغاة. وقالت ان التوتر والقلق سادا هذه المناطق خوفا من المضاعفات السلبية التي ستنجم عن الغاء هذه الاوراق التي توجد كميات كبيرة منها في كردستان تستخدم في المنطقة كليا وللتجارة عبر الحدود مع تركيا وايران.

طلب (الحياة ١٩٩٣/٥/١٢) الزعيمان الكرديان السيدان مسعود برزاني وجلال طالباني في نداء الى الامين العام للامم المتحدة د. بطرس غالي تدخل المنظمة الدولية للمساعدة في ايجاد بديل للتبادل النقدي في كردستان العراقية. واجتمع الطالباني في نيويورك مع يان الياسون مساعد الامين العام لشؤون المساعدات الانسانية وبحث معه في الوضع الاقتصادي الصعب في المناطق الكردية التي تحاصرها الحكومة العراقية وفاقمتها الاجراءات المالية الاخيرة ومنع سكانها من تبديل الاوراق النقدية الملغاة.

وناشد بارزاني وطالباني الموجودان في واشنطن في ندائهما الى غالي المساعدة على مواجهة "المضاعفات المدمرة على اقتصاد كردستان العراقية" لقرار بغداد سحب الاوراق المالية من فئة ٢٥ ديناراً من التداول ومنع الاكراد من تبديلها اسوة ببقية العراقيين.

واشارا في النداء الذي تقلت (الحياة) نسخة منه الى "الحصار المحكم" على كردستان والى ان "كل نقاط العبور" بينها وبين بقية البلاد اغلقت بعد اعلان القرار. وشددا على ان الشعب الكردي "يعاني الامرين من الحصار الذي تفرضه بغداد والعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق". واقترحا القيام بتحرك عاجل لمواجهة الاجراء الاخير الذي يهدد بخنق اقتصادنا"

وناشدا مجلس الامن ان يرغم بغداد على تبديل الاوراق المالية المتداولة في كردستان او "المساعدة على ايجاد بديل من التبادل النقدي في المنطقة" و "استخدام ودائع العراق المجمدة لدى المصارف الاجنبية في مساعدة المنطقة الكردية على مواجهة الازمة الاقتصادية المترتبة على قرار النظام العراقي". ودعا الى "وضع برامج للمساعدات الانسانية واستثناء المنطقة الكردية من بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق".

الحياة ١٩٩٣/٥/١٦ ، تدرس الخارجية التركية طلبا كردياً يدعو الى السماح بتداول الليرة التركية في كردستان العراقية بدل الدنانير العراقية من فئة ٢٥ ديناراً التي فقدت قيمتها بعدما الغتها الحكومة العراقية الاسبوع الماضي.

وعلى رغم ان مسؤولين في وزارة الخارجية التركية قالوا انهم يدرسون الطلب الكردي، الا ان صحيفة "حريت" استبعدت امس ان توافق تركيا على الطلب خوفا من ان يؤدي ذلك الى تدفق اكراد عراقيين على تركيا مستغلين امتلاكهم العملة التركية.

وقالت مصادر مطلعة لـ الحياة ان بين الحلول المطروحة الاستمرار في التعامل بالاوراق الملغاة والاعلان من طرف واحد عن فتح فرع لمصرف الرافدين العراقي، وتأسيس مصرف في كردستان لاصدار عملة مرتبطة بالدينار العراقي. والحصول على مساعدة مالية اجنبية لدعم التعامل بالعملة العراقية او اعتماد احدى العملات الصعبة بديلاً من الدينار. حذر السيد سفين دزه ئي ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في انقرة في تصريحاته الى الحياة من ان السلطات الكردية استطاعت تحديد كمية الاوراق النقدية من فئة ٢٥ ديناراً لدى السكان الاكراد بعدما انجزت عملية تسجيلها مع ارقامها ما يجعل مستحيلا تبديل اي اوراق من هذه الفئة غير مسجلة لديها. واضاف ان لدى السلطات الكردية معلومات كافية عن محاولات لتهريب هذه الاوراق الى كردستان. وقال ان جماعة من المضاربين في

الاردن اشترت نحو ٢٥ مليون دينار من الفئة الملغاة بهدف تهريبها الى شمال العراق.

دور بيروت : شحن العملة العراقية

قال عدد من الصيارفة اتصلت بهم الحياة (١٩٩٣/٥/٧) ان التعامل بالدينار العراقي توقف منذ اول من امس بعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة العراقي. واشاروا الى ان حركة التداول بالدينار العراقي في لبنان كانت اساسا ضعيفة جدا، وكان الطلب عليه قليل جدا في سوق بيروت المالية. ومن كان يحتفظ به، كان يراهن على استعادة قوته وقيمته السابقة.

وذكر الصيارفة ان "سعر الدينار العراقي في بيروت قبل القرار بمدة وجيزة كان يساوي ٥ سنتات او ٨٦,٧٥ ليرة لبنانية، وكان يساوي بعد حرب الخليج ١٠ سنتات او ١٧٥ ليرة لبنانية، في حين كان قبل حرب الخليج يساوي ٥٠ سنتاً او ٨٧٥ ليرة.

وكان لبنان وسيطا لايصال العملة العراقية الى الدول العربية. وكان افراد يتعاطون اعمال الصيرفة يشحنون العملة العراقية من الاردن الى هذه الدول. وقال عدد من هولاء الشاحنين ان الكمية التي كانت تشحن يوميا تبلغ نحو عشرة ملايين دينار عراقي نسبة ٥ في المئة للمدخرين اللبنانيين. وقال هؤلاء ان عملية الشحن توقفت منذ عشرة ايام.

خسائر الكويت قد تفوق ١٠ ملايين دولار

الكويت - الحياة ، قدر عاملون في مجال الصرافة وتجارة العملة في الكويت الخسائر المحلية للقرار العراقي الاخير سحب الدينار فئة ٢٥ (العملة الاصلية) من التداول بما يتراوح ما بين ٥ و ١٠ ملايين دولار، لكن صرافين اخرين قالوا ان المبالغ الموجودة في حوزة جميع العملاء قد تفوق هذا الرقم بكثير.

وقال مسؤول في شركة "المزيني" للصرافة لـ الحياة ان معظم المؤسسات المالية الكويتية ومحلات الصرافة امتنعت عن التعامل بالدينار العراقي منذ اكثر من سنتين بعد توجيهات من البنك المركزي الكويتي بهذا الخصوص لكن بعض الصرافين استمر في شراء وبيع العملة العراقية لتواجد مبالغ كبيرة منها في حوزة افراد في الكويت نتيجة لتعاملات تمت ابان الغزو العراقي. وهرع المئات من العملاء امس واول من امس الى سوق الصرافين في وسط العاصمة الكويتية يحاولون بيع ما لديهم من مبالغ، وقال احد الصرافين انه كان يشتري الدينار العراقي قبل يومين بقيمة ١٧ فلسا كويتيا الا انه "غير مستعد اليوم لشراء هذه العملة بفلس واحد ولا اقل من ذلك". وقال صاحب محل صرافة اخر انه تلقى مئات الاتصالات الهاتفية من اشخاص يريدون بيع ما لديهم من دنانير باي ثمن، ويقول هذا التاجر "ان مواطنين ومقيمين عديدين اضطروا الى بيع بضائعهم خلال الاحتلال العراقي منعا لتعرضهما للنهب وحصلوا مقابل عمليات البيع على ملايين من الدنانير العراقية.

خسائر المتعاملين في الامارات تتجاوز ٥٥ مليون دولار

اعلن عشرات الصيارفة عن التوقف نهائيا عن بيع وشراء العملة العراقية وسط حالة من الاستياء والذعر اصابتهم نتيجة الخسائر التي تكبدوها اثر قرار العراق سحب ورقة نقدية من فئة ٢٥ دينارا من التداول واغلاق حدوده لمنع ادخالها. وعلى رغم صعوبة تقدير حجم الخسائر التي تكبدتها مكاتب الصيرفة وصغار المضاربين بالعملة في الخليج الا ان مصادر مصرفية في دبي قالت في تصريحات لـ الحياة ان الخسائر قد تتجاوز بليون دينار (٥٥ مليون دولار) بالاسعار السابقة، واقل من عشر هذا المبلغ في الاسعار الحالية.

وقالوا ان حجم التعاملات في اسواق الصرافة في الامارات تجاوز ١٥٠ مليون دينار بما في ذلك الاموال التي بحوزة صغار المضاربين الذين اقبلوا على شراء الدينار في الاشهر الماضية عندما سرت اشاعات عن ان الامم المتحدة قد تسمح برفع الحظر عن العراق وتتيح لبغداد تصدير النفط للاسواق العالمية.

وقال متعاملون بأسواق العملات في دبي ان اكثر من نصف الدنانير العراقية الموجودة في منطقة الخليج متوفرة في السوق الكويتية، في حين يتوزع الباقي على اسواق منطقة الخليج، واضافوا "ان كميات كبيرة من الدنانير العراقية تم شحنها من الامارات خلال الشهرين الماضيين الى الكويت التي شهدت اسواق الصيرفة فيها اقبالا على العملة العراقية".

الحكومة العراقية تحاول وقف تهريب الذهب

عمان، رويتر (١٩٩٣/٥/٦) - قال تجار عملات اجنبية وديبلوماسيون عرب في عمان انهم لايرون دلائل على ورود شحنات كبيرة جديدة من ذهب الحكومة العراقية الى الاردن المجاور.

لكن بعض التجار قالوا ان أفرادا عراقيين يواصلون تهريب الذهب الى خارج البلاد لمبادلته بالعملة الصعبة.

وكانت شخصيات عراقية معارضة ذكرت ان بغداد التي تعاني من نقص حاد في النقد الاجنبي زادت في الأونة الاخيرة من شحناتها من الذهب الى تجار عملة اردنيين في القطاع الخاص لشراء دولارات من اجل الاستيراد.

وقال مطيع الكباريتي وهو احد كبار تجار العملات الاجنبية والذهب في الاردن انه لاجديد في الامر فمعظم الاطنان الخمسة تقريبا التي جاء بها العراقيون الى الاردن من اجل مشتريات الدولة منذ انتهاء حرب الخليج في العام ١٩٩١ انتهت منذ عام مضى.

وقدر الكباريتي كمية ما يهربه الافراد العراقيون من الذهب بنحو ١٠٠ كيلوغرام شهريا من الحلى الذهبية والسبائك وهو ما تقدر قيمته بنحو ١,٥ مليون دولار.

قال تاجر عملة آخر اعتاد تهريب الذهب من العراق "لم نسمع من التجار العراقيين او غيرهم ان الحكومة أخرجت سبائك ذهب".

وقال ان الحكومة العراقية اودعت قبل عام تقريبا كمية كبيرة من الذهب في احد البنوك الاردنية كوديعة للحصول على تسهيلات ائتمانية لكن التجار لم يروا دلائل على قيام الحكومة العراقية بارسال اي كميات ذات وزن خلال الاسابيع القليلة الماضية.

وقال ديبلوماسي غربي عندما سئل عن أنباء مبيعات الحكومة العراقية من الذهب "سمعنا الاشاعات نفسها لكننا لانملك اي دليل ملموس". ويعتقد ان العراق يعاني من نقص حاد في النقد منذ توقفت صادراته بسبب عقوبات الامم المتحدة التجارية ردا على غزوه الكويت في العام ١٩٩٠ لايزال يملك احتياطات مخبأة كبيرة وان كانت متناقصة. وقال تجار وديبلوماسيون ان اتفاقا ابرمته بغداد لشراء نحو مليون طن من القمح الاسترالي بقيمة ١٥٠ مليون دولار اوقفت بسبب مشاكل في السداد. وسدد العراق في العام الماضي ثمن الجزء الاكبر من مشترياته من القمح الاسترالي في هيئة ذهب.

■

المؤتمر القومي العربي الرابع
بيروت ١٠-١٢ ايار ١٩٩٣

انعقد المؤتمر القومي العربي الرابع في بيروت ما بين ١٠-١٢ ايار ١٩٩٣ وناقش جملة قضايا فكرية واستراتيجية وسياسية وتنظيمية تتصل بحال الامة وقضايا الحركة القومية العربية عموماً واوضاع المؤتمر واستراتيجيته وخطة عمل خصوصا.

وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي مفصل تناول عناوين القضايا التي ناقشها المؤتمر وتتعلق بطبيعة المؤتمر القومي، وعلاقات العرب بالعالم، وبدول الجوار، والعلاقات العربية- العربية، والنظام الشرق اوسطي، والتنمية المستقلة، والديمقراطية وحقوق الانسان، والتجدد الحضاري، والحصار الاقتصادي على العراق، والحظر الجوي على ليبيا، والوضع في الصومال واريتريا، والمؤتمر القومي / الاسلامي.

كما افرد المؤتمر في بيانه الختامي فصلا خاصا وموسعا لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني.

وجاء في البيان الختامي تحت عنوان الحصار على الشعب العراقي مايلي :

في هذا المجال اعاد المؤتمر القومي العربي الرابع تأكيد قراراته المتخذة في المؤتمرين الثاني والثالث واجتماعات أمانته العامة ضمن جملة مواقف تؤكد على :

١- التعاطف التام مع شعب العراق في المحنة الصحية والغذائية والاقتصادية التي يتعرض لها جراء استمرار هذه الحصار المتعسف والذي لانجد مبررا له على الاطلاق.

٢- دعوة الحكومات العربية والاسلامية كافة، والمجتمع الدولي بكل مؤسساته الى تحمل مسؤوليتها الانسانية والاخلاقية والقومية تجاه الشعب العراقي والعمل على رفع فوري وغير مشروط للحصار المضروب عليه، ودعوة حكومات الجوار الجغرافي العربية والاسلامية المحيطة بالعراق الى فتح حدودها مع العراق بشكل كامل.

٣- تصعيد حملة التبرعات لشراء الادوية لاطفال العراق ومرضاه وارسالها عبر اللجنة العربية للتضامن مع شعب العراق.

٤- الاستنكار التام للانتهاكات الفاضحة للسيادة الوطنية العراقية المتمثلة بفرض حظر جوي على شماله وجنوبه بكل ما يحمله هذا الانتهاك من بذور لتقسيم العراق و المنطقة بأسرها، والتأكيد على ان هذه الانتهاكات فاقدة لاي سند من قرارات المنظمة الدولية او قواعد القانون الدولي.

٥- ان الشعب العراقي هو وحده الذي يقرر مصيره السياسي، وان البديل الامريكي للنظام الحالي ليس هو خيار شعب العراق. وان كل من يسعى ويسكت عن هذا البديل يتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة امام شعب العراق والامة العربية.

٦- اكد المؤتمر ان تعبئة الطاقات الجماهيرية لمواجهة المخططات الاستعمارية والحصار الجائر تكمن في انتهاج سياسة الانفتاح الديمقراطي والحوار بين كل القوى السياسية المخلصة واحترام حقوق الانسان في العراق.

٧- التأكيد على الاهمية القصوى للحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية في العراق بما يصون وحدة العراق ويحقق التطلعات القومية لكرد العراق ويشيد الاساس المتين للتحالف بين عربه واكراده.

الدعوة الى مصالحة عربية - عربية بشكل عام وعراقية - خليجية بشكل خاص ويؤكد المؤتمر على اهمية المبادرات الشعبية وخاصة بين ابناء الخليج والجزيرة العربية والعراق في انجاز هذه المهمة الضرورية الملحة. اذ لايجوز ان تبقى المصالحة بين الاشقاء العرب ممنوعة بينما الصلح مع العدو الصهيوني مفروض، واحيانا مرغوب.

وقد شارك في المؤتمر من العراقيين الاسماء التالية :

د. ابراهيم علاوي - مقيم في لندن

د. خلدون ساطع الحصري - مقيم في عمان

د. خير الدين حسيب - مقيم في بيروت

د. دارم البصام - مقيم في تونس - صباح المختار - مقيم في لندن ضياء الفلكي - مقيم في لندن - عبد الاله امين - مقيم في بيروت محمد صادق الحسيني- مقيم في طهران - د. وميض نظمي- بغداد

مجلس الامن يقر الحدود العراقية الكويتية

رويتر- ١٩٩٣/٥/٢٨ - صادق مجلس الامن الدولي رسميا مساء الخميس ٩٣/٥/٢٧ على قراره القاضي بضمان عدم المساس بالحدود الدولية البرية والبحرية بين العراق والكويت كما حددتها الاسبوع الماضي في نيويورك لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة.

وفي قرار (رقم ٨٣٣) تم تبنيه بالاجماع، وصف المجلس قرارات هذه اللجنة التي انشئت غداة حرب الخليج في ١٩٩١ وقاطع العراق اعمالها بانها "نهائية". وشكر المجلس اللجنة على اعمالها في ترسيم الحدود البرية والبحرية على طول الشواطىء وكذلك في خور عبد الله. ويطلب القرار من العراق والكويت ان "يحترما عدم المساس بالحدود الدولية التي حددتها اللجنة وحق دخول السفن" طبقا للقانون الدولي ولقرارات المجلس. واكد المجلس مجددا على انه سيتخذ "كل التدابير الضرورية" بهذا الهدف وفقا لميثاق الامم المتحدة على نحو ما نصت عليه الفقرة ٤ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١، والفقرة ٤ من القرار ٧٧٣ لعام ١٩٩٢.

طهران تطلق ١٠٠ أسير عراقي

رويتر ١٩٩٣/٥/٢٨ - اطلقت ايران سراح ١٠٠ اسير عراقي ودعت بغداد الى التجاوب باطلاق سراح الاف الجنود الايرانيين الاسرى. وتقول ايران انها اعادة حتى الان نحو ٣,٦٠٠ جندي عراقي خلال العام المنصرم وبعضهم ممن فروا الى ايران ابان حرب الخليج عام ١٩٩١.

وكانت طهران وبغداد قد تبادلا نحو ٧٥,٠٠٠ اسير في عام ١٩٩٠. وتقول ايران التي كانت تحتفظ بنحو ٢٠,٠٠٠ عراقي قبل الافراجات الاخيرة انه لا يزال هناك ٥,٠٠٠ ايراني في معسكرات عراقية. وتنكر بغداد احتجازها اي ايرانيين ضد ارادتهم.

بيان ختامي
صادر عن الاجتماع الموسع للتيار القومي الديمقراطي في العراق
دمشق - أواخر نيسان ١٩٩٣

عقدت لجنة التنسيق للعمل القومي الديمقراطي في العراق - لجنة سوريا - اجتماعا موسعاً في أواخر نيسان حضرته شخصيات وفعاليات سياسية وفكرية من اعضاء التيار في سوريا، لمناقشة ورقة عمل أعدتها - لجنة سوريا - لتدارس تطور الاوضاع السياسية العامة في العراق. وعلى ساحة المعارضة العراقية، التداول في سبل تطوير وتنشيط نضال التيار القومي الديمقراطي على مختلف الصعد والميادين داخل وخارج العراق.

وشهد الاجتماع مداولات عميقة وموضوعية، وذات طابع سياسي وعملي لجملة من القضايا الحساسة في الوطن، وشارك الحضور بمداخلات، واسهموا في الحوار والنقاش بروح جماعية بناءة بصدد كافة القضايا المطروحة للبحث.

بدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء شعبنا العراقي وأمتنا العربية. ثم القيت كلمة ترحيبية من قبل رئيس الجلسة، ودخل المجتمعون بعدها في نقاشاتهم وارائهم ومقترحاتهم في صلب القضايا المهمة التي عقد الاجتماع في أصلها على ضوء ورقة العمل المقترحة والمتضمنة لأخر التطورات على الساحة العراقية ودور التيار القومي الديمقراطي في العراق والوطن العربي.

أكد الحضور في تداخلاتهم ونقاشاتهم، على جملة من القضايا السياسية المصيرية التي تواجه العراق كوطن وشعب، فركزوا على موقف التيار القومي الديمقراطي الثابت إزاء قضية وحدة العراق أرضا وشعباً وعدم القبول بأية صيغة، وتحت أية واجهة، بما يمس وحدة بلادنا الوطنية. واشاروا الى ان النظام الحاكم ورأسه صدام حسين يتحمل المسؤولية الاولى عما آلت اليه أوضاع العراق وما يتهدده من أخطار بصدد سلامته الاقليمية وما يواجه شعبنا من محن وويلات جراء سياسات النظام التي ادت الى الانهيار الاقتصادي.

وناشدوا في هذا الاطار الهيئات الدولية رفع الحصار وعدم معاقبة الشعب العراقي بجريرة سياسات صدام حسين وجرائمه بحق شعبنا وشعوب المنطقة.

وتطرق الاجتماع الى تفاصيل الاوضاع في العراق، وحالة التداعي التي شهدها النظام الحاكم. ومسؤولية التيار القومي الديمقراطي في مواجهة كافة الاحتمالات، بما في ذلك احتمال وقوع احداث مفاجئة في بلادنا. وعلى صعيد التحالفات الوطنية، على ساحة المعارضة العراقية، تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار البناء والهادف مع قوى التيار الاسلامي والجبهة الكردستانية وكل قوى واحزاب وشخصيات المعارضة بهدف الوصول الى انجع السبل لتوحيدها، على اساس الثوابت الوطنية العراقية، وبما يكفل تصعيد النضال لاسقاط النظام الحاكم واقامة نظام حكم وطني ديمقراطي تعددي يكفل لجميع العراقيين حقوقهم في عراق واحد للجميع تحترم فيه سيادة القانون وحقوق الانسان وتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع. وركز المجتمعون على الدور الخاص الذي يلعبه التيار القومي الديمقراطي في قضية توحيد المعارضة العراقية، بالاستناد الى طاقات شعبنا، ومن موقع استقلال قرار المعارضة، في معركة الاطاحة بصدام وزمرته الحاكمة.

وعلى صعيد مناقشة اوضاع التيار القومي الديمقراطي ابدى الحضور بصورة جماعية اهتماما مركزا على قضايا تنشيط وتفعيل الكفاح في مواجهة الفاشية بكافة اشكاله داخل الوطن بصفة خاصة، وخارجه، وتطرقوا باسهاب الى آليات العمل الكفاحي بمختلف وجهوه ومستلزماته، وبما يعزز دور التيار في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ بلادنا وشعبنا. واتخذ الاجتماع في الحوار حول هذه القضايا طابعا سياسيا وعمليا بالدرجة الاولى، وتم التشديد، على القضايا الملموسة وضرورة ايصال صوت التيار القومي الديمقراطي الى كافة الاوساط الشعبية داخل العراق وخارجه، والى جانب الاهتمام السياسي والعملي، جرى التطرق الى وسائل وأساليب تحسين الاداء الاعلامي والتعبوي اليومي، والاهتمام بمشاكل شعبنا في العراق. والسعي لتطوير الاتصالات والعلاقات مع كافة تجمعات العراقيين في المنافي، وتقديم ما يمكن تقديمه من خدمات لهم، وايصال مفاهيم المشروع القومي العربي الديمقراطي في العراق الى الجماهير العراقية حيث وجدت.

وأولى الاجتماع الموسع اهتمامه لقضية تطوير العلاقات والاتصالات بكافة أطراف حركة التحرر الوطني العربية وكذلك السعي للاتصال واقامة علاقات مع الدول والحكومات العربية لشرح مواقف التيار ورؤيته لحاضر ومستقبل العراق، باعتبار العراق جزءاً من الوطن العربي.

وفي ختام الاجتماع تقدم المؤتمرون بجملة من التوصيات والمقترحات الى لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق، تناولت المفاصل السياسية المهمة، وكذلك الجوانب العملية في نشاط ونضال التيار، كما قرروا توجيه عدد من البرقيات الى جهات عربية ودولية حول بعض ما يعانيه المنفيون العراقيون، وكذلك برقيات امتنان وشكر للدول العربية التي وقفت الى جانب شعبنا في محنته واحتضنت المناضلين والمواطنين العراقيين وقدمت لهم كافة التسهيلات.

نعاهد شعبنا وأمتنا العربية على مواصلة النضال والكفاح للاطاحة بنظام صدام حسين واعادة العراق إلى امته العربية ودوره البناء في الدفاع عن قضايا العرب العادلة.

لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي في العراق
"لجنة سورية" - ٢٩ نيسان ١٩٩٣ ■

بيان من التجمع القومي الديمقراطي

القاهرة - ايار ١٩٩٣

في ظل حياة قاسية ومعاناة رهيبة وفقر وجوع ومرض وأرهاب وانكسار طلع علينا طاغية العراق المنهزم صدام حسين محتفلا بعيد ميلاده المنحوس، يخطر بعربة ذهبية تجرها خيول مطهمة في احتفال عسكري حشد له جنودا ودبابات ومدرعات مستعرضا هزيمته النكراء في (أم المعارك) امام شعب يعيش المحنة ويعاني من عنته واضطهاده وبطشه وزاد حالته سوءاً التدهور الحاد والمستمر للحالة الاقتصادية المتردية التي بات المواطن العراقي يحياها اليوم والانهيار الرهيب لعملته الوطنية، هذه هي الحالة المأساوية التي أوصل هذا الطاغية المكسور شعبه اليها والذي مازال سأدرا في غيه وطغيانه وجبروته دونما حياء او خجل مستغلا سوء الوضع العربي وانشغال المجتمع الدولي بأمور وقضايا اخرى فراح يمارس عمليات البطش بشعبه المستضام ماشاء له البطش والارهاب كي يستمر متربعا على كرسيه المهزوز.

وامام هذا الوضع اللانساني وغير المحتمل الذي يعيشه المواطن العراقي اليوم.

وأمام محاولات الطاغية المستمرة من اجل كسر الاطواق من حوله ورفع العزلة مقدما مختلف الوعود والرشاوي والتنازلات لهذا الطرف وذاك.

وأمام مقولة روج لها النظام ويرددها بعض المخدوعين تفيد ان بقاء الطاغية ضمانة لوحدة العراق وان سقوطه سيؤدي الى تقسيمه بعد كل الذي فعله بالعراق والامة العربية من تمزيق وتفتيت وهوان.

وأمام خروقات نجح النظام ان ينفذ من خلالها مسربا بعض عملائه هنا وهناك لتشويش وتخريب العمل الوطني فان التجمع القومي الديمقراطي يدعو كافة القوى الوطنية العراقية الى وقفة ومراجعة واعادة حساب، وان الوقت الذي قتلته فصائل المعارضة بعقد اللقاءات واقامة المؤتمرات وتبادل الزيارات سوف لن يحرر شعب العراق من حكم الطاغية ويقربه من يوم الخلاص.

ان التجمع القومي الديمقراطي يعتقد ان خلاص شعبنا وتحريره من نظام الطاغية يتحقق اولا وأخيرا بالعمل من داخل العراق - نعم الى الداخل ومن الداخل- العودة اليه والانطلاق منه. تنصرف كل الجهود اليه وتحشد كل الطاقات منه. هناك في داخل العراق يكون النضال والنزال. وهناك يكون النصر او الشهادة.

انه المشروع الوطني العراقي بطروحاته وشعاراته محدد الهدف والغاية، النضال مع الشعب وبين صفوفه من اجل اسقاط الطاغية واقامة البديل الديمقراطي، هذا هو الطريق ولاطريق سواه يوصل للهدف المرتجى، وعلى هذا فليتفق ويتنافس المتنافسون.

لانريد ان نزايد او نتزيد فالوقت يمر والطاغية يعيد ترتيب اوضاعه وحساباته وقد يفلح ثم يفلت بجلده، وما عاد لمقولات الصبر او التصبر من فائدة مرجاة انتظارا لنجدة هذا الصديق او ذاك او ما سيتمخض عنه هذا اللقاء او ذاك.

لنأخذ المبادرة بأيدينا وماعلينا غير التوكل على الله وانفاذ العزم فأما النصر او الشهادة.

ولترفرف رأيات الحرية والكرامة على ربوع وطننا المستباح ولتقر وتهنأ أرواح شهدائنا الابرار. ■

امريكا تجمد ٢,١ مليار دولار للعراق وايران وليبيا وكوبا

واشنطن، اف ب. (٦ آيار ١٩٩٣) - اعلنت وزارة المالية الامريكية امس الاول ان الحكومة الامريكية تجمد اكثر من ٢,١ مليار دولار من الاموال والممتلكات العائدة لخمسة بلدان تتهمها بمساندة الارهاب الدولي.

وهذه المرة الاولى التي تنشر فيها وزارة المالية تقريرا مفصلا حول الودائع والممتلكات المصادرة او المجمدة في الولايات المتحدة على شكل حسابات مصرفية او املاك عقارية. وتتوزع هذه العائدات على النحو التالي:

العراق ١,١ مليار دولار

ليبيا ٩٠٣ مليون دولار

كوبا ١١١ مليون دولار

ايران ٢٢ مليون دولار. على شكل املاك عقارية بشكل خاص جمدت منذ "أزمة رهائن" السفارة الامريكية في طهران (١٩٧٩-١٩٨١).

كوريا الشمالية ٢,٨ مليون دولار.

وسورية ايضا مدرجة على قائمة الدول المساندة للارهاب ولكن املاكها لم تجمد في الولايات المتحدة (٢٤٩ مليون دولار). وفي حين لاتزال دمشق تساعد وتؤوي مجموعات تعتبرها واشنطن "ارهابية" ليس لدى الولايات المتحدة براهين تسمح لها بتأكيد تورط مسؤولين سوريين مباشرة في الاعداد لعمليات ارهابية او تنفيذها خارج لبنان منذ ١٩٨٦ وفق تقرير صدر اخيرا عن وزارة الخارجية.

واعتبر تقرير وزارة الخارجية ايران اكثر البلدان الناشطة في مساندة الارهاب. واتهم التقرير ايران بالتورط بشكل مباشر او غير مباشر في نحو عشرين اعتداء نفذت عام ١٩٩٢.

وقالت الوزارة ان الاستخبارات العراقية استأنفت من ناحيتها ارسال عملاء الى الخارج مكلفين ملاحقة معارضي صدام حسين.

بيان
الى السادة اعضاء الاجتماع التداولي للمعارضة العراقية في لندن بتاريخ ٢.٤.٤.٢-١٩٩٣

منذ الاجتماع الاول للهيئة المنبثقة عن هذا الاجتماع والتي منحتم ثقتكم اليها ونحن نلاحظ ان هنالك محاولات يبذلها سعد صالح جبر وهي ليست غائبة عن بقية الاعضاء بقصد الهيمنة على هذه الهيئة وحرفها عن اتجاهها العام الذي رسمه لها الاجتماع التداولي الذي استمدت الهيئة شرعيتها منه ولهذا الغرض استخدم اساليب شتى ومتنوعة منها ، عقد الاتفاقات السرية مع اطراف من خارج الهيئة بقصد ادخالها في عضوية الهيئة بحجة كونها المفتاح الاساسي للحصول على دعم مالي من المملكة السعودية، قيام ممثله عبد الرحيم الرهيمي بتشويه السمعة الوطنية لبعض العناصر المستقلة في الهيئة بقصد الاساءة اليها والضغط عليها للموافقة على ضم عناصر لم تحصل على النسبة المطلوبة للترشيح الى هذه العضوية توجد عنهم وثائق وادلة عن ملاحقتهم لعناصر المعارضة في اسبانيا اثناء الاجتياح العراقي للكويت وممارستهم لمسؤلياتهم في النظام العراقي خلال هذه الفترة وممارسة الضغط لكي يصبح احد الموالين له رئيسا للجنة المالية بقصد الهيمنة عليها والتصرف وفقا لما يحلو له. دفع ممثله الرهيمي لاساءة الادب واستخدام كلمات بذيئة واستفزازية مع العناصر الوطنية المستقلة في اجتماعات الهيئة بقصد الضغط عليها للانسحاب من الاجتماعات والانفراد باتخاذ القرارات، علما ان الرهيمي تشهد له سوابقه في الاعتداء والضرب مع اعضاء اللجنة السابقة وكان آخر هذه الاساءات التي باركها سعد صالح جبر هي مع احد ثوار الانتفاضة والمناضل المعروف السيد محمد رشاد الفضل عضو الهيئة بقصد حرمانه من ممارسة حقه الشرعي في ابداء اراءه المعارضة لسياسة السعودية ازاء اللاجئين العراقيين في مخيم رفحا واستخدام العنف المسلح معهم وقتل العشرات منهم ورفض الهيئة اتخاذ موقف وطني مسؤول في هذه القضية بحجة ان اتخاذ مثل هذا الموقف قد يؤدي الى حجب مساعدة مالية سعودية للهيئة. وفي نفس السياق لاحظنا ان سعد وموالية يحاولون عرقلة البدء بالحوار مع قوى المعارضة العراقية واطرفها الاساسية في الوقت الذي يصر ويتهافت على اجراء الحوار مع الدول الاجنبية وسفاراتها ومخابراتها، لذلك فان طلب المقابلة مع موظف في وزارة الخارجية البريطانية واجراء حوار ومقابلات مستمرة مع موظف المخابرات السعودية في السفارة السعودية بلندن يتعارض مع اولويات عمل هذه الهيئة التي تقتضي البدء بالحوار مع قوى المعارضة العراقية وتجسيد شعار الاجتماع التداولي (توحيد الجهد الوطني) من اجل التوصل الى صيغة وطنية لمشروع سياسي عراقي يوفر ارضية سياسية صلبة يمكن ان تقف عليها الهيئة لبدء الحوار مع ممثلي الدول الاجنبية والاقليمية وليس مجرد مقابلة موظفين وكتبة في هذه السفارة او تلك الوزارة ممن لايملكون ادنى سلطة قرار. غير ان الاتجاه الذي يمارسه السيدان سعد-الرهيمي باسم الهيئة لعرقلة البدء بالحوار مع التشكيلات الاساسية للمعارضة بحجة عدم شرعيتها تارة وبحجة الحوار مع مكوناتها تارة اخرى لايصب في الوسائل والاهداف التي حددها الاجتماع التداولي ويريد منها هؤلاء تشكيل محور برئاستهم من اجل ان يجدوا لهم مقعدا على اكتاف المستقلين والعناصر الوطنية. ان الهيئة لم تقم لحد الان بأي عمل ملموس اوصى به الاجتماع يجعلها بحاجة الى توسيع عضويتها لهذا فان اصرار هؤلاء على توسيع العضوية باضافة ستة عناصر لم تحصل على النسبة المطلوبة للترشيح الى الهيئة بحجة ان بعض هذه العناصر لديها علاقة متميزة بالسعودية وبعضها له علاقة بالولايات المتحدة الامريكية مما يمكن الهيئة من الحصول على مساعدات من هذه الدول، ثم قيامهم بفتح مفاوضات من وراء ظهر اغلبية اعضاء الهيئة مع اطراف سياسية انسحبت خلال عملية الترشيح للهيئة في الاجتماع التداولي بقصد ضمها الى الهيئة لاسباب مالية وليست سياسية يجعل مخطط هؤلاء واضحا لتحويل المشروع الوطني المكلفة به هذه الهيئة الى مشروع مالي تجاري، يجعل قضيتنا الوطنية محل لمساومة هؤلاء ولاهدافهم التجارية ويفتح لهم المجال لتجيير عمل الهيئة لصالح السعودية او اية دولة تدفع لهم اكثر. ان هذا التوجه الخطير يتعارض مع وجهة الاجتماع التداولي الذي استمدت الهيئة شرعيتها منه حيث ان هذا الاجتماع هو سند شرعية هذه الهيئة ومن ثم لايجوز خرق هذا السند واجهاض الشرعية من خلال توسيع عضوية الهيئة مهما كانت المبررات. كما يتعارض هذا التوجه مع تأكيدات اعضاء الاجتماع التي رفضت رهن القرار العراقي بيد دولة اجنبية وعدم قبول المساعدات المشروطة والمذلة والتزام قضايا شعبنا والدفاع عنها يعتبر الدفاع عن ٢٥ الف لاجيء عراقي في السعودية واجبا والتزاما وطنيا حتى لو اغضب ذلك المملكة وحلفائها. لهذا جاء تضامننا مع هؤلاء اللاجئين انسجاما مع هذا الواجب الوطني ونحن نرفض ان ننساق وراء عمل هؤلاء الذي يريد منه السيد سعد تحويل الهيئة الى منظمة تابعة له يسيرها وفقا لما تمليه مصالح الدول الاجنبية ومخابراتها ومصالحه الذاتية. ولهذا ندعو العناصر الوطنية المستقلة التي لازالت تعمل في الهيئة الى الانضمام الينا والالتقاء فيما بينها لتصحيح الوضع وفقا لما رسمه الاجتماع التداولي وحرصا على استمرار ثقة اعضاء هذه الاجتماع بهم والذين رشحوهم الى الهيئة وسلموهم الامانة الوطنية والا فأن التاريخ سوف لن يرحم من يخون قضايا شعبه ووطنه.

اعضاء الهيئة المركزية للحوار والمتابعة

د. رياض الزهيري، السيد محمد رشاد الفضل، الانسة بشرى الحيدري

لندن ١٩٩٣/٥/١

جريدة العراق الحر ، ٥ آيار ١٩٩٣ تجميد عضوين من الهيئة المركزية

جاءنا مايلي ، قررت الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة المنبثقة عن الاجتماع التداولي الذي انعقد خلال يومي ٣ ، ٤ نيسان الماضي مايلي ، استنادا الى الفقرة (٢) من المادة الثامنة - الباب الرابع من النظام الداخلي للهيئة المركزية، تقرر تجميد عضوية السادة التالية اسماءهم من الهيئة المركزية لخروجهم على مقتضيات النظام الداخلي ، وهما ، اولا ، السيد محمد رشاد الفضل ثانيا ، الدكتور (رياض) عيسى الزهيري . اللجنة الادارية - لندن ١٩٩٣/٥/٦

توضيح بشأن قرار الفصل صادر عن
د. رياض الزهيري، السيد محمد رشاد الفضل، والانسة بشرى الحيدري

جاء في التوضيح الصادر في لندن بتاريخ ٢٤ ايار مايلي :

لم يكن الاعلان المؤرخ في ٦ آيار ١٩٩٣ والمنشور في جريدة العراق الحر الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٥ التي يصدرها سعد صالح جبر والذي يتضمن تجميد عضويتنا في الهيئة المركزية العراقية للحوار والمتابعة المنبثقة عن الاجتماع التداولي للمعارضة العراقية في لندن بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤،٣ مفاجأة لنا، حيث كنا نتوقع اجراءات من هذا النوع وفقا للمخطط الذي رسمه ممثلي المجلس الحر والذي بدأ بتنفيذه منذ اليوم الاول لاجتماع هذه الهيئة والذي ارادوا منه جعل الهيئة منظمة تابعة لهم من خلال استبعاد العناصر الوطنية المستقلة الملتزمة بالنهج الوطني الديمقراطي للمعارضة العراقية واحلال محلها عناصر موالية لهم، . . . نود توضيح الحقائق التالية :

١- عدم التزام ممثلي المجلس الحر في داخل الهيئة بالشرعية، حيث يعرف اعضاء الاجتماع التداولي ان هذا الاجتماع قرر تحديد عدد الاعضاء بخمسة عشر عضو فقط تم انتخابهم بطريقة الترشيح الفردي الحر بعد ان رفض المجتمعون بأغلبية ساحقة قائمة التوافق وهي الصفقة السياسية التي عقدها سعد صالح جبر مع اطراف سياسية اخرى وراء الكواليس والذي نكث اتفاقه معهم لحظة تصويت القاعة على مبدأ الترشيح الفردي الامر الذي وفر له فرصة نجاحه مع مجموعة من المجلس الحر بسبب انسحاب الاطراف الاخرى لخيانة شريكهم في القائمة، وفي اول اجتماع للهيئة بدأ بخرق الشرعية التي اوصلته الى الهيئة حيث اصر على اضافة ستة اشخاص لم يحصلوا على النسبة المطلوبة للترشيح بحجة ان بعض هؤلاء لهم مكانة عند دولة اقليمية غنية وبعضهم لدية علاقات متميزة مع وزارة الخارجية الامريكية مما يمكن الهيئة من الحصول على اموال كبيرة من هذه الدولة وقد رفضنا هذا الاقتراح بأعتباره يؤدي الى اجهاض الممارسة الديمقراطية التي تحققت في الاجتماع واجهاض الشرعية التي استند اليها تأسيس الهيئة حيث نرى ان اي توسيع لعضوية هذه الهيئة يعود الاختصاص فيه الى الاجتماع التداولي بأعتباره امر يتصل بتأسيس الهيئة لا بصلاحياتها غير ان ممثلي المجلس الحر لم يلتزموا بأطار هذه الشرعية واضافوا عنوة هؤلاء الاشخاص الستة كاعضاء اصليين. . .

٢- عقد ممثلي المجلس الحر عدة اجتماعات سرية مع الاطراف السياسية التي انسحبت من الانتخابات دون علم باقي اعضاء الهيئة. وبعد ان تسرب خبر هذه الاجتماعات افتضح امر ممثلي هذا المجلس واعترفوا بذلك وطالبوا الهيئة بقبول عضوية هذه الاطراف وكانت حجتهم الاساسية تتمثل في ان احد هذه الاطراف هو "المفتاح الاساسي للحصول على اموال للهيئة من دولة اقليمية غنية" ولهذا تاكدنا ان تعاملهم مع هذه الاطراف لم يكن على اساس سياسي وانما كان بهدف مالي يجعل قضيتنا الوطنية محلا للمزاد التجاري لهؤلاء قابلة للمساومة لمن يدفع اكثر، لهذا رفضنا هذا المقترح مالم ترجع فيه الهيئة الى اعضاء الاجتماع التداولي لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير.

٣- تم تحويل الهيئة الى قيادة سياسية في الوقت الذي نعرف ان مثل هذه القيادة يجب ان تنبثق عن مؤتمر لا عن اجتماع تداولي علما ان هذا الاجتماع حدد مركز الهيئة كلجنة حوار ومتابعة لاغير. غير ان الاتجاه الذي اصبح سائدا داخل اجتماعات الهيئة هي علاقة رئيس بمرؤسيه كما تصرفت قيادة هذه الهيئة كقيادة سياسية مهمتها تشكيل محور سياسي قائم بذاته ولكي تتميز هذه القيادة عن غيرها من قيادات المعارضة خطط المجلس الحر لان تكون القيادة في هذه الهيئة مستندة على التركيبة الطائفية السنية وبناء مشروع سياسي تقوده عناصر من العرب السنة وقد اعلن سعد صالح هذه الحقيقة في المؤتمر الصحفي الذي عقده باسم الهيئة بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٩٣ والذي نشرت جريدته بعض اجزائه حيث يقول بالحرف الواحد "ان خلافنا مع المؤتمر الوطني مرده انه لايضم اطرافا رئيسية من المعارضين العراقيين واقصد ممثلين عن وسط العراق الذي تحدث عنهم عارف عبد الرزاق، بصراحة اقول انهم العرب السنة. ." وبهذه الصورة يفترض ان المؤتمر الوطني يمثل عراق الشمال والجنوب ان الهيئة تمثل وسط العراق وبهذا يلتقي مخططه مع المخطط الاجنبي لتقسيم العراق وتجزئته الى اوصال . . .

٤- جعل الاجتماع التداولي المهمة الاساسية للهيئة هي الحوار مع جميع اطراف المعارضة العراقية بقصد التوصل معها الى توحيد الجهد الوطني لصياغة مشروع وطني يلتزم بالثوابت الوطنية العراقية يمكن الارتكاز عليه لاجراء حوار مع الدول الاقليمية والاجنبية وبالشكل الذي لايرهن قرارات المعارضة او يرهن مستقبل العراق بيد هذه الدول غير ان تصرفات ممثلي المجلس الحر حالت دون البدء بالحوار مع اطراف المعارضة في الوقت الذي يصر فيه هؤلاء على اجراء الحوار مع دول اقليمية معينة والدول الاجنبية الاخرى. ويصر هؤلاء على ان الحوار مع المعارضة يجب ان يكون مع الاحزاب على انفراد على امل الحاق بعضها ممن يوافق مع مخططهم بالهيئة بقصد عقد مؤتمر جديد تصرف عليه الملايين من الدولارات لضمان الحصول على قيادة بديلة للمؤتمر الوطني او منافسه لها، وهكذا قلب هؤلاء شعار الاجتماع التداولي من "توحيد الجهد الوطني" الى "تمزيق هذا الجهد" وحولوا صراع المعارضة من صراع مع النظام الدكتاتوري الى صراع مع المؤتمر الوطني واطراف المعارضة الاخرى. في الوقت الذي يبذل فيه هؤلاء الجهد لعرقلة الحوار مع تكتلات المعارضة الاساسية يتهافتون من اجل طرق باب هذه الوزارة او تلك السفارة للحصول على مقابلة احد منهم بقصد الظهور والدعاية السياسية الكاذبة . . .

٥- نظرا للوضع المأساوي الذي يعيشه اخواننا في مخيم رفحاء خاصة بعد الاحداث الاخيرة التي ادت الى قتل عدد من هولاء وجرح عدد كبير منهم واعتقال البعض الاخر ونظرا للظروف المزرية التي وصلتنا منهم واستغاثتهم بالمعارضة نتيجة لعدم الاعتراف بهم كلاجئين او اسرى حرب ساهمنا في عملية التضامن معهم وشاركنا في الاعتصام امام مبنى السفارة السعودية في لندن لمطالبة الاخوة في المملكة باحترام حقوق هؤلاء المنكوبين وعدم استخدام القوة المسلحة معهم ويبدو ان هذه المشاركة احرجت ممثلي المجلس الحر الذي تقدموا بطلب المعونة المالية واستجدائها وخوفا من قطعها منهم اعتبروا مشاركتنا هذه مخالفة لنظام داخلي مزعوم كان اولى ان يطبق عليه قبل غيره لاستعمالهم اساليب العنف مع من يخالفهم الرأي، لهذا اعتبرنا تجميد عضويتنا قرار صدر بأمر من خارج الهيئة وثمنا للدفاع عن قضايا شعبنا . . ■

من اجل رفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي

بيان موقع من عراقيين مستقلين مقيمين في بريطانيا

تشتد معاناة شعبنا في العراق، وتزداد وطأة الآثار الناجمة عن همجية الحرب المأخوذة بطابع الانتقام والتخريب المقصود للبنية الاقتصادية في العراق، واصرار الادارة الامريكية على ابقاء قرارات الحصار التي فرضها مجلس الامن نافذة منذ اجتياح النظام العراقي للكويت في الثاني من اب/اغسطس ١٩٩٠.

فلم تلح في الافق اية بادرة جدية لاعادة النظر في تلك القرارات ومعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، التي باتت تهدد المجتمع العراقي برمته، وتنذر بهول كوارث حقيقية، استرعت اهتمام المنظمات الدولية والانسانية في العالم، ومنها منظمة صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة، والدراسات الاحصائية الميدانية، التي تؤكد تقاريرها مدى حجم المأساة القائمة في العراق وانعكاساتها الخطيرة على المجتمع، لما تفرزه من مضاعفات اجتماعية ونفسية وصحية، أدت الى انتشار أوبئة وامراض جديدة، ضاعفت معدلات الوفيات والمعوقين الاطفال، اذ بلغت معدل وفيات من هم دون السن الخامسة اكثر من ثلاثة اضعاف معدل الوفيات قبل عام ١٩٩١ وذلك حسب احصائيات صندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة، اي بزيادة قدرها ٢٠٠ الف طفل سنوياً.

ان ارتفاع اصوات الاحتجاج في العالم، على مايجري في العراق باسم مجلس الامن والشرعية الدولية، يؤكد بطلان "اللعبة" السياسية التي ترهن مصير ١٨ مليون مواطن لغايات لاتتعدى "الرهان" لاسقاط النظام، من خلال تجويع الشعب وحظر سبل الامدادات العلمية والطبية، برفض السماح للعراق باستخدام الارصدة المجمدة في الدول الاوربية لشراء المستلزمات الضرورية انسانياً، من جهة والنظر الى التوازنات الدولية في المنطقة ومدى تحقيق المزيد من شروط اضعاف النظام والدخول معه في صفقات تجارية وسياسية جديدة من جهة اخرى.

اننا نحن العراقيين المستقلين المعارضين للنظام الدكتاتوري وأساليبه القمعية، نناشد كل العراقيين الموجودين في الخارج للعمل من اجل رفع قرارات الحصار عن العراق، والكف عن المزايدات السياسية الرخيصة التي تتعامل مع الجوع والمرض والموت وشل الحياة في العراق ودفعها نحو الهاوية والتشفي بالخراب الذي حل به، من زاوية التناغم مع اللعبة الدولية والاقليمية.

لقد اثبتت سنوات الحصار، ان النظام العراقي، بمؤسساته العسكرية والامنية والدوائر العديدة الملحقة به، كانت بمنجى من آثار الحصار، وانه استطاع ان يوظف قرارات الحظر اعلاميا لصالحه، مستفيدا من كيل الامم المتحدة لقراراتها بمكيالين، كما يحدث في فلسطين وجنوب لبنان مقارنة بالمناطق الساخنة الاخرى في العالم.

و اذ نؤكد عدم اخلاقية اعتماد اسلوب العقوبات الجماعية، نذكر باتفاقيات جنيف بشان حماية المدنيين ابان الحروب، ونرفض ان يدفع الشعب العراقي ثمن سياسات نظام حكم دكتاتوري كان حليفا لتلك الدول التي تفرض الحصار اليوم.

ومن المفارقات انه لايشترط لرفع الحصار ضمان حقوق الانسان او الحريات الديمقراطية، كما ان الدول التي تعتمد اليوم الحصار الاقتصادي كسلاح سياسي ضد النظام العراقي منذ اكثر من ٣٢ شهرا، رفضت الاقتصار على الحصار كأداة لاخراجه من الكويت .

امام هذه الوقائع والمحن التي تحل بالعراق، عقدنا العزم على المناداة بصوت عال خارج الحسابات الحزبية والسياسية المعلقة بشروط اللعبة، لالغاء قرارات الحظر ومتابعة العمل لشرح آرائنا وتوسيع قاعدة الاحتجاج لرفع قرارات الحصار.

التواقيع ، حسب الحروف الابجدية وذكر الاسماء بصفتهم الشخصية

١- ابتسام يوسف، موظفة ٢- د. ابراهيم محمد حسين فرج ٣- ابراهيم معروف، صحفي ٤- احمد عبد الله، تاجر ٥- احمد ناهد، طالب ٦- احلام ابراهيم، ربة بيت ٧- آزاد زنكنة، مهني ٨- اسامة جميل، مقاول ٩- د. اسامة الشبيبي، صيدلي ١٠- اميرة السعدون، طالبة ١١- امين علي، كيمياوي ١٢- باسمة هادي، استاذة جامعية ١٣- تحرير السماوي، صحفية ١٤- د. توفيق ناجي اليوسف، مهندس ١٥- جاسم محمد معروف، موظف ١٦- جعفر كمال، كاتب ١٧- د. جليل ابراهيم، طبيب ١٨- جمال حمود، مهندس ١٩- حيدر مجيد، مهندس زراعي ٢٠- خلود صالح، مصممة ازياء ٢١- رعد مشتت، شاعر ٢٢- رياض غيدان، استاذ جامعي ٢٣- زيد نعمان، مهني ٢٤- سالي مصطفى، ربة بيت ٢٥- سعدي عبد اللطيف، صحفي ٢٦- سعيد حميد، فنان تشكيلي ٢٧- سمير ابراهيم ادهم، كاتب وصحفي ٢٨- سوسن مصطفى، موظفة ٢٩- صادق عودة، منهدس ٣٠- عادل مطلوب، استاذ جامعي ٣١- عباس الحورامي، موظف مبيعات ٣٢- عبد الاله الجلبي، محاسب ٣٣- د. عبد جاسم الساعدي، استاذ جامعي ٣٤- عبد جعفر، صحفي ٣٥- عبد الحسين الحسيني، كاتب ٣٦- عبد الكريم كاصد، كاتب ٣٧- عزيز السماوي، شاعر ٣٨- علي احمد محمد، صاحب متجر ٣٩- علي بيرم، مدرس ٤٠- د. علي الجلبي، طبيب ٤١- علي الشبيبي، صحفي ٤٢- علي شاكر الاعسم، مهندس ٤٣- علي كامل، مخرج سينمائي ٤٤- عماد عبد الرزاق، استاذ جامعي ٤٥- عماد القيسي، اقتصادي ٤٦- عواد ناصر، شاعر وصحفي ٤٧- د. غسان المطية، استاذ جامعي ٤٨- فائز علي، تاجر ٤٩- فرهاد ابراهيم ٥٠- فيصل عبد الله، موظف ٥١- قتيبة الجنابي، مصور سينمائي ٥٢- قحطان جميل، تاجر ٥٣- كاظم الخليفة، فنان تشكيلي ٥٤- د. كامل مهدي، استاذ جامعي ٥٥- كريم الاسدي، فنان تشكيلي ٥٦- لؤي عبد الاله، كاتب ٥٧- لؤي كمال مصطفى، سائق ٥٨- ليث كمال مصطفى، طالب ٥٩- ليلى الهنداوي، ربة بيت ٦٠- د. ماهر البنا، احصائي ٦١- ماهر كبة، مدير شركة ٦٢- مجيد عمران، مترجم ٦٣- منذر الاعظمي، موظف جامعي ٦٤- منى عبد الرزاق، طالبة ٦٥- ممتاز حسين، مدرس ٦٦- منير الجلبي، مهندس ٦٧- مها طالب، مهندسة ٦٨- ميلاد يوسف، مهندس ٦٩- ناهدة القبانجي، ربة بيت ٧٠- نبيل علي، طالب ٧١- نجم ولي، كاتب روائي ٧٢- نصيرة بيرم، مدرسة ٧٣- نمير الهنداوي ٧٤- وارد العاني، مهندس ٧٥- وليد صالح ٧٦- د. وليد عبود، فيزيائي ٧٧- هاشم السعدي، معلم ٧٨- هاني موسى لازم، مهندس ٧٩- هويدة الجلبي، ربة بيت ٨٠- هيفاء زنكنة، كاتبة ٨١- هيفاء موسى، موظفة ٨٢- يحيى الفتلاوي، مهندس ٨٣- يسار محمد سلمان حسن، مهندس ٨٤- يوسف الناصر، فنان تشكيلي.

العراقيون يشتكون من العقوبات الاقتصادية وجبروت صدام حسين معاً

تحقيق بقلم وليام أركين - ٣ آيار، ١٩٩٣، كريستيان ساينس مونيتر (The Christian Science Monitor)

بعد جولة في العراق استمرت قرابة شهر، سمعت العديد من العراقيين يقولون ان معركتهم مع الولايات المتحدة كانت تنحصر في المواجهة بين جورج بوش، وصدام حسين، وانه بعد غياب بوش عن المسرح السياسي في امريكا، فان امكانية التفاهم بين بيل كلنتون والعراق اصبحت محتملة :

وقال بعض العراقيين ايضا انهم ينتظرون بيل كلينتون لانقاذهم مما هم فيه من حصار وضيق اقتصادي لا يحتمل، كما اعرب العديد من هؤلاء عن اعتقادهم بان مشكلتهم كانت فقط مع بوش، والدليل على ذلك الاوامر التي كان بوش قد اصدرها لسلاح الطيران الامريكي بضرب احد الفنادق في بغداد في الايام الاخيرة، لحكمه، وذلك بدون مبررات قوية، في حين لم يلجأ بيل كلينتون لشن غارة جوية واحدة على العراق منذ ان اصبح رئيسا للولايات المتحدة.

ويقول بعض العراقيين ان كل معارك العراق مع الامم المتحدة والتحالف، انما جاءت بأوامر من بوش شخصيا.

كما يقول هؤلاء ان مواقف بوش العدائية نحو العراق كانت انتقاما لاهانات شخصية وجهها اليه العراقيون، وان احتلال الكويت كان لأجل اضعاف العرب واجبارهم على السير في فلك امريكا.

وفي الوقت الذي يرى فيه مساعدو الرئيس كلينتون ان مواقف بلادهم تجاه العراق لم تتبدل منذ رحيل بوش، الا ان بعض هذه المواقف من شأنها تعزيز سلطة صدام حسين في العراق، ولاتمهد لاسقاطه.

ومن خلال زيارتي للعراق خلال شهر فبراير من عام ١٩٩٣، أدركت ان وضع صدام حسين الان في العراق غير مهدد مثلما كان قبل عامين.

كما ادركت من رحلتي هذه ان الحصار الذي تفرضه الامم المتحدة على العراق لم يؤد الى معاناة العراقيين اقتصاديا كما يعاني شعب البوسنة او الشعب الصومالي والشعب الارمني.

ولاحظت ايضا ان الدمار الذي احدثته حرب الخليج في الطرق والجسور والتلفونات قد تم اصلاحه بنسبة كبيرة وذلك بالرغم من استمرار العقوبات المفروضة على العراق والتي لا يصل ضررها الى صدام حسين وزمرته بقدر ما يصاب بها الشعب العراقي، الامر الذي ادى الى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني وزيادة التضخم.

ومن خلال زيارتي للمناطق الكردية في الشمال، ومناطق الشيعة في الجنوب، ادركت ان اوضاع السكان هناك تتزايد سوءا وان المعونات الدولية لسكان الشمال غير مسعفة لتحسين اوضاعهم، كما استمعت لبعض الاكراد، والشيعة ايضا وهم يعربون عن رغبتهم في التوصل الى حل مع صدام وذلك لانهم اصبحوا في عزلة عن العراق اولا وعن العالم ثانيا، في الوقت الذي اعربت فيه ايضا اطراف عربية مختلفة، سواء تلك التي وقفت الى جانبه، او تلك التي وقفت ضده، في حرب عاصفة الصحراء عن رغبتها في عدم تجزئة العراق. وقد رأيت ايضا العديد من العراقيين وقد أعربوا عن دهشتهم لربط رفع الحصار على العراق بزوال صدام حسين.

ويتساءل عراقيون ايضا بالقول : "هل سيظل العالم يحاصرنا طالما بقى صدام يفرض جبروته علينا؟ "

وقال بعض المراقبين ان وضع العراق في العالم اليوم اشبه بحرب باردة مستمرة ليس لها نهاية وشيكة،لان اطرافا كثيرة داخل العراق وخارجه ليست متحمسة فعلا لابعاد صدام عن السلطة :

وفي الوقت الذي ظل فيه جورج بوش حتى أواخر ايامه في البيت الابيض، وهو يناصب العراق وصدام حسين العداء، يرى كثير من العراقيين ان تنفيذ الحكومة لقرارات الامم المتحدة سوف يعجل تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

وقال بعض العراقيين ايضا ان مشاعر العداء الامريكي المستحكم نحو ايران التي بدأت تهديداتها تصل للعديد من اصدقاء امريكا في المنطقة وخارج المنطقة، هذه المشاعر، ربما تدفع كلينتون الى التفكير بتخفيف المواجهة مع العراق، وقد لجأ مسؤولون عراقيون مرارا، للتعبير عن تأييدهم لمفاوضات السلام الاسرائيلية - العربية لتحقيق السلام والهدوء في منطقة الشرق الاوسط المضطربة.

وقال عراقيون آخرون انه ربما كان العراق مستعدا لتقديم تنازلات هامة للولايات المتحدة الان، لان هذه التنازلات لاتقدم لجورج بوش بل لكينتون الذي تهمه مصالح الولايات المتحدة في المقام الاول.

واضاف هؤلاء بان ما يسمى "عراق - غيت" اصبح امرا متعلقا بفترة حكم "ريغان - بوش" وان لا شأن لبيل كلينتون في هذه القضية.

ويقول مراقبون اوروبيون في بغداد ان العراق يسعى للخروج من عزلته الدولية وذلك بالتخلي عن سياسة "المدفع" والانصياع لكل قرارت الامم المتحدة التي صدرت عن حرب الخليج، وان هذا الاتجاه الجديد في السياسة العراقية، ربما يساعد على اعادة التئام الشمال والجنوب في جسم العراق من جديد.

ويقول هؤلاء المراقبون ان "العسكريتاريا" المسيطرة على أدمغة المسؤولين العراقيين حاليا ربما كانت العقبة الرئيسية في وجه الديمقراطية والاستقرار والتنمية في العراق. وانه مع ذهاب هذه العسكريتاريا الى غير رجعة سيعود العراق دولة مقبولة في العالم.

(الكاتب خبير في الشؤون العسكرية في جمعية السلام الاخضر الدولية. وكان قد امضى شهر فبراير الماضي في زيارة للعراق، كما انه يقوم الان باعداد كتاب عن حرب الخليج وما ترتب عليها من اثار)

وزير التربية الجزائري في زيارة رسمية لبغداد

افادت وكالة الانباء العراقية (١٩٩٣/٥/١٨) ان طارق عزيز اجتمع مع وزير التربية الجزائري السيد احمد جباري الذي يزور بغداد. واوضحت ان اللقاء تناول "سبل تعزيز العلاقات بين العراق والجزائر".

ايران : الاوضاع الداخلية والعلاقات مع امريكا والعراق

١٠ توصيات امريكية لايران لتجنبها ضربة عسكرية مدمرة

الوطن الكويتية - الخميس ٦ ايار ١٩٩٣

طهران - نجاح محمد علي :

ملف العلاقات الايرانية - الامريكية يفتح على مصراعيه من جديد في طهران التي بدأت بعض الاوساط المتشددة فيها الحديث عن مواجهة مقبلة بين ايران والولايات المتحدة بعد ان منعت السلطات الامريكية احد المسؤولين الايرانيين من دخول واشنطن لحضور اجتماعات صندوق النقد الدولي. وقد ارتفعت في العاصمة الايرانية حدة الدعاية المضادة للولايات المتحدة ولكنها لا زالت محدودة في دوائر المتشددين الذين طالبوا وزارة الخارجية وادارة الرئيس رفسنجاني ووسائل الاعلام الرسمية بتصعيد الموقف ضد واشنطن. هذا هو الجزء الظاهر من جبل الجليد، اما ما تخفيه الامواج المتلاطمة فهو اعظم واكبر.

ففي تقرير خاص جدا حصلت (الوطن) على مضمونه تلقت ايران مؤخرا تحذيرات نقلها دبلوماسيون اجانب يرتبطون مع العاصمة الايرانية بوشائج خاصة مفادها ان على ايران ان تتلقى ضربة عسكرية مدمرة وتدرس السلطات الايرانية حاليا - حسب التقرير - خيارات عديدة وشروط املتها واشنطن لاعادة - ما يسمية التقرير - ايران الى الحظيرة الدولية وبيت الطاعة الامريكية كما كانت في عهد نظام الشاه.

ومن ابرز الشروط التي ارسلتها الادارة الاميريكية الى ايران عبر قنوات خاصة ما يتعلق باصل نظام الجمهورية الاسلامية القائم على مبدأ ولاية الفقيه. وتشترط واشنطن للتخلي عن مبدأ الخيار العسكري ان تعمد ايران الى ادخال تعديلات اساسية في دستورها لدمج موقع ولاية الفقيه مع رئاسة الجمهورية ويصبح مقام المرشد ومنصب الرئيس في شخص واحد وتبتعد ايران عن الازدواجية في المواقف النابعة من اختلاف صلاحيات المرشد والرئيس.

ويمضي التقرير الى افتراض ان بقاء الحرس الثوري وعدم دمجه مع الجيش يحمل في طياته اخطارا "اصولية" وتشترط الادارة الامريكية حل مؤسسة الحرس الثوري ودمجها مع الجيش في اطار القوات المسلحة الايرانية.

كذلك تطلب واشنطن من طهران الغاء مؤسسات ثورية ظهرت بعد سقوط الشاه ومنها مؤسسة المستضعفين والشهداء ولجنة اغاثة الامام وغيرها من المؤسسات التي تملك في الغالب مفاصل الاقتصاد الايراني وتسيطر على الكثير من الفعاليات الاقتصادية المهمة.

وبعد ذلك تنضح الادارة الامريكية ايران بالعمل سريعا على استئناف العلاقات الثنائية وتقدم في هذا الاطار عدة توصيات سربت الى ادارة الرئيس رفسنجاني عبر اكاديميين ايرانيين يقيمون في امريكا شاركوا في ندوة خاصة حول العلاقات الايرانية الامريكية.

وتشمل تلك التوصيات :

١- ان على ايران ادراك اهمية التحول الذي حصل في الادارة الامريكية بعد مجيء الديمقراطيين لتفتح بداية جديدة تمكن من ايجاد تغيير مطلوب في العلاقات بين البلدين.

٢- يجب على البلدين استثمار النقاط المشتركة واوجه التشابه لاجراء محادثات مبسطة يتم توسيعها لتشمل الموضوعات المعقدة والصعبة.

٣- على ايران العمل على تخفيف اجواء التوتر التي تخيم على العلاقات بين البلدين وتكف عن اطلاق الشعارات المضادة للولايات المتحدة، وتواصل مفاوضات مطولة بعيدة عن الصخب الاعلامي.

٤- الكف عن اطلاق الشعارات الثورية ومعارضة عملية السلام في الشرق الاوسط والامتناع عن تقديم دعم - مادي ومعنوي - للمنظات الفلسطينية الثورية كحماس والجهاد الاسلام وجماعات ابو موسى واحمد جبريل وغيرها.

٥- على ايران ان ترضخ للأمر الواقع وتقبل بأن الولايات المتحدة القوة العالمية الكبرى الوحيدة وتتعايش مع هذا الواقع.

٦- على ايران ان تواصل سياسة الاعتدال التي تظهرها بين الفترة والاخرى وتمضي في هذا السبيل عبر خطوات ملموسة.

٧- مراعاة موضوع حقوق الانسان باعتباره من اسس النظام الامريكي والحزب الديمقراطي الحاكم بوجه الخصوص.

٨- الفصل في موضوع سلمان رشدي بين مواقف الدولة السياسية والاطار الفقهي العام.

٩- تقديم القوانين الدولية على قوانين الشريعة الاسلامية.

١٠- توسيع دائرة الاتجاه الواقعي وتمكين التقنيين من ادارة شؤون البلاد حسب الاختصاصات.

ونتوقع بعض الاوساط العليمة ان تستجيب طهران لبعض الشروط السالفة في الوقت الحاضر وعبر قيادات الحرس الثوري عن اعتقادها بان موضوع التطبيع والدمج بين الحرس والجيش اصبح وشيكا واما الغاء منصب ولاية الفقيه فان بعض الاوساط المطلعة جدا لا تستبعد دمج ولاية الفقيه مع رئاسة الجمهورية ولكن ليس قبل اكتمال الدورة الرئاسية الثانية للرئيس رفسنجاني وتتوقع تلك الاوساط ان يتم في العام ١٩٩٧ ادخال تعديل على الدستور الايراني يعيد منصب رئاسة الوزراء الي الغي عندما رشح رفسنجاني للرئاسة، وان يتم دمج مقام ولاية الفقيه في الرئاسة مستقبلا.

ولكن المصادر الدبلوماسية القريبة من الاوساط الايرانية تعتقد ان الادارة الامريكية لن تكف عن استخدام خيار الضربة العسكرية او انها على الاقل ستغض النظر عن اسرائيل لتوجيه هذه الضربة الى منشآت ايران الحيوية.

ويستثمر الرئيس رفسنجاني اعادة فتح ملف العلاقات مع واشنطن في اتجاهه السلبي للحصول على اصوات الناخبين الثوريين الذي يشككون في ولاء الرئيس لنهج الامام الراحل لان رفسنجاني سيستفيد من عدد اصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية القادمة المقررة في ١١ من الشهر القادم في تعزيز مواقعه امام البرلمان الذي يحاول بين الفترة والاخرى اختبار قدرة الرئيس، وليؤكد رفسنجاني ايضا ان ايران عازمة على الاصلاح والاعتدال ويحقق بذلك بعضا اخر من الشروط الامريكية. ■

الخلاف الايراني ـ الاماراتي

الوطن الكويتية - الثلاثاء ٤ ايار ١٩٩٣

طهران - نجاح محمد علي

اعربت اوساط ايرانية قريبة من مركز القرار الايراني الرسمي عن أملها في ان يتم قريبا جدا طي ملف الخلاف الايراني - الاماراتي حول الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى. وقالت الاوساط الايرانية انها بدأت تشعر بقرب التوصل الى حل ينهي الخلاف بين البلدين. ونقلت تلك الاوساط عن الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني رغبته الملحة في انهاء هذا الملف قبيل الانتخابات الرئاسية المقبلة وقالت ان المسؤولين في ادارة الرئيس ينتظرون وفدا اماراتيا رفيع المستوى يبحث في طهران سبل انهاء الخلاف حول الجزر الثلاث.

وايد دبلوماسي عربي "طلب عدم ذكر اسمه" وجهة النظر القائلة بقرب التوصل الى اتفاق حول الجزر الثلاث مالم يطرأ على الساحتين الاقليمية والدولية تطورات تحول دون تحسين العلاقات الايرانية - الاماراتية والتي توشك على الانهيار اذا لم توصل الطرفان الايراني والاماراتي الى اتفاق. وقال الدبلوماسي انه تحادث مع مسؤولين ايرانيين وادرك انهم يودون انهاء الخلاف حتى مع تقديم تنازلات فيما لو تأكدوا انها لا تضر بالامن القومي الايراني.

ولم تستبعد بعض الاوساط الايرانية المطلعة ان تكون طهران اقترحت على المسؤولين في الامارات مبدأ مناصفة السيادة على الجزر الثلاث وليس في ابو موسى فقط وقالت تلك الاوساط انها تعتقد بامكانية التوصل الى اتفاق اذا حصل بالفعل ما توقعته من ان الوزير الايراني علي اكبر ولايتي ربما يكون قد اقترح على الشيخ حمدان ال نهيان مبدأ المناصفة عندما التقاه في كراتشي على هامش اجتماع وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي.

ويظل غير واضح عند الرسميين الايرانيين ماذا ستؤول اليه الأمور بين ايران وباقي دول المنطقة والعالم اذا فشلت جميع الجهود لانهاء الازمة. ويقول احد المراقبين ان ايران تعتقد ان خلافها مع الامارات ربما يكتسب طابعا دوليا بعد ان ايد البرلمان الاوربي البيان الصادر في سبتمبر ١٩٩٢ عن مجلس التعاون الخليجي بخصوص جزر ابو موسى وطنب الصغرى والكبرى.

وقد اكدت صحيفة (طهران تاميز) المقربة من وزارة الخارجية الايرانية (١٩٩٣/٥/٢) ان الظروف مهيأة الان لقيام مسؤولين في الامارات العربية المتحدة بزيارة ايران وحل الخلافات بين البلدين في جو ودي.

وعملت (الوطن) ان طهران تستعد على مستويات مختلفة "لحدث ما" عبر عنه مستشار الامن القومي الايراني د. محمد جواد لاريجاني بانه يستلزم الوحدة الوطنية واليقظة في كل الاحوال.

وفي هذا السياق وصلت الى السلطات الايرانية تقارير سرية خاصة تتحدث عن التحضير "امريكيا او اسرائيليا" لضربة عسكرية تطال المنشآت العسكرية والنووية الايرانية، وذكر احد تلك التقارير بان اسرائيل تريد التعجيل بالضربة العسكرية وقد تقوم بها اذا لم تنفذها الولايات المتحدة التي اكد التقرير انها ترغب في ان تكون الضربة قبل عام ١٩٩٦ ولكنها لاتريدها مستعجلة كما تلح اسرائيل، ولا تستبعد المعلومات التي حصلت عليها (الوطن) ان تكون اسرائيل تخطط بالفعل للضربة العسكرية على غرار ما فعلت مع مفاعل تموز العراقي في صيف عام ١٩٨١، ولذلك تعمل ايران بطاقتها القصوى على اصلاح علاقاتها مع باقي الدول وصدرت تأكيدات من الرئيس رفسنجاني بان بلاده غير متورطة في احداث مصر والجزائر وتدعو طهران منذ ايام وفي اكثر من مناسبة الى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من السلاح النووي وهي على استعداد كامل لاستقبال مفتشين دوليين.

وذهبت بعض الاوساط الايرانية الرسمية الى ابعد من ذلك وهي تنقل عن رفسنجاني قوله ان بلاده ستدفع تكاليف مفتشين دوليين يستقرون في ايران للتأكد من نواياها السلمية واستخدامات المنشآت النووية لاغراض بعيدة عن صنع الاسلحة النووية التي تذكر التقارير السرية التي حصلت عليها طهران واطلعت (الوطن) على مضمونها انها ستكون جاهزة في عام ١٩٩٦.

تحسن العلاقات الايرانية ـ السعودية

٣ ايار ١٩٩٣ - نيقوسيا، رويتر، : نسبت ايران الى الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودي قوله ان بلاده لاتصدق الاتهامات القائلة بان ايران تشكل تهديدا لجيرانها.

ونسبت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية الى الامير سلطان قوله للسفير الايراني في الرياض محمد علي هادي "ان بلاده تؤمن بحقيقة ان ايران لاتشكل اي تهديد سواء للمنطقة او للمملكة العربية السعودية".

وقالت الوكالة ان الامير سلطان ادلى بملاحظاته هذه اثناء استقباله للسفير الايراني امس الاول.

ونسبت الوكالة الى الامير سلطان وصفه الاتهامات القائلة بتورط ايران في الارهاب بانها "مؤامرة دعائية واختلافات لا اساس لها".

وقد شجبت الولايات المتحدة اريان امس الاول ووصفتها بانها كانت "اخطر راع لارهاب الدولة" في عام ١٩٩٢ وذلك حسبما ذكر تقرير اصدرته وزارة الخارجية في واشنطن.

وقالت الوكالة الايرانية ان الامير سلطان اكد "العلاقات التاريخية والثقافية بين الرياض وطهران" ووصف ايران بانها "دولة شقيقة وصديقة".

واضافت الوكالة قولها ان الاستعدادت لموسم الحج هذا العام نوقشت في الاجتماع بين الامير سلطان والسفير الايراني.

وقد قالت ايران انها سترسل اكثر من ١٠٠ الف حاج هذا العام. ويحرص البلدان على ابقاء الحج بعيدا عن الاعتبارات السياسية وتفادي تكرار احداث الشغب التي وقعت في مكة المكرمة اثناء الحج في عام ١٩٨٨ وقتل فيها اكثر من ٤٠٠ حاج معظمهم ايرانيون.

ولم تنشر وكالة الانباء السعودية التي عادة ما تذيع المقابلات الرسمية لكبار المسؤولين السعوديين الى الاجتماع في نشراتها التي التقطت في الخارج.

وتعكس هذه التصريحات للرجل الثالث في الدولة السعودية حدوث تغيير كبير في سياساتها تجاه ايران ولهجة "تصالحية" غير مألوفة، خاصة وان العلاقات الخليجية الايرانية شهدت توترا كبيرا بعد اعلان ايران عن ضمها ثلاث جزر تابعة لدولة الامارات العربية

المتحدة.

ومن المتوقع ان تثير هذه التصريحات العديد من علامات الاستفهام في مصر التي دأبت في الايام الاخيرة الى اتهام ايران بدعم الجماعات المتطرفة المعارضة للنظام. حتى ان الرئيس حسين مبارك هدد بقصف سفن ايرانية في ميناء بور سودان قال انها تنقل اسلحة الى حكومة الرئيس البشير.

ويذكر ان دول مجلس التعاون الخليجي اجلت اكثر من مرة اجتماعا لوزراء مالية وخارجية دول اعلان دمشق، بسبب رفض ايران لاي دور لمصر في أمن الخليج.

وكانت العلاقات الايرانية السعودية قد قطعت في عام ١٩٨٦ بسبب احداث مكة التي قتل فيها اكثر من ٤٠٠ حاج ايراني اطلقت عليهم قوات الامن السعودية النار بعد تظاهرهم في مكة حيث تمنع الحكومة السعودية التظاهر في الاماكن المقدسة.

وكان من المقرر ان يقوم الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني بزيارة الرياض قبيل قمة دكار الاسلامية في العام قبل الماضي تلبية لدعوة من الملك فهد ولكن الزيارة لم تتم، واكتفى الرئيس الايراني بزيارة الخرطوم.

مفاوضات ايرانية ـ عراقية

طهران - اف ب. (٧ آيار ١٩٩٣) نقلت صحيفة رسالات الايرانية عن وزير الخارجية الايراني على اكبر ولايتي ان ايران والعراق سيستأنفان قريبا "المفاوضات السياسية الهادفة الى ايجاد حل للمشاكل العالقة بين البلدين".

واوضح ولايتي ان وفدا عراقيا سيزور طهران لهذا الغرض قريبا. وجاءت تصريحات ولايتي خلال اجتماع مع مسؤولين في جمعية دينية كبيرة.

وقال ولايتي ان استئناف المفاوضات بين ايران والعراق المعلقة منذ اب / اغسطس ١٩٩١ تقرر خلال مباحثات مع نظيره العراقي محمد سعيد الصحاف الاسبوع الماضي في كراتشي على هامش المؤتمر الوزاري الـ ٢١ لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

وافادت الصحيفة ان ولايتي قال: ان ثماني سنوات من الحرب عقدت العلاقات بين البلدين. لكننا عازمون على ايجاد حل للمشاكل مع العراق.

ولم يحدد وزير الخارجية الايراني على اي مستوى ستجري هذه المفاوضات ولا تاريخ استئنافها.

وتعود الزيارة الاخيرة لوفد عراقي الى طهران في اطار المفاوضات التي تهدف الى تطبيع العلاقات بين البلدين الى اب/اغسطس ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الاتصالات بين طهران وبغداد لكنها لم تؤد الى اية نتيجة على مايبدو.

ودعا ولايتي في اذار الماضي الى اقامة "علاقات افضل" بين البلدين اللذين تواجها ثماني سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨ في حرب دامية ادت الى وقوع مئات الاف من القتلى بين الطرفين وخلفت اضرارا قدرت بمليارات الدولارات.

لقاء ايراني ـ عراقي (الحياة - ١٩٩٣/٤/٣٠)

وافادت اذاعة طهران ان وزيري خارجية العراق وايران اجتمعا للمرة الاولى وبحثا في العلاقات الثنائية اضافة الى موضوعات اقليمية واسلامية ودولية. ويأتي اللقاء بين الوزيرين في وقت تتردد انباء عن فتح العراق لاماكن الشيع المقدسة في النجف وكربلاء امام الزوار الايرانيين.

والتقى الوزيران العراقي والايراني في كراتشي امس على هامش المؤتمر السنوي الذي يعقده وزراء الخارجية في منظمة المؤتمر الاسلامي. وكانت انباء متواترة تحدثت عن تزايد النشاط التجاري عبر الحدود بين ايران والعراق ما يعد خرقا واضحا للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على بغداد.

وتفيد مصادر عليمة ان المبادلات التجارية غير الرسمية بين البلدين عبر حدودهما تشمل مختلف السلع من النفط الى الاسمنت والبلح وزيت الكاز وغيرها، وتستورد بغداد من طهران المواد الغذائية والطبية وقطع الغيار وبعض التجهيزات العسكرية التي لا تستطيع شرءها من الاسواق المفتوحة.

وكانت وكالة انباء "اسوشيتدس برس" نقلت عن مسافرين ورجال اعمال وديبلوماسيين احاديثهم عن احجام المبادلات التجارية بين العراق وايران، واكدت ان العراق يبيع منتجاته بأسعار بخسة تصل نسبة الحسومات فيها الى٤٠-٥٠ في المئة دون سعر السوق العادية. وتعتقد مصادر الاستخبارات الغربية ان حوالي مئتي شاحنة تنقل المواد الغذائية والسلع الاخرى في كلا اتجاهي الحدود العراقية - الايرانية يوميا متجاهلة العقوبات الدولية.

التضخم الاقتصادي في ايران

اف ب. ١٧ ايار ١٩٩٣ طهران، من لوزان مايار :

ذكر خبراء ايرانيون وغربيون في طهران ان ايران التي تواجه منذ سنة تضخما شديدا وازمة مالية حادة اصبحت مهددة الان بركود اقتصادي قد يصبح له انعكاسات اجتماعية خطيرة.

وتفيد التقديرات الحديثة لبعض اصحاب المصارف الاوربية ان ايران مدينة لشركات التجاريين الرئيسين بمبالغ تأخرات سدادها الى ان بلغت حوالي ثمانية مليارات دولار حيث عجزت عن تسديد اثمان وارداتها المتزايدة خلال السنتين الاخرتين بينما ايراداتها من النفط لاتسدد اي عجز.

ويعتقد عدد من الخبراء ان المبالغ المتاخرة ربما تصل الى عشرة مليارات دولار مع حلول فصل الصيف، وانه سيكون امام ايران سنتان على الاقل للخروج من الازمة. هذا بالاضافة الى ديون قصيرة ومتوسطة المدى تقدر بحوالي ثلاثين مليار دولار.

وقد فاوضت ايران خلال الاسابيع الاخيرة مع دائنيها الخاصين الالمان واليابانيين والفرنسيين بشأن اعادة جدولة حوالي ثلاثة مليارات دولار وهي تواصل مفاوضات مماثلة مع دول اخرى لتخفيف عب الديون القصيرة المدى.

ويرفض المسؤولون الايرانيون لاسباب سياسية داخلية اعادة التفاوض مع اطراف متعددة في اطار نادي باريس بشأن المبالغ المتاخرة التي تدين بها للهيئات الضامنة للقروض التي يتعامل معها شركاؤها الغربيون.

وقد جمدت هذه الهيئات عمليا منذ ستة اشهر اي ضمانات لعمليات مع ايران مما ادى الى هبوط حاد للصادرات الغربية الى ايران التي قد تنخفض بنسبة تتراوح بين ثلاثين واربعين في المئة هذه العام حسبما اكد مسؤولون اوروبيون ويابانيون في طهران.

سيؤدي ذلك الى اعادة التوازن الى الميزان التجاري الايراني تبارا من هذه السنة. ولكن هذا الاتجاه الجديد بدأ ايضا يؤثر على صاد يعتمد الى حد كبير على السلع المستوردة.

فهناك كثير من المصانع في قطاعات السيارات والالات والنسيج نفض انتاجها بسبب نقص قطع الغيار، وقد ازداد عدد المؤسسات لسة وتلك التي فصلت عددا من موظفيها منذ بداية السنة طبقا علومات التي تشرتها الصحف الايرانية او تلك التي اكدتها وساط الاقتصادية.

فقد اعلنت صحيفة (همشهري) يوم ٥/١٣ عن افلاس مؤسسة لصنع حذية بسبب ديون تراكمت عليها قدرها ١٢١ مليار ريال (٨٠ مليون لار) مما ادى الى تسريح ثلاثة الف عامل.

اما البازار الايراني الذي يعد ركيزة الاقتصاد الايراني فهو ايضا هد فترة كساد. وقد تحدثت الاوساط التجارية في طهران عن عدة الات افلاس مدوية لمتاجر مشهورة منذ ستة اشهر.

اما السلطات فهي تتوقع تراجعا كبيرا للنمو الاقتصادي بحيث يمكن ، ينخفض بنسبة ستة في المئة هذه العام مقابل حوالي عشرة في ئة في السنة الماضية. ومما يزيد من خطورة الاثار الاقتصادية لاجتماعية استمرار التضخم الكبير الذي يقدر رسميا بين ثلاثين ربعين في المئة ولكن الخبراء الغربيين يقدرون له نسبا اعلى بكثير.

وتشهد طهران ايضا سلسلة من الاضطرابات بسبب سيريان سعر رف موحد عائم للريال الايراني اعتبارا من اذار الماضي مما ادى الى خفاض قمية العملة الايرانية بنسبة بلغت ٩٥ في المئة في مواجهة عملات الاجنبية الرئيسية.

وتعاني البلاد منذ عدة اسابيع نقصا خطيرا في الادوية المستحضرات الطبية وخاصة المضادات الحيوية والامصال بسبب تفاع حاد لاسعار هذه المنتجات ادى الى خفض استيرادها.

ونتيجة لتراكم المشاكل ظهرت موجة استياء عامة في المؤسسة التجارية وبين الناس مما اقلق السلطات. فهي مثلا اسرعت مؤخرا الغاء قرارها بمضاعفة سعر اللبن (الحليب) بعد ان ثار الناس الذي سروا كميات من زجاجات الحليب في عدد من المحالات في طهران. يقول الخبراء ان الوضع متفجر ولا احد يعرف ما يمكن ان يحدث خلال الاشهر المقبلة.

ايران تحذر العراق وتهدد بالتوغل في العراق

طهران - اف. ب. (١٩٩٣/٥/٢٢)- بثت وكالة الجمهورية الاسلامية للانباء الايرانية الرسمية امس الجمعة ان طهران حذرت العراق من "عمليات التسلل" الى اراضيها التي تقوم بها "عناصر معادية للثورة" الاسلامية.

واضافت في نبأ من نيويورك ان التحذير الايراني ورد في رسالة وجهتها الخميس بعثة الجمهورية الاسلامية في الامم المتحدة الى الامين العام الدكتور بطرس غالي.

ونقلت الوكالة عن غلام علي خسرو عضو البعثة الايرانية ان "ايران تعتبر العراق المسؤول الوحيد عن هذه الانتهاكات والعواقب المترتبة عليها". وقال "ان العناصر المعادية للثورة تجتاز الحدود الدولية بمساعدة عسكرية ومالية من العراق لشن علميات ضد المنشأت المدنية والعسكرية والنفطية الايرانية". واكد ان "ايران تتابع بقلق بالغ هذه المساعدة العسكرية العراقية وعلميات التخريب".

وكان نائب رئيس البرلمان الايراني حسن روحاني قال اول من امس في تصريح الى صحيفة ايرانية ان معارضين تسللوا من العراق فجروا "اخيراً" انابيب للنفط جنوب البلاد، واستطاعت قوات الامن اعتقالهم. واشار الى انه ينتمون الى الجبهة الوطنية العربية (مستقلة وفاعلة في اقليم خوزستان المتاخم للعراق) ومنظمة "مجاهدين خلق" (حركة المعارضة الرئيسية المسلحة التي تتخذ العراق مقراً).

واعلنت البعثة الايرانية ايضا في رسالتها الى غالي ان "عمليات التسلل هذه تعتبر انتهاكات خطيرة لوحدة الاراضي الايرانية وسيادتها". واوضحت ان شخصين قتلا "برصاص العناصر المعادية للثورة" خلال عملية شنتها في الثامن من نيسان الماضي في غار سيبيد في منطقة غيلان غرب البلاد. وقالت ان شخصين اخرين قتلا في هجوم ثان على منشآت نفطية شمال تونكاب وشمالي شرق زين - القوس في مرتفعات كماكو غرب ايران. ولم تحدد الرسالة تاريخ هذه الحوادث. لكنها اضافت ان اعتداءات اخرى وقعت ابرزها على مركز للشرطة في التاسع من نيسان في منطقة غيلان غرب.

تهديد ايراني بالتوغل في العراق

اف ب. رويتر (١٩٩٣/٥/٢٤) - صعدت ايران لهجتها ضد العراق امس وانذرته علنا للمرة الاولي بالتوغل داخل اراضيه من اجل "سحق العناصر المعادية للثورة" في الجمهورية الاسلامية.

وقال قائد القوات البرية في "الحرس الثوري" الايراني الجنرال محمد علي جعفري في مقابلة نشرتها صحيفة "الجمهورية الاسلامية" ان على العراق وقف نشاطات المعارضين للنظام الايراي "والا فاننا نحتفظ لانفسنا بحق مطاردتهم داخل اراضيه".

وتزامن تحذير جعفري مع اعلان "وكالة الجمهورية الاسلامية للانباء" الايرانيةالرسمية ان ثمانية الاف جندي من "الحرس الثوري" ولواء مدرعا تدعمهم بطاريات مدفعية وطائرات مروحية ومقاتلات شاركوا امس في مناورات في اقليم خوزستان على الحدود مع العراق احياء لذكرى استعادة مرفأ مدينة خورمشهر في ١٤ ايار ١٩٨٢ بعد ١٨ شهرا من استيلاء القرات العراقية عليه في الايام الاولى لحرب السنوات الثماني بين البلدين.

ولوح في تصريحات الى الصحافيين بثتها اذاعة طهران ٩٣/٥/٢٢ بأن "ايران لايمكنها ان تقبل بأن يهاجم اعداء شعبنا المسلحون الاراضي الايرانة انطلاقا من العراق". وحذر من ان "الحرس الثوري مصمم على قمع العناصر المعادية للثورة وملاحقتها". ودعا بغداد الى الحد من انشطة هذه العناصر "والا اننا نحتفظ لانفسنا بحق مطاردتها داخل العراق". وتابع ان "عددا كبيراً من الانفجارات المحدودة سمع اخيراً في مناطق حدودية" مع العراق "وهذه الممارسات تاتي مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في ايران" في ١١حزيران ١٩٩٣.

واشار الى ان "ستة ارهابين منافقين (من منظمة "مجاهدين خلق" المعارضة المتمركزة في العراق) قتلوا اخيرا في اشتباك مع الباسندران (الحرس الثوري) في جنوب البلاد. واضاف ان عناصر ايرانية تواصل عمليات في شمال غربي ايران من اجل "استكات عناصر الثورة المضادة والمرتزقة" مشددا على ان "قوات الحرس الثوري مصممة على مواصلة مطاردة النعاصر الارهابية وسحقها".

وكرر ان العراق "يؤوي العناصر المضادة ويزودها بالسلاح"

المعارضة العراقية . . النظام الصدامي . . وامريكا
ماهي جدية واشنطن في اسقاط النظام؟
المركز الاسلامي للدراسات السياسية ـ طهران

من الامور التي اصبحت واضحة جداً ان الاطراف الدولية دخلت بقوة في القضية العراقية واصبحت المعارضة العراقية تتعامل مع هذه الاطراف، وكأنها عناصر وعوامل اصبحت اساسية في القضية. وقد حذر المخلصون من مخاطر الرهان على فعل تلك الاطراف الدخلية وانتظار ما يمكن ان تفعله بخصوص قضيتنا حيث ان الواضح ان القوى الدولية لاتنظر الى الامور الابمنظار مصالحها ومايتسجم مع خططها وارادتها ومشاريعها في المنطقة.

وتصريحات المسؤولين الامريكيين بخصوص القضية العراقية والنظام والمعارضة الاخيرة التي تبدو للآخرين متناقضة متذبذبة، جاءت لتؤكد وتعزز هذه الرؤية المشار اليها، كما سلطت الاضواء اكثر على المواقف الحقيقية للقيادة الامريكية ازاء الوضع في العراق.

ونحاول مرة اخرى التطرق الى الموضوع في ضوء تصريحات ومواقف المسؤولين الامريكيين الاخيرة. في البدء نرى ضرورة معرفة نظرة واشنطن الى الوضع في العراق. وهل ان تلك النظرة مرتبطة بسياسة امريكا ازاء المنطقة؟ فذلك يوصلنا الى فهم كثير من الملابسات ويقشع مظاهر الغموض التي تبدو عليها المواقف الامريكية كما اشرنا اعلاه.

الى ما قبل غزو الكويت، كانت امريكا تعتبر العراق بامكاناته العسكرية والبشرية، وبانتمائه الديني والمذهبي يشكل خطراً على المصالح الامريكية في المنطقة وعلى الامن الاسرائيلي بالذات، في حال سيطرة قيادة مخلصة بديلة عن النظام الحالي، سيما في ظل تصاعد موجة الصحوة الاسلامية في العالم الاسلامي.

وهذا الخوف والقلق بالاضافة الى عوامل اخرى، هو الذي دفع امريكا الى تحطيم امكانات العراق الاقتصادية والبشرية والعسكرية، بعدما وفر النظام الصدامي لها مبررات التدمير عبر استدراجه لغزو الكويت.

وعمليات التدمير ومارافقها من قرارات اصدرها مجلس الامن الدولي ضد العراق، جعلت هذا الاخير تحت الانتداب الامريكي المباشر، وضعية يتصرف بها الامريكيون متى يشاؤون وكيف يحبون :: كما نرى الان ان العراق اصبح مرتعاً لفرق الامم المتحدة الخاصة بالبحث عن الاسلحة الكيمياوية والنووية ومصانعها لغرض تدميرها. كما اصبحت اجواءه والمنطقة الشمالية تحت التصرف المباشر للقوات الامريكية والحليفة.

هذا الواقع (سيطرة امريكا . . وهزيمة النظام الصدامي) يشكل حجر الزاوية في التفكير الامريكي، وهو المنطلق الذي يمكن من خلاله فهم الموقف الامريكي بشكل دقيق.

واغلب الظن ان الادارة الامريكية كانت قد وضعت في حساباتها لادارة أزمة الكويت تحقيق هذا الامر، وذلك ما يساهم في تفسير عدم قيام القوات الامريكية باسقاط النظام الصدامي، بينما كان ذلك متيسراً لها بكل سهولة، وبدون عناء لها. وذلك انما يعني بكل تأكيد ان في ذهن الادارة الامريكية تحقيق مكاسب اخرى بواسطة صدام غير تلك التي حققتها في الحرب، كما انها لاتريد التخلي عن تلك المكاسب السياسية والعسكرية التي تحققت لها خلال الازمة بخصوص الوضع في العراق، واهم تلك المكاسب، الانتداب الامريكي المباشر للعراق كما اوضحنا سلفاً.

فهذا الانتداب ضمن لامريكا حرية التصرف بامكانات العراق والعبث بمحاولاته النهضوية مستقبلا وتدمير كل صناعاته وقتل مواهبه الابداعية في كل المجالات. بخلاصة يوفر لها فرصة المراقبة التامة لاي نهوض مدني او حضاري في العراق من شأنه ان يهدد دول الخليج العربية.

والى جانب ذلك ظلت الادارة الامريكية منذ ذلك الوقت والى الان توظف ضعف النظام الصدامي وهزيمته النفسية والعسكرية امامها، وحرصه على كسب رضاها في انتزاع مكاسب جديدة منه، وقد حققت في هذا السياق عدة مكاسب منها :

١- وفر صدام لها فرصة اعطاء انطباع للرأي العام في المنطقة بأن امريكا ذات يد طويلة تطال اي احد يخالف آراءها او يقف ضد مصالحها. وفر صدام لها تلك الفرصة من خلال محطات التوتر التي يختلقها بتظاهره في تحديه لامريكا، وما يلبث ان ينهزم امامها، بينما هذه الاخيرة تنفذ كلمتها او فعلها، مثل قيامها بقصف المواقع الاستراتيجية التي تعذر تدميرها خلال الحرب، كما حصل في قصف المصنع النووي في الراشدية ببغداد في محطة التوتر التي تزامنت مع انتقال السلطة الى الرئيس الحالي بيل كلينتون.

٢- الاعتراف باسرائيل وبعملية السلام، فقد اشترطت امريكا على صدام التصريح علنا بهذا الاعتراف كمقدمة منه تجعل امريكا تفكر بمسألة بقائه في السلطة، وبهذا الصدد المح صدام في حديث للقناة الثانية للتلفزيون الايطالي (راي دوي) الى انه قد يتخذ موقفاً اكثر انفتاحا حيال "اسرائيل" في حال التوصل الى حل "مقبول" للقضية الفلسطينية، وفي هذه المقابلة التي جرت في اطار برنامج (ميكر) الذي اذيع مساء اليوم الاول من اذار الماضي سأله الصحافي الامريكي جون البيرت، ما هو رأيك في "اسرائيل" فاجاب صدام حسين "العرب يقفون ضد كل انواع التمييز العنصري والديني" واضاف "لا اعتقد ان "اسرائيل" ستعطي الفلسطينيين حقوقهم لكن اذا تم التوصل الى اتفاق يرضى به الفلسطينييون فسوف اقبل به ايضا. ." وفي هذا الحديث المعتدل اللهجة الذي رفضت التلفزيونات الامريكية بثه اكد الرئيس العراقي رغبته في اقامة علاقات جديدة مع الادارة الامريكية، وقال : اذا رغبت امريكا بصداقتنا نحن مستعدون لمساعدتها في ربط علاقات تعتمد على المصلحة المشتركة والعمل معا من اجل ما اسماه "السلام".

٣- المحاولة اليائسة لتدمير المعارضة الاسلامية في الداخل، تلك التي تشكل القوة المحصنة في الاهوار طليعتها الضاربة وامريكا التي تعتبر الاسلام القوة الخطرة الوحيدة التي تتحدى غطرستها ومصالحها في المنطقة، تدرك ان اي نظام بديل لصدام لايضطلع بهذه

المهمة القذرة، مثلما يضطلع بها صدام نفسه، وقد اثبت صدام ذلك بحملاته القمعية المتواصلة ضد اهلنا في الداخل وبالخصوص في مناطق الاهوار وقد اعترفت الاوساط الغربية نفسها بالقمع الصدامي الرهيب للشيعة في الجنوب واستخدامه السموم والقوة العسكرية المتطورة ضد اهالي الاهوار.

٤- ابرام وعقد صفقات وعقود ومشاريع اقتصادية مجحفة مع الشركات الامريكية والغربية، لان صداماً يهمه الان بقاؤه في الحكم الذي يعتقد انه يتحقق بكسب موافقة الادارة الامريكية فهو لايهتم باجحاف الشركات الغربية الامريكية للعراق، وقد باع العراق كله لامريكا.

نذكر بهذا الصدد ما اكدته نشرة ميدل ايست ايكونوميك سورفي (ميس) الاسبوعية المتخصصة الصادرة في نيقوسيا يوم ١٩٩٣/٤/١٢، ان السلطات العراقية تتفاوض مع شركة النفط الايطالية ايني على الاشتراك في استغلال حقلي نفط في جنوب العراق بعد رفع الحظر.

وكانت النشرة ذاتها ذكرت يوم ١٩٩٣/٣/٢٩ ان المفاوضات بين العراق وشركتي النفط الف وتوتال الفرنسيتين بلغت مرحلة متقدمة. واضافت المجلة ان المفاوضات تناولت اتفاقات على تقسيم الانتاج لتطوير حقلي نهر عمر (توتال) ومجنون (الف) الضخمين في جنوب العراق، واوضحت المجلة ميس ان بغداد تأمل في التوصل الى ترتيبات مماثلة مع شركات امريكية، الامر الذي يؤكد وجود اتصالات بين الطرفين بالشأن المذكور، واشارت المجلة الى ان ممثلين عن شركات نفطية ولاسيما غربية منها يزورون بغداد منذ بضعة اسابيع من التاريخ المذكور بوتيرة اكثر من السابق، موضحة ان المفاوضات تتركز على احتمال عقد اتفاقات لبيع النفط بعد رفع الحظر.

وتحاول امريكا تحقيق كل ما يؤكده تصريح وزير الخارجية الامريكي كريستوفر يوم ١٩٩٣/٣/٢٩ لشبكة التلفزة الامريكية السي بي. اس الذي قال فيه "في نيتنا ان نطالب من صدام حسين الرضوخ لجميع مطالب الامم المتحدة، ونحن نعتقد انه من المستحيل تصور انه (اي صدام) يمكن ان يفعل ذلك ويبقى في الحكم" وعادة امريكا تستخدم لفظ قرارات الامم المتحدة كتعبير دبلوماسي لمشاريعها وخططها ازاء العراق.

وخلافا "لمستحيل" وارن كريستوفر فأنه يمكن تصور ان يحقق صدام كل ما تريده امريكا لقاء بقاءه في الحكم. ويبدو ان وزير الخارجية الامريكي اراد بهذا التصريح ايضا تأكيد اذلال امريكا للرئيس العراقي المهزوم. ومثلما اشرنا فامريكا تريد تحقيق كل ذلك من خلال صدام، وليبقى على طول الخط، حتى ولو تغير صدام وجاء غيره، وهذا ما أكده وارن كريستوفر ايضا في سياق تصريحه الآنف الذكر يوم ١٩٩٣/٣/٢٩ حيث قال بهذا الصدد " اذا كنا الى درجة ما لانربط بين العقوبات والشخص فأننا انما نفعل ذلك لاننا نريد ان يتم تنفيذ قرارات الامم المتحدة ليس فقط من قبل صدام حسين وانما ايضا من خليفته المحتمل".

ونقلت بعض مصادر المعارضة العراقية ان الادارة الامريكية طلبت منها هذه الامور صراحة، بل واعتبرتها من الشروط الاساسية لموافقة امريكا على المعارضة وتغيير النظام الصدامي بها. لكن المعارضة تجد من الصعوبة القبول بها، بينما تخاطب الجماهير العراقية في ادبياتها بالدفاع عن الوطنية وعن استقلال العراق وتهاجم سياسة النظام العراقي وماجرت من ويلات لهذا البلد ومن تبعية مقيتة.

اما بالنسبة للنظام فهو ان كان على استعداد لتلبية كل مطالب الادارة الامريكية، لكنه يريد تحقيق هذه الاخيرة موافقتها بأقل التكاليف بحيث يحتفظ بما تبقى من ماء الوجه ان تبقى فعلاً.

ذلك بالتأكيد يفسر التناقض الذي تبدو عليه السلوكية الاعلامية والسياسية الغربية الامريكية ازاء المعارضة وصدام، فأمريكا تحاول الضغط على المعارضة العراقية ودفعها الى الموافقة على ماتريده امريكا، لتصل الى درجة البديل المناسب للنظام، ونذكر بهذا الصدد تحذير الرئيس المصري حسين مبارك يوم ١٩٩٣/٤/٥ الذي صرح به في واشنطن اثناء زيارته الاخيرة لها، اذ اعتبر اسقاط صدام خطأ فادحاً لاي حكومة كانت. . وكذلك ما اعلنته صحيفة النيويورك تايمز يوم ١٩٩٣/٤/١١ ان الحكومة الامريكية تنوي خفض النفقات المخصصة للاطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين. . واما اشار اليه قائد القوات الامريكية في منطقة الخليج بخصوص الرئيس العراقي، حيث قال مخطاباً وحاثاً الانظمة العربية الخليجية على تقوية انظمتها الدفاعية، لان امريكا يمكن ان تعيد علاقاتها مع صدام اذا التزم هذا الاخير بقرارات الامم المتحدة.

هذا من جهة ومن جهة اخرى تضغط امريكا على النظام ليقدم اكثر ما يمكن من التنازلات لها لتصبح فيما بعد واقعاً سياسيا لاتساوم عليه الادارة الامريكية مع النظام البديل. . ونذكر بهذا الصدد ما سربته صحيفة الصنداي تايمز البريطانية يوم ١٩٩٣/٣/٧ بان "اسرائيل" كانت تعد خطة لاغتيال الرئيس العراقي، ويشار الى ان النظام العراقي سارع الى مهاجمة هذه الخطة المزعومة واعتبرها مؤامرة دنيئة !! وكذلك التحرشات الامريكية الجوية المستمرة بالنظام العراقي ومؤسساته العسكرية والتصريحات التي يدلي بها الامريكيون ويشيرون فيها الى ان صدام لم يلتزم بجميع قرارات الامم المتحدة.

ويدخل في هذا الاطار ايضا التهديدات الامريكية التي توجهها الادارة الامريكية بين الحين والاخر للنظام العراقي.

هذه الامور يجب ان تدركها المعارضة العراقية جيداً، كي تتمكن ان تعرف اين تضع قدمها في تحركها السياسي الدولي والاقليمي، وبالتالي تحدد مواقفها لصالح الشعب العراقي المظلوم واستقلال البلد، وبالنسبة للمعارضة الاسلامية التي تمتلك ثقلاً شعبيا في الداخل فان بأمكانها ان تغير كل شيء لصالحها بتفعيلها الداخل، وباعتمادها على امكاناتها الذاتية في الداخل الخارج بغية اسقاط النظام الصدامي وانقاذ الشعب من كابوسه الثقيل.

طهران / منتصف ذي القعدة ١٤١٣هـ

فاكس / ٨٥٥٢٠٥ - ص.ب. / ٤٤٦٨ - ١١٣٦٠ ■

مالطا.. واللاجئون العراقيون

الوطن الكويتية، ٢٦ نيسان ١٩٩٣ - فاليتا، رويتر، قال الجهاز المسؤول عن اللاجئين بجزيرة مالطا امس ان حكومة مالطا اغلقت ابوابها في وجه سيل من اللاجئين العراقيين بعد ان تقدم نحو ٤٠ الف منهم بطلبات للحصول على تأشيرات دخول من قنصليتها في طهران.

وقال انه لم يسمح سوى لنحو ٧٦٠ عراقيا فقط بدخول مالطا.

نشاط المؤتمر الوطني العراقي الموحد
التعاون مع امريكا والاعتراف بكافة قرارات الامم المتحدة

وفد من المعارضة العراقية يجري محادثات في هولندا

الحياة (٥ ايار ١٩٩٣) - عقد وفد قيادي من "المؤتمر الوطني العراقي" المعارض اول لقاءاته الرسمية في العاصمة الهولندية مع وزير الشؤون الخارجية بيتر كويمانس. وكان الوفد وصل الى لاهاي بناء على دعوة رسمية هي الاولى من نوعها، ويترأس الوفد السيد محمد بحر العلوم عضو المجلس الرئاسي للمؤتمر يرافقه الدكتور سامي عبد الرحمن ممثلا الاكراد والسيد عزيز قادر عن الاقلية التركمانية والسيد محمد محمد علي عن القوى الاسلامية وممثل عن الحزب الشيوعي العراقي.

وعبر السيد بحر العلوم عن ارتياحه البالغ للموقف الهولندي "الذي دعم بقوة المطالب التي تقدم بها الوفد". وقال لـ الحياة ان الوزير كويمانس "دعم فكرة نشر مراقبين دوليين في المناطق الجنوبية من العراق، حيث يتعرض السكان الى تنكيل السلطة".

وعن رفع الحصار عن كردستان والسماح لسلطات الادارة الكردية بالحصول على المساعدات الانسانية، من اغذية وأدوية ابلغ الوزير الهولندي وفد المعارضة العراقية "انه امر وارد لكنه يحتاج الى بحث والى مناقشة مع الدول المجاورة للعراق".

وان وفد "المؤتمر" شدد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن المرقم ٦٨٨ ونقله تحت البند السابع من الميثاق الاساسي للامم المتحدة اسوة بالقرار ٦٨٧ المتعلق بنزع اسلحة الدمار.

بغداد تحمل بعنف على المعارضة العراقية

اف ب. رويتر (١٩٩٣/٥/٣)- حملت بغداد بعنف على "المؤتمر الوطني العراقي" المعارض الذي التقى وفد منه نائب الرئيس الامريكي البرت غور ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى في واشنطن.

حملت صحيفة "الثورة" الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في بغداد على وفد المؤتمر الوطني الذي التقى في واشنطن البرت غور ووزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر ومستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي انطوني ليك، واعضاء في الكونغرس.

وكتبت الصحيفة امس ان شخصيات المعارضة العراقية "ليست سوى حفنة من المقامرين الذي سلطت عليهم اجهزة الاعلام الامريكي الضوء".

هيرد يلتقي وفدا من المعارضة الاسلامية العراقية

الحياة ١٣ ايار ١٩٩٣ - استقبل وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد في مكتبه اول من امس المستشار السياسي لـ "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق" الشيخ همام حمودي وحضر الاجتماع ايضا ممثل "المجلس" في لندن الدكتور حميد البياتي والنائبة البريطانية إما نكولسون.

وقال بيان اصدره "مكتب التنسيق" التابع لـ "المجلس الاعلى" ان الشيخ اطلع الوزير البريطاني على الوضع الراهن في العراق، خصوصا الاحوال السائدة في منطقة الاهوار.

واضاف ان الشيخ حمودي تحدث ايضا عن "احدث الفضائع التي ارتكبها النظام العراقي في المنطقة، بما في ذلك تدمير قرى كثيرة واحتجاز سكانها في مقر الفيلق الرابع حيث اعدم كثيرون".

ونقل البيان عن هيرد انه ندد بـ "الاعمال الاجرامية" التي يقوم بها النظام العراقي وتعهد مناقشة موضوع جنوب العراق مع رئيس الوزراء جون ميجور.

من ناحية اخرى قالت وزارة الخارجية البريطانية ان هيرد اعرب عن تعاطفه مع المدنيين العراقيين في شمال البلاد وجنوبها الذين يتعرضون لاعمال القمع من جانب النظام العراقي.

واضافت الوزارة ان هيرد اكد ضرورة امتثال النظام العراقي لكل قرارات الامم المتحدة بما فيها قرار مجلس الامن الرقم ٦٨٨ الخاص بحماية المدنيين العراقيين.

التركماني العراقي يلوح بتجميد عضويته في المؤتمر الوطني

الحياة ٥/٣ - لوح الحزب الوطني التركماني العراقي بتجميد عضويته في المؤتمر الوطني العراقي المعارض "مالم يلب المؤتمر المطالب والرغبات المشروعة للحزب التي تعكس تطلعات القومية للتركمان في العراق".

وافاد بيان للحزب تلقت "الحياة" نسخة عنه انه كان ابلغ المؤتمر رغبته في المشاركة في الوفد الذي زار واشنطن والتقى مسؤولين رفيعي المستوى. واوضح ان الحزب "لم يتلق جوابا في ما يتعلق بتشكيلة الوفد واطلعنا على التطورات من خلال وسائل الاعلام".

واكد ايضا ان المجلس التنفيذي للمعارضة العراقية لم يتسجب طلبات الحزب لزيادة عدد ممثلية في المجلس.

المؤتمر الوطني العراقي:

تقييم السياسة الامريكية الجديدة:

جاء في الحوار الخاص الذي نشرته مجلة الوسط الصادرة في لندن بتاريخ ٢٤ ايار، ١٩٩٣، مع السيد محمد بحر العلوم عضو المجلس الرئاسي الثلاثي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد مايلي:

□ مالذي ميز لقاءكم مع وزير الخارجية الامريكي وارن كرستوفر ونائب الرئيس البرت آل غور عن زيارتكم السابقة ولقائكم مع جيمس بيكر ومسؤولين اخرين في الادارة السابقة؟

- الواقع ان زيارتنا الاخيرة لواشنطن واجتماعاتنا مع المسؤولين في الادارة الجديدة تميزت باهتمام وجدية بالغين، ولمسنا منهم رغبة في مساعدة المعارضة العراقية على اساس ان المؤتمر الوطني العراقي هو البديل الديمقراطي للنظام الحالي في بغداد. اما الفرق بين موقف الادارة الحالية برئاسة بيل كلينتون والادارة السابقة برئاسة بوش فتتمثل بما يلي:

١- ان اهتمام الادارة الجديدة كان على مستوى ارفع من اهتمام ادارة الرئيس بوش، اذ التقينا البرت آل غور نائب الرئيس ومسؤولين آخرين، في حين اقتصرت زيارتنا السابقة على لقاء بروتوكولي مع وزير الخارجية (السابق) جيمس بيكر ومع مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، ومثل هذا التمايز يدل على الاهتمام الذي يوليه الرئيس كلينتون للقضية العراقية. لقد اعتبر آل غور القضية العراقية قضية مأسوية وان الصبغة التي تميز نظام صدام هي سعيه الدائم

لارتكاب الجرائم.

٢- الرئيس بوش كان يعول على حدوث انقلاب عسكري يطيح برأس النظام، على ان تبقى المؤسسة الحاكمة والمؤسسة الحزبية قائمة، في حين اكد كل من آل غور ووارن كريستوفر، وحتى مستشار الامن القومي انطوني ليك ان لاحوار مع صدام ولا ليونة معه ولاتطبيع ولاتعامل، وان الرئيس العراقي فاشل. ان اصرار الادارة الامريكية على تقديم ملف للامم المتحدة يطالب بتشكيل لجنة تحقيق للكشف عن جرائم صدام حسين ونظامه يدل على جدية واستعداد الادارة الامريكية لعدم التعامل مع صدام حسين، لا حاضراً ولا مستقبلاً.

٣- اكد المسؤولون الامريكيون لنا في زيارتنا الاخيرة استعدادهم لدعم الشعب العراقي بكل الاشكال، واستقبالهم لنا خلال المئة يوم الاولى من حكمهم دليل على اهتمامهم. لقد اشاروا الى ان صدام حسين لايزال يشكل خطرا على المنطقة والبيئة.

نعم لترسيم الحدود مع الكويت

▫ ماذا عن فكرة انشاء منطقة آمنة في جنوب العراق ؟

- لقد لمسنا تغييرا في الموقف الامريكي من موضوع المنطقة الامنة. واكدنا للمسؤولين الامريكيين ان المنطقة الامنة لن تكون في اي حال من الاحوال خطوة نحو تقسيم العراق. لقد اكدت للمسؤولين الذي التقيتهم ان سكان جنوب العراق هم من عشائر عربية لم ولن يقبلوا ان يكونوا تحت حكم جهة معينة.

▫ أثناء مقابلتكم لوزير الخارجية وارن كريستوفر ومسؤولين اخرين اثير موضوع ترسم الحدود بين العراق والكويت، من الذي طرح ذلك، وماذا كان جوابكم ؟

- كل المسؤولين الذي التيقيناهم في واشنطن خلال زيارتنا طرحوا هذا السؤال، وكان جوابنا هو اننا نعترف بكل القرارات الدولية التي صدرت اخيراً، ولاشك ان قولنا هذا يعني اننا نسلم بقرار مجلس الامن الدولي والمنظمات والجهات الدولية القانونية التي اعادت ترسيم الحدود من جديد بين الكويت والعراق. لا يوجد مجال لدينا لرفض اي قرار.

▫ بما في ذلك قرار ترسيم الحدود ؟

- نعم قلت كلها، وليس من حقنا تجزئة قرارات الامم المتحدة التي هي ملزمة لنا.

▫ ماذا عن الحصار الاقتصادي ضد العراق، وهل سيستمر في المستبقل؟

- لقد ابلغنا المسؤولين الامريكيين ان الحصار الاقتصادي والأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها النظام هي التي ستؤدي الى سقوطه. ان ازمة الدينار الاخيرة، بتقديرنا، مفتعلة من قبل النظام بهدف اثارة الرأي العام العالمي ضد الدول المشاركة في اتخاذ قرار الحصار، كما انه يهدف الى فتح خطوط بديلة مع دول اخرى، مثل ايران في الوقت الحاضر.

▫ هل لديكم معلومات حول تطبيع العلاقات بين بغداد وطهران ؟

- لقد تمت لقاءات بين وزيري خارجيتي البلدين في باكستان على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في كراتشي. وعندما حضرت مؤتمراً في طهران قبل اسابيع قليلة كان وكيل وزارة الاوقاف العراقية مشاركا على رأس وفد رسمي عراقي. وقبل ذلك زار وزير الصحة العراقي طهران. هناك تعاون بين بغداد وطهران في مجالات مختلفة. ولايران، حسب تقديرنا، مصالح، قد لاتتفق مع مصلحتنا كعراقيين.

المساعدة العسكرية

▫ لماذا طلبتم كمعارضة مساعدة عسكرية من واشنطن اخيراً ؟

- هذا الموضوع تعرض لأخذ ورد، والحقيقة ان الاخوة الاكراد طلبوا بعض الاسلحة للدفاع عن انفسهم، نحن في العمل الميداني اكدنا ضرورة تكوين جيش عراقي، ولكننا اشرنا الى اننا سنسعى الى تحقيق اهدافنا في التغيير من دون اراقة الدماء. ان الاخوة الاكراد طالبوا المسؤولين الامريكيين بتزويدهم باسلحة مضادة للطائرات.

▫ هل وعد الامريكيون بتلبية طلبهم ؟

- قالوا انهم سيدرسون هذا الطلب.

احتمال الانقلاب العسكري

▫ هل فقد الامريكيون الامل بحدوث انقلاب عسكري ضد صدام حسين ؟

- الادارة الامريكية الحالية لاتعلق امالا كبيرة على حدوث انقلاب عسكري ضد صدام مثل الامال التي كانت تعلقها الادارة السابقة.

موضوع التمويل المالي للمؤتمر

▫ هل أثرتم مع المسؤولين الاميريكيين مسألة الدعم المالي ؟

- نعم، قلنا لهم ان المؤتمر يحتاج الى مال، وما نريده منكم اما الافراج عن اموال العراق المجمدة في مصارفكم او ان تتولوا التمهيد مع دول اخرى لاقراضنا اموالاً ندفعها في وقت لاحق. وكان رد المسؤولين الامريكيين انهم طلبوا من دول عربية ومن متمولين عراقيين تأسيس صندوق مالي تضع الولايات المتحدة اموالاً متساوية للاموال التي جمعت لتوضع في خدمة القضية العراقية. وقد بلغ حجم الاموال التي جمعت حتى الان ٥٠ مليون دولار رصدت مقابلها الولايات المتحدة ٥٠ مليونا اخرى. ولم يصرف من المبلغ المذكور اي فلس حتى هذه اللحظة.

▫ من مول نشاط المعارضة ومؤتمراتها وبطاقات سفر اعضائها في السابق ؟

- كان ذلك بأموال عراقية، نحن نحتفظ باسمائهم جميعا ونحرص على عدم اذاعتها كي لايتعرضوا لمضايقات.

▫ هل حاول المسؤولين الامريكيون الاشارة الى من صرف مبلغ ٤٠ مليون دولار من العراقيين ؟

- لا، لم نتطرق الى هذا الموضوع، ولم يشيروا بدورهم الى ذلك. نحن في هذه الظروف نحتاج الى جمع المعارضة، واعتقد ان كشف تفاصيل في هذه القضية سيؤثر على سمعة المعارضة، هذا ليس من مصلحتنا.

▫ الاتعتقد ان من واجب الشعب العراقي ان يعرف من قبض الاموال وبذرها ؟

- سيأتي اليوم الذي يكشف فيه كل شيء.

▫ الى متى ستستمر المعارضة العراقية، معارضة مؤتمرات ولقاءات وزيارات الى العواصم الغربية ؟

- ان المعارضة التي تستمر في الخارج هي معارضة فاشلة اذا لم يكن لها قواعدها وجذورها داخل العراق، ونحن نعمل في الداخل والخارج بالوزن نفسه، لدينا مواقع نحرص على تقويتها، وعندما يحين الوقت المناسب سنكشف عن اوراقنا. ■

الملك حسين وسياسة الابتعاد عن صدام حسين

القدس العربي، ١ ايار ١٩٩٣ رويتر - جين غراف،

جدد الملك حسين اقتراحه بأن يتنحى الرئيس العراقي صدام حسين رغم ما يصفه دبلوماسيون بانه شعور متزايد في العالم العربي بانه قد يستطيع التعايش مع الرئيس العراقي.

وردا على سؤال لرويتر في مقابلة جرت في ساعة متأخرة من مساء الخميس (٤/٢٩) عما اذا كانت المنطقة قد بدأت تتخلى عن تحفظها نحو صدام حسين قال الملك حسين "انني اهتم بشدة بشعب العراق وقد اوضحت بجلاء تام. . انني لو كنت عقبة امام الاردن وتقدمه فانني لن افكر مرتين بشأنه (التنحي) فشعب الاردن يجب ان يكون اكثر اهمية".

وقال الملك ان هذا المفهوم لايؤمن به كثيرون في الشرق الاوسط لكن "المهم (فيما يتعلق بالعراق) هو الشعب العراقي".

وكان الملك حسين الذي خسر علاقاته التقليدية مع دول عربية خليجية ودول غربية حليفة له لتعاطفه مع العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١ قد قام باعادة بناء هذه العلاقات بعناية. وقال الملك حسين في العام الماضي انه لو كان في محل صدام حسين لكان قد تنحى لمصلحة شعبه. ولكن منذ ذلك الحين قال دبلوماسيون عرب وغربيون ان مخاوف متزايدة من التهديد الايراني اسهمت في التعجيل باجراء اتصالات دبلوماسية متزايدة وفي ايجاد رغبة متنامية في التعامل مع الرئيس العراقي من جانب دول شاركت في حرب الخليج لطرد العراق من الكويت.

وقال الملك حسين "اذا سألتني ما الذي اتمناه للعراق. . فانني اتمنى المصالحة الوطنية والتحرك الحقيقي نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان وامل في انتهاء هذا الكابوس من المعاناة للشعب العراقي".

وامتنع عن قول ما اذا كان سيطلب من الرئيس الامريكي بيل كلينتون ان يساعد في رفع العقوبات التجارية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق عندما يجتمع معه ربما خلال زيارة الى الولايات المتحدة لاجراء فحوص في اواخر آيار (مايو) المقبل.

ودعا العاهل الاردني الى مزيد من الديمقراطية في العراق وفي انحاء العالم العربي الذي يهيمن عليه الحكم المطلق.

وقال ان الاردن تعرض "لعداء هائل" من بعض الزعماء العرب بشأن ديمقراطيته الناشئة لكنه يعتقد ان هذه العملية ستجتاح الشرق الاوسط.

وقال الملك حسين "انني أمل بالتاكيد في ان يتمكن اشقاؤنا في العالم العربي من النظر الى هذا النموذج على انه جاد وممكن. . ويجب ان يحدث. ويحدث في كل مكان ان عاجلا او اجلا".

وقال الملك حسين انه في وقت لاحق من العام الحالي سيجري الاردن اول انتخابات برلمانية في ظل تعدد الاحزاب منذ اكثر من ثلاثة عقود.

ولم يعلق الملك حسين (٥٧ عاما) اي امل على المصالحة قريبا مع الكويت التي لاتزال غاضبة بشأن دعم الاردن للعراق في حرب الخليج.

وقال "فيما يتعلق بالكويت فانني لن اعلق على ذلك".

لكن الملك حسين قال انه يأمل في تحسن العلاقات مع المملكة العربية السعودية و "ان تعود الامور الى مجاريها".

وكانت الرياض قد اتهمت الملك حسين بالتآمر مع العراق لكسب اراض. وقال العاهل الاردني "لقد اوضحنا اننا سنتخذ خطوتين لمن يتخذ خطوة واحدة نحونا لكننا لن نفعل اكثر من هذا".

وقال الملك حسين الذي يحتفل بمرور ٤٠ عاما على توليه العرش ان حالته الصحية تتحسن من الاجهاد الذي يشعر به بعد الجراحة التي اجريت له لازالة كلية وحالب. وقال الاطباء بعد اخر فحص اجراه انه لايوجد اي اثر للسرطان الذي اجريت بسبب بسبب الجراحة.

القدس العربي، ٢٤ آيار ١٩٩٣ ، وفاء عمرو ،

سياسة العراق قصمت ظهر الاردن

انتقد الملك حسين امس قيام بعض الصحف المحلية بنشر تقارير خاطئة وعارية عن الصحة تهدف الى الاضرار بعلاقات الاردن مع بعض الدول العربية، وبالاخص المملكة العربية السعودية.

وقال لرؤساء تحرير الصحف الاردنية انه قام شخصيا بالاتصال بالقائم بالاعمال في السفارة السعودية للتعبير عن استيائه لما نشرته احدى الصحف الاردنية عن الموقف السعودي من الحجاج الاردنيين، واستيائه من نشر قصيدة تسيء للعاهل السعودي الملك فهد.

وقد طلب العاهل الاردني ان "لاتصبح الصحافة الاردنية سببا من اسباب معاناة الاردن".

وانتقد الملك حسين قيام بعض الصحف المحلية بتفسير تصريحاته عن القيادة العراقية، سواء في خطب القاها او في مقابلات صحافية نشرت في الصحافة الغربية وتأويلها بشكل مغاير للمعاني المقصودة.

وكان الملك حسين قد قال مرارا في مقابلات صحافية وفي خطاباته، في سياق حديثه عن العراق، انه لابد من حصول الشعب العراقي على حقه في ممارسة الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية، وانه لو شعر بانه كقائد يسبب المعاناة لشعبه، فانه يتنحى عن مسؤولياته. وقال الملك حسين لرؤساء التحرير الاردنيين "لاتفسروا الكلام او تغيروه او تلطفوه. . لو يسمعوا منا، ربما يكون هناك مجال لتغيير الواقع". وبذات الوقت، تحدث الملك حسين عن مواقفه الثابته ازاء العراق والرافضة الى تقسيم العراق، وخشيته من حدوث ذلك. واكد العاهل الاردني مجددا دعمه للشعب العراقي، وقال ان سياسة القيادة العراقية قد قصمت ظهر الاردن "وانا لا استطيع ان استمر في تأييد هذه السياسة".

ويبدو من حديث الملك حسين لرؤساء التحرير ان الاردن يحاول جاهدا تحقيق المصالحة مع الدول الخليجية، وبالاخص المملكة العربية السعودية ولكن الصحافة الاردنية المؤيدة لحكومة بغداد تلحق ضررا بجهود الحكومة الاردنية للتوصل الى هذه المصالحة.

وقال محلل سياسي ان الصحافة الاردنية لم تع بعد كيفية التعامل مع الديمقراطية ومع حرية الصحافة، كما انها لم تتمكن من تلمس السياسة الاردنية الخارجية، وتفرض على الشارع آراء ومواقف كتاب في الصحف المحلية. ■

قضية محاولة اغتيال بوش في الكويت

الحياة - القدس - رويتر - اف ب - احالت سلطات الامن الكويتية يوم ١٩٩٣/٤/٢٩، ١٥ عنصراً في ((شبكة التخريب العراقية)) التي كشفت اخيراً على نيابة امن الدولة للشروع في الاجراءات القضائية، فيما لا يزال عنصران آخران هاربين.

و اعلنت اذاعة الكويت في وقت متقدم من مساء ٤/٢٨ اسماء المشاركين في المحاولة التخريبية التي استهدفت تنفيذ تفجيرات في اثناء زيارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش للكويت، و المتهمون هم ١٠ عراقيين و ٤ كويتيين و شخص واحد غير محدد الهوية (بدون)، اضافة الى عراقيين اثنين ما زالت السلطات تلاحقهما.

كما اوردت جريدة الشرق الاوسط السعودية بان محاولة اخرى لاغتيال بوش قامت بها ايران قد اكتشفت عندما تم اعتقال شخصين فلبيني و افغاني كانا يحاولان دخول منطقة نفطية كان الرئيس الامريكي الاسبق يزورها. و قد نفت الحكومة الكويتية حدوث هذه المحاولة الثانية.

و اذيع ان الشبكة العراقية يتزعمها رعد عبدالامير الاسدي (عراقي - ٣٣ سنة) العضو في الاستخبارات العراقية زود ١٠ عبوات ناسفة و اسلحة لقيادة هجمات على المحال التجارية و الاسواق في مدينة الكويت، و زود سيارة للتسلل و مجموعته عبر الحدود.

و من بين المتهمين الآخرين ٧ اعضاء في الاستخبارات العراقية و على علم كامل بتفاصيل المخطط التخريبي، اذيعت اسماء ستة منهم، سالم ناصر الشمري (عراقي - ٤٠ سنة)، عادل اسماعيل عيسى (عراقي - ٤٣ سنة)، هادي عودة الشمري (عراقي - ٤٢ سنة)، علي خضير بداي (عراقي - ٦٤ سنة)، جابر ناصر زاير (عراقي - ٤٣ سنة)، جبار حبيب محمد (عراقي - ٤٥ سنة). و يتوقع ان توجه النيابة الى هؤلاء تهم الشروع في القتل و التخريب و العمل بتوجيه من دولة معادية.

و اتهم ستة اشخاص (عراقي و ٤ كويتيين و شخص غير محدد الجنسية) بايواء عناصر الاستخبارات العراقية و اخفاء المعلومات عن الجهات الامنية الكويتية، و هم، احمد جبار حبيب (عراقي - ٢١ سنة) و هو ابن لاحد عناصر الاستخبارات المعتقلين، بدر جياد الشمري (كويتي - ٣٠ سنة) من اصحاب السوابق تعاون مع الشبكة مقابل كمية خمور، محمد خليفة عقلة (كويتي - ٥٥ سنة) و هو ضابط متقاعد في الشرطة اتهم بالتستر على المتسللين، و ناصر عبدالرضا الحيل (كويتي) آوى العراقيين في شقته حيث ضبط رجال الامن بعضهم، و سالم جياد الشمري (كويتي - ٢٢ سنة) اتهم بحراسة المكان الذي اخفى فيه العراقيون اسلحة و سيارات مفخخة، و نهار رومي الخالدي (بدون - ٦٠ سنة) اخفى معلومات عن الشرطة و ساعد المتسللين في تنقلاتهم.

و ابرز المتهمين في القضية هو والي عبدالهادي الغزالي (عراقي - ٣٦ سنة)، و تتهمه الشرطة الكويتية بتلقي التدريبات في ثكن للاستخبارات العراقية من اجل اعداد متفجرات و تفخيخ سيارات، و كان مزوداً حزاماً ناسفاً لتنفيذ عمل انتحاري وسط الكويتيين في اثناء استقبالهم بوش.

و ما زالت الشرطة تطارد صنيدان عطية الخالدي و متهماً آخر غير معروف الاسم، و هما عراقيان اتهما بالمشاركة في الشبكة للتخطيط للاعمال التخريبية.

و عرض تلفزيون الكويت مساء ٤/٢٨ صوراً للمتهمين و سيارتين مفخختين كان مقرراً تفجيرها في الوسط التجاري للعاصمة، و اظهرت الصور اخفاء عبوات ناسفة قدر وزنها بنحو ١٠٠ كيلوغرام داخل هيكل احدى السيارتين و التي كانت سرقت من الكويت ابان الاحتلال العراقي.

كما ذكر بيان الحكومة الكويتية ان ((كميات من الخمر و المخدرات)) قد ضبطت مع المتسللين.

و اكد بيان لوزارة الخارجية الكويتية ان اجراءات كشف الجريمة و التحقيق مع المتهمين ((جاءت وفقاً للقانون و بضبطهم بالجرم المشهود ووفقاً للوائح و الاجراءات المشروعة التي يتبعها شعب متحضر يحترم مؤسساته و هيئاته الشرعية)).

و نقلت مصادر يوم ٤/٢٩ عن ناطق باسم بوش في هيوستن (ولاية تكساس) ان الرئيس السابق ابلغ بتفاصيل القاء القبض على افراد الشبكة و كانت لدى بوش ثقة كاملة في الاجراءات الامنية التي اتخذت لحمايته خلال زيارته للكويت.

يذكر ان وزير الدفاع الكويتي علي سالم الصباح اعلن الثلاثاء ٤/٢٧ ان الشبكة كانت تهدف الى اغتيال بوش. و قال ان احد افراد المجموعة كان مزوداً حزاماً مفخخاً باصابع الديناميت، و انه كان ينوي التغلغل بين الحشود الشعبية التي كانت في استقبال بوش في المطار متخفياً بملابس كويتية انتظاراً لاقتراب سيارة بوش ((ليكبس على الزر و ينتهي كل شئ)).

و في واشنطن كان اول رد فعل للحوادث في الكويت هو تاكيد الناطق باسم وزارة الخارجية ريشارد باوشر ليلة الاربعاء ٤/٢٨ ان انباء محاولة الاغتيال ((قضية خطيرة جداً)) مشيراً الى ان السلطات الامريكية على اتصال وثيق بالجهات الكويتية المعنية ((و ليس لدينا حتى الآن سوى تقارير اولية عن تحقيق يجري في الكويت)). قامت الحكومة الامريكية بعد ذلك بارسال عملاء لوكالة المخابرات المركزية و خبراء في مكافحة الارهاب الى الكويت للتحقيق في حيثيات الادعاءات الكويتية. و قد عاد هؤلاء الى الولايات المتحدة بعد تنفيذ مهمتهم يوم ٥/٨. و قد قال مسؤولون ان الولايات المتحدة لا تعتمد على نتائج التحقيقات الكويتية بل سوف تحاول التحقق عن مصادر المتفجرات و التي تعتبرها محور تحقيقاتها.

و اتهم البيت الابيض في تصريح نقلته جريدة (واشنطن بوست) في اوائل شهر ايار الحكومة العراقية و صدام حسين بالذات بتدبير محاولة لاغتيال الرئيس السابق بوش، مستندة على ما اسمته ((معلومات استخبارية قابلة للتصديق)). و اضاف مسؤول امريكي كبير بان الادارة الامريكية امضت اسبوعاً في البحث عن اسلوب ملائم للرد على المحاولة العراقية، حيث تعتبر محاولة بلد ما الاعتداء على حياة رئيس امريكي عملاً حربياً.

و صرح جورج ستيفانوبولوس المتحدث باسم البيت الابيض بانه ((اذا ثبت تورط العراق في اعمال ارهابية، فان الولايات المتحدة سوف تتخذ الاجراءات المناسبة ضد العراق)).

و طالب عدد من اعضاء مجلسي النواب و الشيوخ الامريكيان بالرد الحازم على ((الاعتداء العراقي)). فقد قال عضو الكونغرس (لي هاملتن) رئيس لجنة العلاقات الخارجية ((باننا لايسعنا احتمال هذا النوع من التصرف ازاء رئيس سابق للبلاد. انه تصرف مشين)). كما قال السيناتور ريشارد لوغار ((علينا بالرد العسكري - فانها اللغة الوحيدة التي يفهمها العراق)).

اما العراق، فقد نفى علاقته بالعملية. و قال عبد الجبار محسن في جريدة (العراق) بان العراق ((لا يغتال الموتى ولا يمثل بجثث الموتى)). و اضاف ((ان بوش قد مات فعلياً عندما امر بشن العدوان على العراق، لذلك فان العراق لن يضحي و لا حتى باصبع ديناميت واحد لاغتياله، اضافة الى ان اغتيال الرؤساء ليس من شيم العراقيين بل من شيم الامريكان الذين اغتالوا رئيسهم كنيدي)). و اتهم محسن الكويتيين بتلفيق قصة محاولة الاغتيال لسببين، لحث الولايات المتحدة على ضرب بعض المنشآت التي اتهما العراق و التي تخفف من تاثيرات الحصار عليه، و لاثبات عبوديتهم للولايات المتحدة.

كما قالت جريدة (القادسية) بان العراق ((لا يريد الموت لبوش لان في ذلك راحته الابدية و نحن لا نريد له الراحة - نريده ان يعيش لكي يسمع بانباء انتصارات العراق)).

و جدير بالذكر ان شبكة تلفزيون NBC الامريكية نقلت يوم ٥/١٥ عن مسؤولين في وزارة الدفاع الامريكية عن اعتقادهم بان لا علاقة لحكومة العراق ((بمحاولة الاغتيال)). و اضاف هؤلاء المسؤولين بان الاسلوب الخشن الذي تمت فيه التحقيقات الكويتية مع المتهمين جعل افاداتهم ((غير ذات فائدة))، كما اوردت صحيفة نيويورك تايمز في وقت لاحق تصريحات مشابهة من مصادر لها في مكتب التحريات الفدرالي الذي يتولى التحقيق في هذه المسألة في الكويت.

الا ان المصادر الرسمية الكويتية تصر على ان محاولة لاغتيال بوش كان قد خطط لها ضمن ما تصفه بمخطط عراقي لزعزعة امن الكويت، و حددت هذه السلطات موعداً لمحاكمة المتقلين.

من ناحيته، اكد جورج بوش وجود محاولة لاغتياله اثناء زيارته للكويت، الا انه قال في احتفال في شيكاغو انه علم بهذا المخطط بعد عودته الى الولايات المتحدة بعد انتهاء زيارته للامارة الخليجية. و اضاف بأنه كان سيقوم بهذه الزيارة حتى لو انه كان يعلم مسبقاً بوجود خطر على حياته نظراً لثقته العالية بجهاز الامن (الامريكي) المكلف بحمايته.

تدريب معارضين ليبيين في العراق

واشنطن - ا ب. (٢٥ ايار ١٩٩٣) - روث سيناي

قامت الولايات المتحدة بارسال معارضين ليبيين الى العراق في الثمانينات لغرض التدريب لقلب نظام حكم العقيد معمر القذافي. ذكر ذلك مسؤولون سابقون يوم الاثنين (٥/٢٤)، و اضافوا ان هذه العملية كانت ضمن تنسيق متنامي بين الاجهزة الاستخبارية العراقية و الامريكية و التي شملت بمرور الوقت تزويد العراق معلومات من الاقمار التجسسية الامريكية لمساعدته في حربه ضد ايران. الا ان هؤلاء المسؤولين لم يكشفوا المدى الكامل لهذا التعاون، و لكن ادارة الرئيس السابق بوش، في معرض دفاعها عن نفسها امام عاصفة من الانتقادات من قبل الكونغرس عقب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، تركت انطباعاً بأن هذا التعاون لم يتجاوز مساعدة العراق في حربه مع ايران.

كان لارسال المعارضين الليبيين للتدريب في العراق اهداف متعددة، حسب تعبير (هوارد تايشر) المسؤول السابق في البيت الابيض ابان عهد الرئيس ريغان، فالعراق كان يريد الانتقام من قذافي لمساندته ايران في الحرب، و مصر كان يهمها تشجيع مساندة الولايات المتحدة للعراق في الحرب لمنع انتشار الاصولية الاسلامية في حالة انتصار ايران، كما كان في ود الولايات المتحدة التخلص من القذافي حيث كانت تتهمه بتشجيع الارهاب و بمحاولة زعزعة استقرار الدول المجاورة له.

و قد قام المعارضون الليبيون بمحاولة فاشلة لقلب نظام الحكم في ايار ١٩٨٤ - ورد ذلك في كتاب تايشر (Twin Pillars of Desert Storm) الذي يؤرخ فيه السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط في الفترة الممتدة بين حكمي الرئيسين نيكسون و بوش.

و اضاف مسؤول آخر رفض ذكر اسمه بأن العملية التي تدرب عليها المعارضون الليبيون اشتملت على انزال بحري هدفه معسكر يقيم فيه القذافي. و قد تم سحق العملية و بلغ مجموع المعارضين الذين قتلوا فيها او اعدموا لاحقاً حوالي ١٥ شخصاً. يقول تايشر ان معظم القائمين بالعملية كانوا من الطلبة و المعارضين المقيمين في بريطانيا و ايطاليا و دول اوربية اخرى.

كما قامت الولايات المتحدة بتجنيد ليبيين آخرين من الذين اسروا في تشاد ابان الغزو الليبي لتلك البلاد، و ذلك للقيام بعمليات تخريب عبر الحدود الليبية لم تأتِ بنتائج تذكر. و قد قامت ادارة الرئيس بوش بجلب حوالي ٣٠٠ من هؤلاء الى الولايات المتحدة بعد ان طردتهم السلطات التشادية في عام ١٩٩١.

و يقول تايتشر ان موافقة العراق على تدريب المعارضين الليبيين دعمت موقف المسؤولين الامريكيين المشجعين لعلاقات حميمة مع بغداد، و هو امر كان يعارضه هو شخصياً. كما ادى نمو التعاون الامريكي العراقي الى دعم موقف اولئك المسؤولين الذين كانوا يعتقدون ان العراق قد كف عن تشجيع الارهاب الدولي بمساعدته في مكافحة الارهاب الليبي.

يقول تايتشر بأن سعي الحكومة الامريكية نحو علاقات افضل مع العراق كانت بداياتها عام ١٩٧٩ في عهد الرئيس كارتر - و ليس في عهد ريغان - و بدفع من مستشار الامن القومي آنذاك (زبغنيو برجنسكي) الذي كان يأمل ان تعوض هذه العلاقة عن النفوذ الذي فقدته امريكا في ايران.

شؤون عراقية: رفحا - زراعة - لجان تفتيش

لاجئون عادوا الى العراق من مخيم رفحا

الحياة - الخميس ٥ ايار ١٩٩٣، الرياض - عاد ٤٢٩ لاجئا عراقيا من الذين كانوا يعيشون في مخيم "رفحا" للاجئين العراقيين شمال شرقي السعودية الى بلادهم، تحت اشراف مندوبين من بعثة المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين. وغادر ٤٨٥ آخرون الى السويد. واوضح ممثل المفوضية في الرياض السيد عبد المولى الصلح ان هؤلاء اللاجئين عادوا الى العراق السبت الماضي "بمحض اختيارهم وبناء على رغبتهم من دون اية ضغوط وبعد التاكيد لهم انه لاتوجد اي ضمانات لسلامتهم بعد عودتهم الى العراق".

وتشير احصاءات المفوضية الى ازدياد وتيرة سفر اللاجئين العراقيين المقيمين في مخيم رفحا منذ حوالي سنتين، وقدر عدد الذين هاجروا الى دول اخرى او عادوا الى بلادهم بحوالي ستة الاف من اصل حوالي ثلاثين الف لاجىء قبلت السلطات السعودية باستقبالهم بعد هروبهم من العراق اثر انتهاء حرب الخليج في عام ١٩٩١، واقامت لهم مدينة كاملة قرب الحدود السعودية - العراقية. واكد الصلح ان حوالي ٨٠٠ لاجىء عراقي سيغادرون الى الولايات المتحدة اوائل حزيران المقبل بعد ان وافقت السلطات الامريكية على استقبالهم. وكان حوالي ٥٧٩ لاجئاً عراقيا هاجروا الى امريكا اوائل اذار الماضي.

واوضح ممثل المفوضية ان عدد اللاجئين العراقيين الذي عادوا طوعا الى بلادهم بلغ حتى الان حوالي ١٤٢٥ لاجئا منذ ايار ١٩٩٢.

العراق يفرض غرامات على المزارعين المتخلفين عن جني المحاصيل

بغداد - رويتر (١٩٩٣/٥/١١) : منحت الحكومة العراقية جامعي المحاصيل سلطة توقيع غرامات مالية على المزارعين او سجنهم اذا فشلوا في جني محاصيلهم خلال المدد التي حددتها وزارة الزراعة في خطوة تهدف الى ضمان وصول المحاصيل الى مخازن الحكومة هذا العام. وكان هذا المرسوم الذي نشرته صحف عراقية اول من امس هو الاخير من سلسلة من الاجراءات التي تهدف الى ضمان عدم تسرب الحبوب التي لايحق سوى للدولة تسويقها، طبقا للقانون، الى القطاع الخاص. وكان العراق يستورد ٧٠ في المئة من احتاجاته الغذائية قبل حرب الخليج ولكنه يفتقر الان الى العملة الصعبة بسبب حظر مبيعات النفط العراقية.

وقال مرسوم ان المزارعين الذين سيفشلون في الالتزام بالموعد الاقصى لجني المحاصيل سيواجهون غرامة مالية تبلغ نصف قيمة المحصول بعد انقضاء هذا الموعد بخمسة عشر يوماً.

وقال المرسوم الذي اصدره مجلس قيادة الثورة ان الاشخاص الذين سيعجزون عن الدفع سيسجنون لمدة شهر عن كل الف دينار من قيمة المحصول. وكان العراق قد عرض الشهر الماضي جوائز تبلغ قيمتها اجمالا ٢٠ مليون دينار (٦٠ مليون دولار بالسعر الرسمي واقل من ٥٠٠ الف دولار في السوق السوداء) لضمان وصول محاصيل الحبوب الى مخازن الحكومة التي توزعها في صورة حصص غذائية.

ورفض العراقيون والامم المتحدة تقدير محاصيل هذا العام. وقال محمد زجاري منسق الامم المتحدة في العراق ان منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو) لاتزال تقدر حجم المحاصيل.

وقال مسؤولون في الامم المتحدة في بغداد ان العراق زرع اكبر مساحة ممكنة هذا العام. ومع امتداد حظر الامم المتحدة الى واردات الالات وقطع الغيار يقول مسؤولون عراقيون انهم ليس لديهم عدد كاف من الات الحصد لجمع المحاصيل.

ويضطر المزارعون لجمع المحاصيل يدوياً في حقول تصل مساحتها الى ٢,٥ هكتار (ستة افدنة). وقال وزير الزراعة العراقي عبد الوهاب محمود الصباغ في حديث صحافي ان العراق يحتاج الى ١٠ الاف الة حصد هذا العام ولايملك سوى ٣,٥٠٠ الف منها.

وعلى رغم نضج المحاصيل في اوقات مختلفة في جميع انحاء البلاد فان الحصاد يكون عادة في اذار وايار في الجنوب وفي ايار وحزيران في الشمال. ووضعت الحكومة يديها على كل الات الحصد في البلاد وتقوم بنقلها من منطقة الى اخرى بالشاحنات والقطارات وتعطي حوافز مالية ضخمة لمالكيها.

ويحتاج العراق لحوالي ثلاثة ملايين طن من القمح للاستمرار في نظام توزيع الحصص الذي يعطي لك عراقي عشرة كيلوغرامات من الدقيق كل شهر باسعار مدعومة.

وكان الانتاج المحلي يكفي لتغطية ثلث احتياجات العراق قبل حرب الخليج، وكانت واردات الحبوب تتضمن شراء حوالي ٣,٨ مليون طن من القمح من الولايات المتحدة.

وتقول احصاءات الحكومة ان محصول الشعير والقمح بلغ ٢,٥ مليون طن اجمالاً عام ١٩٩١. ويعد حجم محاصيل عام ١٩٩٢ سراً من اسرار الدولة وامتنعت وزارة الزراعة عن اعلان اي توقعات لهذا العام. وقال زجاري ان لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة وافقت على رش المحاصيل العراقية بالمبيدات هذا العام. واضاف ان المحاصيل كانت معرضة للخطر وان العراق كان سيخسر الكثير بدون توفير هذه الحماية.

فريق تفتيش دولي ينهي مهمته في العراق

بغداد - اف ب (١٩٩٣/٥/١٨) ، عاد الى المنامة اسم فريق التفتيش الدولي الرابع والخمسون برئاسة الامريكي دنيس فنسنت، بعدما امضى نحو شهرين في بغداد، في مهمة رقابة موقتة على منشآت الاسلحة الباليستية العراقية.

وصرح فنسنت الى الصحافيين بان مهته كانت "ايجابية عموما" وان العراقيين "تجاوبوا الى حد كبير مع عمل الفريق وقدموا كل المعلومات التي طلبها". وضم الفريق الذي توجه الى بغداد في ٢٦ آذار الماضي ثمانية من كبار الخبراء المتخصصين في الاسلحة الباليستية، تركزت مهمتهم في موقع ابن الهيثم لانتاج الصواريخ القريب من بغداد، وتفقدوا منشآت اخرى مرتبطة ببرنامج الصواريخ العراقي.

واوضح فنسنت ان مهمته اكملت ما انجزه فريق برئاسة ازاد فكيلوف (روسي) في الفترة من ٢٦ كانون الثاني الى ٢١ آذار الماضيين في اطار قرار مجلس الامن الرقم ٦٨٧ الذي يحظر على بغداد امتلاك اسلحة الدمار الشامل والصواريخ التي تزيد على مداها على ١٥٠ كلم.

وأعرب فنسنت عن اعتقاده بان العراق يحتاج لسنوات عدة قبل ان يتمكن من استعادة قدراته في مجال انتاج الصواريخ البعيدة المدى. وزاد ان مهمة فريقه واي فريق اخر هي مراقبة تطور القدرة العراقية على انتاج الاسلحة البالستية وتقديم تقارير عنها الى الامم المتحدة.

العوامل السياسية المؤثرة على استئناف تصدير النفط العراقي

د. وليد خدوري

كتب د. وليد خدوري في مجلة (MEES) الاقتصادية المتخصصة في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٩٣ مقالاً جاء فيه :

تراجع الامم المتحدة الاسبوع القادم - كعادتها كل شهرين - عقوباتها السياسية و الاقتصادية القاسية ضد العراق، بنتيجة مفروغ منها الا و هي الاستمرار في العقوبات، حتى ان القلق الذي كان في السابق ينتاب اسواق النفط خشية احتمال عودة العراق الى التصدير عند كل مراجعة للعقوبات ليس له وجود. تبدو الاسواق النفطية على ثقة من ان النفط العراقي لن يسجل حضوراً فيها هذا العام او حتى في العام القادم نظراً للطريق السياسي المسدود الذي تسير فيه المسألة العراقية. و بالطبع لا يشكل استمرار غياب النفط العراقي مصدر لحزن الدول المنتجة الاخرى داخل و خارج اوبك بل بالعكس.

قد يكون هناك طرفين فقط يفضلان عودة مبكرة للصادرات النفطية العراقية بموجب الشروط المقيدة التي نص عليها قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ الصادران بين شهري آب و ايلول ١٩٩١، هما سكرتارية الامم المتحدة و بعض التكنوقراطيين العراقيين، الا ان كلا هذان الطرفان لا يحملان وزناً سياسياً مؤثراً في واشنطن و بغداد و لم تسجل جهودهما لحد الآن نجاحاً يذكر.

لقد تحملت الامم المتحدة من طرفها و لحد اليوم مصاريف بلغت حوالي ٧٥٠ مليون دولار جراء عمليات الاغاثة و المراقبة داخل العراق، و قد قامت الولايات المتحدة و عدد قليل من الدول الاخرى منها السعودية و الكويت بالمساهمة في جمع هذا المبلغ. الا انه اتضح منذ زمن ليس بالقصير عدم كفاية هذه المساهمات الامر الذي ادى بالامم المتحدة الى سحب ٢٣٦ من حرسها المكلفين بحماية العمليات الانسانية من شمال العراق في اواسط ايار. تنتهي مدة الاتفاق المبرم بين العراق و الامم المتحدة و الذي يشكل الاطار القانوني لعمل هؤلاء الحرس و لتوزيع المساعدات الانسانية في العراق في نهاية حزيران، و لا يزال الجانبان يتفاوضان حول تجديده سنة اخرى بكلفة ٥٠٠ مليون دولار، لم تتمكن دائرة الخدمات الانسانية في الامم المتحدة - و التي طلبت من الدول التبرع بداية هذه السنة - من جمع سوى مليونا دولار لحد الآن.

كما يشكو صندوق الأمم المتحدة للتعويضات من شحة الموارد اللازمة لاعماله الادارية و الفنية ناهيك عن المبالغ الضخمة جداً - و التي قد تبلغ ١٠٠ بليون دولار - التي يتعين عليه البدء بدفعها نهاية العام لمتضرري ازمة الخليج.

يبحث مسؤولو الامم المتحدة الذين اصابهم اليأس من احتمال التوصل الى حل للمأزق السياسي يسمح باعادة تصدير النفط العراقي عن مصادر اخرى لتمويل عملياتهم. من هذه المصادر الاقتراض على ان تدفع المبالغ لاحقاً من صادرات النفط العراقي و استعمال الاموال العراقية المجمدة في دول عديدة و بيع النفوط العراقية الموجودة حالياً في خطوط الانابيب و صهاريج التخزين في تركيا و السعودية. تتم حالياً دراسة كل من هذه الاختيارات التي تتضمن تعقيدات قانونية و مالية و سياسية.

تتمثل وجهة نظر التكنوقراطيين العراقيين الذين يفضلون العودة الى تصدير النفط حتى و لو كان ذلك بموجب شروط قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ القاسية و آثارها طويلة الامد على سيادة بلادهم، تتمثل في ان الطريق الوحيد للخروج من المأزق الحالي هو باستئناف تصدير النفط. تنص القرارات المذكورة على السماح للعراق بتصدير ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط على مدى ستة اشهر تستخدم للاغراض الانسانية فقط بموافقة الامم المتحدة و تكون الصادرات النفطية تحت سيطرة الامم المتحدة و تودع اثمانها لدى سكرتارية الامم المتحدة التي تخصص ٣٠٪ منها لصندوق التعويضات و يتم توزيع الضروريات المشتراة لصالح العراق باشراف الامم المتحدة. يرى التكنوقراطيين انه على الرغم من محدودية الكميات المباعة في البداية و صرامة الرقابة عليها، الا ان الزمن كفيل بزيادة الكميات المسموح تصديرها و ارخاء التحديدات عليها لأن ذلك من طبيعة هذا النوع من العمل، كما يرون بأن اجراء كهذا من شأنه بعث النشاط في الاقتصاد و العملة المنهارين، اضافة الى توفير موضع قدم للعراق في سوق النفط العالمي. الاهم من ذلك، حسب اعتقاد التكنوقراطيين العراقيين الذين يحبذون استئناف تصدير النفط، ان الحكومة العراقية سوف توفر لنفسها مجال للمناورة من خلال ايجاد اتصالات عمل مع شركات و تجار النفط و التي قد توفر الطريق للخروج من المأزق الحالي.

لا تشارك الحكومة العراقية هؤلاء آرائهم، فهي ترفض من حيث المبدأ تصدير النفط العراقي بموجب الشروط المنصوص عليها في قراري مجلس الامن الدولي ٧٠٦ و ٧١٢، و تعتبر الموافقة على هذان القراران بمثابة اخلال بسيادة العراق. يعتقد النظام القائم في العراق انه، و بعد ان استطاع تحمل هجوم عسكري قامت به اكثر من ثلاثين دولة و ما تلى ذلك من عصيان شمل ثلثي البلاد اضافة الى ثلاث سنوات من الحصار، ليس هناك اسباب الآن للموافقة على هذين القرارين - فهو ينتظر رفعاً شاملاً للعقوبات بدل الموافقة على استئناف مشروط و مقيد للصادرات النفطية.

كما ان الولايات المتحدة هي الاخرى تعارض استئناف العراق صادراته النفطية، فهي لا ترغب في اي اضعاف للعقوبات المفروضة علي العراق قبل ان ينفذ الاخير كل قرارات مجلس الامن الخاصة بوقف اطلاق النار في حرب الخليج. يتلخص هدف السياسة الامريكية الحالية تجاه العراق في الحصول على تنازلات سياسية عن طريق العقوبات الاقتصادية بدون العمل الفعلي على استبدال النظام القائم في بغداد. فقد قال الرئيس كلينتن بأنه سوف يقيّم العراق بافعاله و ليس باقواله و يلاحظ في الاونة الاخيرة تحاشي حكومة بغداد كل ما من شأنه تهديد المصالح الامريكية. في ذات الوقت، فإن بروز ايران في الحسابات الامريكية كأهم دولة ترعى الارهاب في المنطقة اضافة الى سعيها للحصول على اسلحة الدمار الشامل، يجعل وجود نظام ضعيف لكن مستقر في بغداد امر مستحب من وجهة النظر

الامريكية. هذا يعني انه ببقاء النظام - الذي لا تبدو في الافق اي بوادر لزواله - فإن العقوبات بدورها ستستمر.

و في حقيقة الامر، فأن العراق و الشرق الاوسط برمته لا يحتل قمة اولويات واشنطن في الوقت الحاضر. فمشاكل البوسنة و روسيا و المشاكل المحلية الامريكية الملحة تفوقها اهمية. و فيما يتعلق الامر بالعراق، فالرئيس كلينتن لايستطيع - لاسباب محلية بحتة - ان يبدو اقل حزماً من سابقه مما يعني ان الادارة الحالية - التي تريد الاستمرار في العقوبات - لا تستطيع تخفيف العقوبات حتى لو ارادت ذلك. لذلك فإن مسألة استئناف تصدير النفط العراقي تعتبر مسألة سياسية اكثر منها اقتصادية و لم تؤدي محاولات جس النبض التي قام بها العراق في وزارة الخارجية الامريكية - التي احتفظ معظم الموظفين المختصين بالشرق الاوسط فيها على وظائفهم في الادارة الجديدة - الى اية نتائج.

تتركز السياسة الامريكية تجاه العراق على الامم المتحدة و المعارضة العراقية. ففيما يخص الاولى، تصر واشنطن على امتثال صدام حسين الكامل لكافة قرارات الامم المتحدة التي هي من القسوة بحيث يستحيل عليه تنفيذها و البقاء في السلطة. كما تصر واشنطن على ان يقوم اي نظام بديل في بغداد بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بالكامل و هي نقطة لم توضحها ادارة الرئيس السابق بوش. فالموقف الامريكي الذي تؤيده كل من بريطانيا و فرنسا لا يستوجب من بغداد تنفيذ القرارين ٧٠٧ و ٧١٥ المتعلقين بازالة اسلحة الدمار الشامل و تسليم اسماء الشركات الاجنبية الموردة للاسلحة و مراقبة النشاط الصناعي العسكري في المستقبل فحسب، بل يستوجب كذلك تنفيذ القرارات الاخرى كشرط لرفع الحظر و بالاخص القرار ٦٨٨ المتعلق بحقوق الانسان في العراق و وجوب تمركز المراقبين داخل البلاد للتأكد من التنفيذ.

قام وفد يمثل المؤتمر الوطني العراقي - تنظيم المعارضة الرئيسي - بزيارة الى واشنطن في نيسان قابل خلالها نائب الرئيس و وزير الخارجية و مستشار الرئيس للامن القومي. و قد اكد المسؤولون الامريكان للوفد بأن على بغداد تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن بالكامل قبل رفع العقوبات و ان لا مجال لتطبيع العلاقات مع النظام الحالي و ان الولايات المتحدة تبحث عن بديل ديمقراطي لنظام الحكم الحالي. و قد صرح آل غور نائب الرئيس في ٤/٣٠ بأنه ((ليست لدينا اية رغبة في تطبيع العلاقات مع العراق. فعليهم تطبيق قرارات الامم المتحدة بحذافيرها بما في ذلك القرار ٦٨٨ الذي يمنع اضطهاد الاقليات في العراق.))

كان دافع سفر وفد المؤتمر الوطني العراقي الى واشنطن هو للتعرف على التعهدات التي تستطيع الادارة الجديدة اعطائها لقضيتهم الا ان الذي تمخض عن المباحثات لا يمكن تسميته بجدول للتغير السريع في بغداد. فقد وعدت الادارة الجديدة بالطلب من مجلس الامن الدولي تشكيل لجنة لاحالة القيادة العراقية الحالية الى القضاء بتهمة اقتراف جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية و جرائم الابادة، كما وعدت بدراسة زيادة المساعدات الاقتصادية و الفنية للاكراد و دراسة امكانية تخفيف العقوبات الدولية فيما يتعلق بالاكراد، و بالاستمرار في حماية المنطقة الكردية من شمال العراق. كما اعترفت واشنطن بالمؤتمر الوطني العراقي كبديل ديمقراطي تعددي للعراق بعد ازاحة النظام الحالي.

الا ان الذي طلبه المؤتمر الوطني و لم يحصل عليه من الادارة الامريكية - بسبب التعقيدات الاقليمية - هو انشاء منطقة آمنة في جنوب العراق اسوة بشماله و منطقة حظر للطيران العراقي في وسط البلاد شبيهة بمناطق حظر الطيران في شمال البلاد و جنوبها (و قد رفض هذا الطلب خشية قيام ايران بمهاجمة قواعد منظمة مجاهدي خلق المعارضة في العراق). و قد طلبت الولايات المتحدة من المؤتمر الوطني العراقي تحسين علاقاته بالدول المجاورة مثل السعودية و تركيا و الكويت كما طلبت منه الاعتراف بالحدود الدولية مع الكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة. و لم توافق الولايات المتحدة على تزويد المؤتمر الوطني بالاسلحة.

تعتبر مسألة توفير الاغذية الاساسية للسكان على اساس مدعم و مقنن اهم الاولويات بالنسبة للحكومة العراقية. لقد استطاعت الحكومة توفير المتطلبات الغذائية لعائلة متوسطة الحال لاقل من اسبوعين في الشهر الواحد مما يجبر السكان على اقتناء باقي حاجتهم من السوق المحلية و باسعار مرتفعة جداً. يتم انتاج بعض المواد الغذائية محلياً الا ان الجزء الاكبر يتم استيراده من الخارج، و تقدر صرفيات الحكومة في هذا المضمار حوالي ١,٢ - ١,٥ بليون دولار سنوياً. تحصل الحكومة على حوالي ٦٠٠ مليون دولار سنوياً من مبيعات النفط للاردن البالغة ٦٠٠٠٠ برميل في اليوم - و الذي يتم بموافقة الامم المتحدة - و من تهريب ٤٠٠٠ ب/ي من المنتجات النفطية الى تركيا و ايران. اما بقية العملة الصعبة فمصدرها احتياطيات النظام الخاصة التي يكتنفها الغموض.

لم تتمكن الحكومة من المحافظة على مستوى توزيع هذه الحصص التموينية - التي تشمل سائر انحاء البلاد عدا المنطقة الكردية التي تقع خارج السيطرة الحكومية - فحسب، بل تمكنت مؤخراً من زيادتها بنسبة ٢٠٪. اضافة لذلك، تحتفظ الحكومة بعدد لا يستهان به من الممثليات في الخارج (ولو انها اغلقت بعض هذه الممثليات في امريكا اللاتينية و افريقيا مؤخراً) و تقوم بايفاد الممثلين الى المؤتمرات الدولية. تشير قابلية الحكومة العراقية على القيام بهذه الفعاليات الى عدم احتياجها لتنفيذ القرارين ٧٠٦ و ٧١٢ رغم التضخم المتفشي و الصناعة المحلية التي تعمل بـ ١٠-١٥٪ من طاقتها نظراً لعدم توفر المواد الاولية و الادوات الاحتياطية و سوء التغذية المتسبب في المرض و الوفيات. و في الوقت الذي تفادى النظام حصول مجاعة عامة، فإن العقوبات قد افقرت غالبية السكان. و يعتبر الانهيار الذي اصاب الدينار العراقي مؤخراً مؤشراً للحالة المزرية التي استحال اليها الاقتصاد.

ما فتئت الحكومة العراقية تبحث عن طريق للخروج من عزلتها الا ان نجاحها في هذا المضمار قليل جداً. فقد قضى الاحتلال العراقي للكويت على ما تبقى من النظام الاقليمي العربي الذي اقيم بعد عام ١٩٤٥ و لم تتمكن الدول العربية من الدعوة لمؤتمر قمة واحد منذ احداث الخليج. لم تثمر الجهود المبذولة للعودة بالاوضاع الى ما كانت عليه، و كما اوضحت نتائج الرحلة الاخيرة التي قام بها الرئيس المصري (مبارك) الى امارات الخليج، لم يحرز تقدم يذكر في مجالات اعادة الحياة الى المؤسسات الاقليمية العربية او في اعادة العراق الى الصف العربي.

تأمل بغداد في انها بتطبيقها لقرارات الامم المتحدة الخاصة بازالة-

اسلحة الدمار الشامل و الكشف عن اسماء الشركات التي تعاملت معها في هذا المضمار، انها ستتمكن من الطلب من الامم المتحدة رفع العقوبات عنها كما جاء في المادة ٢٢ من قرار مجلس الامن المرقم ٦٨٧ في ١٩٩١/٤/٨. قامت ٥٠ لجنة تفتيش تابعة للامم المتحدة بزيارة العراق لحد الآن، الا ان الامر لايزال بعيد عن الوضوح او النهاية. يقول ريشارد هوبر الذي قاد احدى هذه اللجان ((ان العراقيين قد قبلوا ما جاء في القرارين ٧٠٧ و ٧١٥ من الناحية الفنية، الا انهم لا يمكن ان يتقبلونهما من الناحية السياسية)). و يقول هوبر بأن العراق على استعداد للكشف عن مصادر تسليحه على شرط ان توافق الامم المتحدة بالمقابل على التصريح بأن العراق قد استجاب كلياً لمطالبها في هذا المضمار و هو امر ترفضه الامم المتحدة. و يختتم تصريحه بالقول بأن المفتشين الدوليين على ثقة بأن المنشآت النووية العراقية غير قابلة للعمل الا انه يستطرد ((من اين لي ان اعلم بعدم وجود كمية من اليورانيوم يخبئها شخص ما في سردابه ؟)).

اخيراً، يجري العراق منذ صيف ١٩٩١ مباحثات مع شركات نفطية عالمية بقصد التوصل الى اتفاقات تشمل التنقيب و الاستخراج حال رفع العقوبات. و تمثل الحقول العملاقة المكتشفة في جنوب العراق و التي لم تستغل لحد الآن ورقة قوية في يد الحكومة العراقية و تعتبر عرضاً مغرياً لأي شركة نفط. و تأمل الحكومة العراقية في ان تضغط الشركات الاوربية (و الفرنسية بشكل خاص) على حكوماتها من اجل تخفيف العقوبات مقابل اتفاقات مستقبلية بشروط مجزية. كما تمت اتصالات مبدئية مع بعض الشركات الامريكية لنفس الاسباب. الا ان الواضح ان الاجماع العالمي على تطبيق العقوبات على العراق لا تبدو عليه علامات الضعف مما يضيق على شركات النفط مجالات المناورة.

تشكيل وزارة جديدة في كردستان العراق

صدر في كردستان العراق (١٩٩٣/٤/٢٥) قرار تشكيل الوزارة الجديدة خلفا لوزارة الدكتور فؤاد معصوم التي استقالت في الاشهر القليلة الماضية. والوزارة الجديدة تألفت من :

السيد عبد الله رسول (كوسرت) رئيسا للوزراء - عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني

يونس سليم روزبياني نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية - عضو اللجنة المركزية لحزب الديمقراطي الكردستاني

جبار فرمان علي اكبر وزير شؤون البشمركة - عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني

دارا شيخ نوري صالح وزير المال والاقتصاد - عضو اللجنة القيادية لاتحاد الوطني الكردستاني

ملا محمد قادر احمد وزير للاوقاف - عضو حزب الديمقراطي، شيركو فايق بيكس وزير الاعلام - عضو حزب الديمقراطي

ناصح احمد وزير التربية - حزب الديمقراطي الكردستاني ، مأمون البريفكاني وزير التنمية والتخطيط - مستقل

امين مولود وزير الصناعة - مستقل ، كمال شاكر وزير الصحة - شيوعي

عبد القادر عزيز جباري وزير العدل-حزب الكردستاني الموحد

يونادم يوسف حنا وزير الاشغال والاسكان - الاتحاد الديمقراطي الاشوري

وقد استحدثت وزارة جديدة باسم شؤون اقليم كردستان وترك الخيار للحزب الوطني التركماني تعيين وزيرا عنه.

انسحاب الحراس الدوليين من المنطقة الكردية

٩٣/٥/١٣ - اعلنت الامم المتحدة انها قررت سحب ٥٠ حارساً تابعين للمنظمة الدولية المكلفين حماية العاملين في عمليات الاغاثة في شمال العراق. ونفي يان الياسون مساعد الامين العام لشؤون المساعدات الانسانية ان يكون هذا الاجراء بداية لسحبهم جميعا.

وذكرت وكالة فرانس بريس عن مسؤول ان المنظمة قررت ان تسحب اليوم وغدا ٥٠ من حراسها البالغ عددهم ٣٢٨ بسبب عدم تلبية طلبها ٥٠٠ مليون دولار لتمويلهم. وفي ٢٢ ايار تلقى المسؤولون عن برنامج الامم المتحدة للاغاثة في شمال العراق تطمينات امريكية وبريطانية وفرنسية بتوفير الاموال اللازمة لتسيير عمل قوة الحرس، وذكر مصدر في الامم المتحدة ان وضع الحراس "مجمد حالياً ولكننا لن نمضي في عملية سحبهم من العراق بسبب هذه التطمينات".

الكويت تقيم خندق وساتر ترابي على طول الحدود مع العراق

جريدة الحياة، ٢ آيار ١٩٩٣ - قررت الحكومة الكويتية حفر خندق عميق واقامة ساتر ترابي على طول حدودها البرية مع العراق والبالغ ٢٠٠ كيلومتر، وعقد اتفاق دفاعي مع روسيا. فيما تلقى المؤتمر الوطني العراقي الموحد (المعارضة) دعوة رسمية الى زيارة المملكة العربية السعودية واخرى الى زيارة الكويت.

وفي الكويت قال عضو مجلس الامة (البرلمان) السيد احمد باقر ان وزير الدفاع الشيخ علي الصباح ابلغ النواب خلال اجتماع عقد امس في المجلس ان مجلس الوزراء الكويتي اعطى وزارة الدفاع الموافقة على حفر خندق عميق واقامة سور أمني لردع اعمال التسلل العراقية.

واوضح النائب باقر ان الخندق سيكون بعمق ٣ أمتار وعرض ٥ امتار، ويحوطه من جهة الاراضي الكويتية ساتر ترابي بارتفاع ٤ أمتار، وان الفرق التي ستباشر حفر هذا الخندق تتوقع انجازه خلال ٩٠ يوما.

ويتعقد الخبراء في وزارة الدفاع الكويتية بان الخندق "لن يكون رادعا كافيا امام هجوم عسكري عراقي، لكنه سيردع بقدر كبير اعمال التسلل، خصوصا التي يعتمد فيها المتسللون على سيارات تعبر بهم الصحراء تحت جنح الظلام، وكانت سلطات الامن الكويتية ضبطت سيارتين مفخختين بمئات الكيلوغرامات من المتفجرات ادخلها متسللون عراقيون عبر الحدود الصحراوية المفتوحة.

- العراق في العقد القادم : هل يبقى العراق حتى عام ٢٠٠٢؟

اعداد غراهام اي. فولر. ١٩٩٢

Iraq in the Next Decade: Will Iraq Survive Until 2002 ?

Graham E. Fuller

اجريت هذه الدراسة ضمن برنامج السياسة الاقتصادية الدولي في مؤسسة راند الامريكية، وذلك برعاية المجموعة الاستشارية لشؤون الدفاع المتفرعة عن مؤسسة راند التابعة لمعهد بحوث الدفاع الوطني الامريكي، وهو مركز للبحث والتطوير يعمل بتمويل فيدرالي وبدعم من مكتب وزير الدفاع الامريكي ورئاسة الاركان المشتركة. وتضم المجموعة الاستشارية لشؤون الدفاع احد عشر عضوا من كبار صانعي سياسة الدفاع الذين يقومون بأعمال التوجيه والاشراف.

خلاصة التقرير

يواجه استمرار بقاء العراق كدولة موحدة اخطاراً عميقة، اذ قد لا يبقى العراق موحداً حتى القرن المقبل، فلقد تفاقمت مشاكل العراق الماثلة منذ زمن طويل بسبب عقدين من الزمن تحت نظام حكم يتميز بالقسوة و الوحشية على نحو استثنائي، و حربين افتعلهما ذلك النظام، اضافة الى المجازر التي قام بها ضد الاكراد و القمع الوحشي للاغلبية الشيعية في البلاد. كل هذه العوامل تجمعت لتثير السؤال الجوهري حول قدرة هذه الدولة على البقاء في شكلها الحالي و العيش بانسجام مع جيرانها في ظل نظام الحكم البعثي هناك. و مما يدعو للمفارقة، ان التدخل الخارجي ربما يكون السبيل الوحيد لانقاذ وحدة العراق، لأن استمرار نظام الحكم البعثي سيؤدي بالتأكيد الى تعميق الخلافات الطائفية و الدينية الدائمة و التي يصعب التوفيق بينها داخل العراق.

فقد احتلت مسألة العراق مركزاً متميزاً في سياسات الشرق الاوسط طوال السنوات القليلة الماضية، اذ لم يعد الامر مجرد ((ازمة شرق اوسطية اخرى)) تتطلب تدخلاً عسكرياً خارجياً لحلها. فالسياسة الامريكية تجاه العراق اليوم تنطوي على مسائل تتجاوز كثيراً مصير دولة معتدية لحقت بها الهزيمة، بل انها تتعدى مدى كاملاً من القضايا ذات الاهتمام الدولي.

يعتبر العراق واحداً من اخطر منتهكي الحظر على انتشار اسلحة الدمار الشامل. فقد حظي سلوك هذه الدولة باهتمام خاص باعتبارها حالة اختبار لكيفية معالجة مشكلات انتشار الاسلحة في العقود المقبلة. فاستخدام العراق للاسلحة غير التقليدية ليس مصدراً محتملاً للقلق و حسب بل انه حقيقة ماثلة امامنا. و تأتي هذه الانتهاكات لحظر انتشار الاسلحة في اطار الطموح اللامبالي لعرض قوته خارج اراضيه دون ادنى مراعاة للاعراف الدولية و قد اثار هذا الوضع بالفعل ردة فعل عالمية كبيرة.

العراق هو الدولة الاولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي يتم دحرها و ترويضها عسكرياً بموجب ((النظام العالمي الجديد)) و ليس النظام الامريكي كما يحلو للبعض في دول العالم الثالث وصفه، بل امماً متحدة اعيد لها نشاطها و بدأت في تطوير آلية جديدة في قدرتها على استخدام القوة العسكرية لاستعادة او الحفاظ على النظام. هذه سابقة رئيسية كبيرة في العلاقات الدولية، و من المحتمل ان تصيغ السياسات الدولية للعقود القادمة.

يعتبر العراق دولة غير شيوعية رئيسية ذات طوائف متعددة، و التي تظل وحدتها الاقليمية ليس موضع شك فقط، بل ربما يتقرر استمرار وحدتها جزئياً بسياسات المجتمع الدولي. فالمشكلة الكردية التي ترسخت بعمق و مأساوية في شكل السياسات العراقية، تفاقمت بسبب اتجاهات دولية اوسع للانفصال و التي يبدي العالم ازاءها رغبة متزايدة للقبول بها على اساس كل حالة على حدة. و تنطوي السياسات الغربية ازاء الانفصال الكردي على دلالات رئيسية بالنسبة لتناول حالات اخرى من الانفصال في اماكن اخرى من العالم.

هذه المبادئ الثلاثة ارتفعت حدتها لدى تفاعلها مع ظرفين دراماتيكيين في الشرق الاوسط، احتلال الكويت، الدولة النفطية الهامة في الخليج الذي يتميز بالحساسية، و الهجمات بالصواريخ على اسرائيل و المملكة العربية السعودية. و من شأن هذين العاملين ان يضمنا عدم تجاهل المسائل الاخرى الاوسع من جانب المجتمع الدولي.

يواجه العراق مستقبلاً حافلاً بالمشاكل و مثقلاً بالكثير من اشارات الاستفهام ليس فقط حول سلامته الاقليمية، و لكن ايضاً حول مقدرته على المدى البعيد على تشكيل قوة كبيرة في ظل اية حكومة كانت بالنظر للتصدعات الداخلية القائمة. بالضافة الى ذلك، فإن العراق و هو واحد من الدول العربية التي تسود فيها ظروف غير مستقرة نظراً للهيمنة السياسية التي تمارسها اقلية عرقية او دينية على البلاد.

فالمسألة الكردية - و ليس الشيعية - قبل غيرها هي التي تشكل تحدياً لقدرة العراق على البقاء كدولة موحدة. فليس هناك في تاريخ العراق ما يشير الى سعي الاكراد للندماج في الكيان السياسي للعراق.

فالسياسات المعتدلة التي قليلاً ما انتهجتها بغداد تجاه الاكراد هي التي مكنتهم من تقوية حكمهم الذاتي في حين كان القمع الروتيني يعزز عزمهم على نيل الحرية الكاملة و التخلص من سلطة و تحكم بغداد. و يبدو ان معظم الاكراد المتميزين عرقياً ((هندواوروبيين)) عن السكان العراقيين العرب ((الساميين)) لا يرغبون في الانخراط في دولة عربية الامر الذي يؤدي الى طمس عرقهم و سيكون العراق محظوظاً ان هو استطاع الحفاظ على كردستان العراقية كجزء منه فلا يمكن للعراق السيطرة عليها بالقوة الى اجل غير مسمى، كما انها لن تبقى طوعاً بموجب شروط اقل من التمتع بالحكم الذاتي الكامل، مع ارتباطها بالعراق بشكل من اشكال الفدرالية و هو ما قوبل بالرفض من جانب انظمة بغداد المتعاقبة.

و قد لدى تنامي التيارات القومية في العالم الى اثارة و تشجيع فكرة التوحيد الكامل للاكراد في العراق و ايران و تركيا و غيرها من الدول التي يتواجدون فيها الامر الذي يشكل بديلاً بعيد المدى للبقاء غير المقنع لهم داخل العراق. و مهما يكون مصير الاكراد العراقيين الا انه من غير الممكن ربطه بمصير الاكراد الاتراك او الايرانيين و على

اية حال فإن العلاقات بين كافة مجموعات الاكراد تتطلب بصورة متزايدة الاهتمام الموحد من كافة المحللين و صانعي السياسات المهتمين بهذه المنطقة.

فاذا كان الاكراد يشكلون تهديداً لسلامة العراق الاقليمية فإن شيعة العراق هم الذين يشكلون التهديد الاكبر للاستقرار السياسي و الاجتماعي للبلاد. فالشيعة يشعرون بسخط و جفاء عميقين بسبب استبعادهم من مواقع السلطة في بغداد بالرغم من انهم يشكلون غالبية السكان. و ليست لدى الشيعة على العكس من المخاوف العامة لدى الكثير من الدوائر السياسية النية بالانفصال عن العراق بل انهم على العكس من ذلك يحاولون الاستيلاء على السلطة في بلد يشكلون فيه غالبية ديموغرافية. و يلعب عامل الوقت لصالح الشيعة ايضاً فاية حركة تدريجية نحو الديمقراطية لن تكون نتيجتها سوى تقوية مركزهم و انهاء احتكار السلطة من قبل الاقلية السنية. و من شأن اية عملية للتحول نحو الديمقراطية في العراق ان تزعزع النظام السياسي و الاقتصادي التقليدي في البلاد الى ان تتم بلورة توازن جديد و اكثر ديمقراطية للبلاد. و لا يمكن احباط هذه العملية ما لم يكن الثمن استمرار الدكتاتورية و انتهاك حقوق الانسان في العراق.

و هكذا فإن العراق يواجه مأزقاً خطيراً. فالقمع وحده هو الكفيل ببقاء الاقلية السنة مسيطرة على مقاليد الحكم. و في ظل هذه الظروف سيسعى الشيعة و الاكراد لاستغلال اية فرصة للمقاومة بشكل عنيف كلما امكنها ذلك، مما يدفع بالعراق نحو الايديولوجية الراديكالية و الوحشية و المغامرات في الخارج، و لابد لاية ليبرالية من ان تضمن سعي الاكراد لحكم ذاتي كامل كحد ادنى، ان لم يكن الاستقلال التام، الامر الذي يجعل الشيعة يتمتعون بالاغلبية داخل الحكومة.

و يشير الطرح الاساسي لهذه الدراسة الى ان كافة الخيارات امام العراق تقريباً تفترض دولة ذات تركيب هش و قدرة مضمحلة لعرض القوة في المنطقة مما كان عليه الوضع في العقود الاخيرة، فالنموذج الاستبدادي القمعي (مثل صدام) هو الوحيد القادر على استجماع القوة الضرورية للحفاظ على وحدة الدولة و اظهار قوة سياسية و عسكرية اقليمية. و في الوقت الذي يمكن ان تشكل فيه مثل هذه الدولة خطراً على المنطقة كما رأى العالم بنفسه الا ان الدولة الاستبدادية تبقى دائماً ضحية التناقضات الداخلية التي توهن كيانها على المدى البعيد.

و لا يمكن لأي حل سياسي لمشاكل العراق الراهنة ان يتضمن بصورة واقعية احتفاظ حزب البعث بمقاليد السلطة، فاذا ما اريد للعراق و المنطقة استعادة الهدوء و عودة الامور الى طبيعتها، يجب على حزب البعث الرحيل عندما يرحل صدام، فهو ذو تاريخ بشع، حيث الاغراق ففي التطرف اليديولوجي و كثرة الانقلابات العسكرية و التحركات السياسية التآمرية في الظلام. و الحزب لم يحتفظ بالسلطة الا عن طريق القوة و العنف و الترهيب. و ليس من الممكن ان يظهر هذا الحزب بوجه جديد، فهو مسؤول عن ظهور صدام و تآكل النظام برمته، كما وصلت سمعة الحزب الى الحضيض بسبب ممارساته القمعية في كافة انحاء البلاد. فبعكس الاتحاد السوفييتي حيث باشر الحزب الشيوعي ((البرسترويكا)) في آخر سنوات حكمه، مازال حزب البعث في المرحلة الستالينية من مراحل تطوره، و لا يبدو ان هناك تقدماً باتجاه ((مرحلة غورباتشوف)). لذلك فإن بقاء حزب البعث في السلطة لا يمكن ان يستمر دون استخدام العنف و القمع، و تمسكه بالسلطة لن يأتي بالخير لا للعراق و لا للمنطقة.

ان نجاح اي سيناريو للحكم في مرحلة ما بعد صدام يعتمد بشكل كلي على القوات المسلحة، و على الاغلب ان تتم تصفية صدام الجسدية على يد احد الذين يثق بهم من حاشيته، حيث ان القليلين غيرهم من يستطيع الاقتراب منه و لكن في نهاية الامر فإن المؤسسة العسكرية هي التي ستنتهز فرصة موت صدام و ما يصاحبها من فوضى انتقال السلطة و ليس هناك في العراق غير المؤسسة العسكرية من يستطيع ابعاد آليات صدام عن السلطة او حزب البعث، فالسؤال حول ولاء المؤسسة العسكرية يظل سؤالاً مفتوحاً، فالكثير من قادة الجيش يعتمد في بقائه على هياكل حزب البعث. و من ناحية اخرى، فإن الحكم المدني لحزب البعث لم يكن لطيفاً مع المؤسسة العسكرية، فقد تعرض العديد من الضباط للسجن و الاهانة و الاعدام و حرم عليهم ابداء ارائهم في الشؤون العسكرية، و ظلوا دائماً يخضعون لهيمنة صدام حسين المريض بجنون العظمة.

و ربما يحاول الجيش اجراء اصلاحات على حزب البعث دون صدام و لكن قليل من الناس سواء داخل او خارج العراق اولئك الذين يرغبون بتخليد رموز حزب البعث السياسية.. و ربما امكن المؤسسة العسكرية اقامة نوع من الحكم (التكنوقراطي) شبه استبدادي الذي لا يقوم على اسس ايديولوجية و يشكل تقدماً على صيغ الحكم في الماضي و لكنه لا يحل مأزق العراق العرقي و الطائفي. فربما تنهمك هذه المؤسسة في استعادة الاقلية، و لكن ليس هناك الكثير من الآليات السياسية الموصلة لهذا الهدف. و كذلك ستعمل المؤسسة العسكرية على الابقاء على العراق قوياً و موحداً و بالتالي قد يقرر الاحتفاظ بالسلطة بمعزل عن السياسيين البعثيين الذين عملوا على تدمير البلاد.

ان آفاق قيام حكم ديمقراطي ليست مشجعة دون تدخل خارجي، من الناحية المثالية يمكن للمؤسسة العسكرية محاولة اقامة نوع من انواع الحكم الديمقراطي، اما بدعوة عناصر المعارضة في الخارج للمشاركة في السلطة عقب اطاحتها بالحكم البعثي، او بالدعوة لاجراء الانتخابات و بغير ذلك فإن المعارضة في الخارج، و التي ظلت تسعى لتوحيد صفوفها، و لكنها ما زالت تفتقر للاجماع حول الكثير من القضايا الرئيسية المتعلقة بمستقبل العراق، لا تملك الوسائل للوصول الى السلطة بنفسها و ربما كانت الانتخابات اكثر مصداقية و اماناً اذا ما اجريت تحت اشراف الامم المتحدة، و بموافقة الجيش بعد الانقلاب. و لكن يظل السؤال معلقاً حول الهيمنة المستقبلية للغالبية الشيعية. و يمكن لقيادة عسكرية تتمتع ببعد النظر ان تدرك القوى الحتمية الفاعلة في العراق و تذعن لها و تعمل على خدمة قواها الخلاقة. وتبرز الفرصة الافضل لاقامة المرحلة الاولى للحكم الديمقراطي لما بعد صدام، في سياق مؤسسة عسكرية تطيح بصدام وتدرك ان القبول الدولي بها ورفع العقوبات الاقتصادية لن يتأتى دون القبول باجراء انتخابات.

وحتى اذا ما كان بوسع نظام منتخب بصورة ديمقراطية ممارسة السلطة لعام او نحوه، فان هذه ستكون سابقة تقوم عليها القاعدة للمطالبة باستعادة الحكم الديمقراطي، ولا يمكن ان يتم اقامة حكم

تمثيلي بين عشية وضحاها، ولكنها يجب ان تبدأ اذا ما اريد ترسيخ الجذور لعملية ديمقراطية. فلقد كان للعراق برلمان فاعل في الفترة ما بين ١٩٣٢ - ١٩٥٨.

اما اليوم فيمكن لحكومة تمثيلية معقولة البدء باعادة رسم مسار معتدل للسياسات العراقية بحيث يبدأ الرأي العام بوضع القيود على السياسات الداخلية والخارجية الغاشمة التي تميزت بها الحقبة الدكتاتورية البعثية برمتها.

وفي نهاية المطاف سيسيطر الشيعة العراقيون على مقاليد الحكم، ولن ينفصل شيعة الجنوب عن العراق في ظل اية ظروف منظورة، على الرغم من امكانية اعلانهم الحكم الذاتي لفترة قصيرة في تكتيك يستهدف اضعاف الحكومة المركزية وكسب ورقة تفاوضية لدى بحث اي اتفاق لتقاسم السلطة.

الشيعة انفسهم منقسمون الى عدة فصائل، فمنهم الديمقراطيون العلمانيون ومنهم الاسلاميون المستقلون. وحتى الاسلاميون الموالون لايران، منهم من العرب الذين يرفضون هيمنة ايران. وقد ظلت مسألة التعامل مع طهران تثير الخلافات في اوساط الشيعة العراقية. فهم يختلفون مع طهران حول العديد من القضايا ويبدون استياء من التدخلات الايرانية القوية في شؤونهم ويتحفظون على سياسات ايران الخرقاء تجاه قضايا مختلفة.

ان عراقا يحكمه الشيعة سيكون اقل توجها للعروبة بسبب التوجه الضمني للشخصية السنية نحو العروبة. ومن المحتمل ان يميل شيعة العراق لتبني شعار "العراق اولا" ولكن ليس بوسع اي نظام عراقي ان يعزل نفسه عن بقية العالم العربي، كما لن يملك اي نظام شيعي المبرر لانتهاج سياسات اكثر لينا ازاء النزعة الانفصالية الكردية مما فعل السنيون، غير انه يمكن ان يكون اكثر جلدا ازاء المطالب الكردية لاقامة الحكم الذاتي.

وعلى الرغم من ان القوة السياسية المهيمنة في اوساط الشيعة ذات ميول اسلامية الا انها تضم ايضا تيارا علمانيا قويا. وليس بالضرورة ان يكون الشيعة الاسلاميون ذوي شخصية اصولية. فالشعية، تاريخيا، انخرطوا في صفوف الحزب الشيوعي العراقي الذي كان قويا قبل ان يتم القضاء عليه على يد حزب البعث. ويقابل التقليد العلماني اليساري القوي الذي ساد اوساط الشيعة في العقود الماضية، ميل نحو الاحزاب السياسية هذه الايام. ويشكل كلا الاتجاهين الالية الوحيدة البديلة والمسموح بها لتحقيق الطموحات السياسية ضمن نظام سني. وهكذا فان الشيعة لايمثلون مجتمعا سياسيا متجانسا في الاساس، بل انهم يميلون للمرونة في رؤيتهم السياسية الحديثة.

وسيكون اي نظام عراقي مستقبلي مكبلا من الناحية الاقتصادية لفترة من الزمن، بسبب الديون الكبيرة المترتبة على العراق للدول الغربية وحاجته للتخلص من العقوبات الاقتصادية المدمرة، وبسبب التكاليف الباهظة لاعادة البناء بعد حربين مدمرتين خاضهما العراق. وعلى اية حال، فان العراق يتمتع على المدى الطويل، بمستقبل اقتصادي واعد معتمداً في ذلك على امتلاكه لثاني اكبر احتياطي للنفط في الشرق الاوسط، والموارد المائية الغنية التي يمكنها دعم قاعدته الزراعية القوية وتوفر الايدي العاملة لديه - على العكس من بقية دول الخليج - بما يفي بالحاجات الزراعية والصناعية، وسيكون الاقتصاد العراقي على المدى البعيد، قادرا على دعم الانفاق العسكري الكبير، اذا كان ذلك هو الخيار الذي تسلكه قيادته، ومن الواضح انه سينتهج سياسات نفطيه من شأنها رفع مدخولاته الى الحد الاقصى على المدى القريب، الامر الذي يتناقض مع السياسات الخليجية عموما، والتي تفضل اسعارا متعدلة للنفط بالاضافة الى رغبتها الان، في وضع قيود على التطوير العراقي في المستقبل لاسباب امنية، وذلك ما لم يتحول النظام السياسي العراقي وتبنى سياسات معتدلة حقا.

في السياسة الخارجية، تعمل الكثير من الحقائق الجغرافية على تقييد العراق :

اولا، يفتقر العراق. لمنفذ هام على الخليج، ومن المؤكد ان لايصبح قوة بحرية رئيسية في الخليج، بعكس المملكة العربية السعودية وايران. وبعد حرب الخليج، يبدو ان الكويت منهمكة في اعادة ترسيم الحدود بشكل يضعف اكثر فاكثر امكانية العراق الملحة للوصول الى البحر، واذا ما حدث ذلك، فان الكويت ستكون سببا شبه مؤكد للحروب مستقبلية حول قضايا اكثر اهمية من النزاع حول ابار نفطية على الحدود.

ثانيا، العراق محاط بدول معادية من جميع الجهات (ماعدا الاردن الذي يعتمد اقتصاديا على بغداد)، وكحقيقة سياسية وليست جيوبوليتيكية، فانها تركة من صنع حزب البعث وتحتاج لوقت طويل حتى يتم التغلب عليها، كما ان دولتين من الدول المحيطة بالعراق هي دول غير عربية (تركيا وايران)، الامر الذي يضع العراق حدا بين العالم العربي وهاتين الدولتين، وربما كان ذلك سببا في التعصب لحماية "عروبته".

ثالثا، من المؤكد ان ايران تمثل الخصم الجيوبوليتيكي الدائم للعراق، والتي جعل منها حجمها وتعدادها السكاني وساحلها البحري الواسع، الدولة الاقوى في الخليج، مع ذلك، فان ما يدعو الى المفارقة ان العراق وايران اللتيني تحكمهما قوى راديكالية تشتركان الان بعدد كبير من الاهداف السياسية مثل : الاراء المعادية للغرب والانظمة الملكية والعداء القوى لاسرائيل، والرغبة في ابعاد القوى الاجنبية عن الخليج، وبالرغم من امكانية تبني ايران والاصوليين الشيعة العراقيين سياسات خارجية متوازنة في المدى القريب، الا ان الخصومات الجيوبوليتيكية بين بغداد وطهران لا تخدم هذا الهدف في المدى الطويل، ومن شأن قيام انظمة حكم معتدلة في البلدين فقط ان يساعد على التغلب على العداوات الجيوبوليتيكية التي تفاقمت في العقود الثلاثة الماضية، كما كان الوضع عليه في الماضي البعيد.

ومن المؤكد ان تكون العلاقات العراقية مع الكويت عاصفة - خصوصا فيما يتعلق بالمنفذ البحري وربما يتصرف العراق بدافع الانتقام، بغض النظر عن نظام الحكم القائم فيه، بالاضافة الى ذلك، من المحتمل ان تشرع الكويت على مدى العقد المقبل بعملية اصلاح وتحول نحو الديمقراطية مما يجعلها لفترة من الوقت، اقل استقرارا واكثر عرضة للتدخلات الخارجية.

وسيكون لأية حكومة شيعية في العراق تأثير قوي على الكويت، نظرا لوجود قطاع شيعي كبير محروم سياسياً، الامر الذي سيؤدي عبر الايام الى ان فرض حماية سعودية على الكويت، ان لم يؤد في النهاية الى ضمها للسعودية بعملية "ضم غير عدائية".

ومن شأن اي نظام عراقي دون ادخال الاصلاحات عليه، ان يكون

معاديا لاية تسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي، والاخطر من ذلك، انه اذا ما تعثرت عملية السلام فسوف تدير سوريا ظهرها لها، وستسعى للحصول على دعم العراق، مما ينذر بخلق "جبهة رفض" جديدة وخطيرة.

ولقد كان العراق الدولة العربية الاولى التي تخلق ازمة تتعلق بانتشار الاسلحة النووية، وكذلك فان الممارسات القمعية والخطيرة والمغامرة والهدامة التي قام بها صدام حسين في شنه لاثنين من الحروب مع جيرانه، هي التي قادت المجتمع الدولي في نهاية الامر الى التعامل مع تحديه لاتفاقيات حظر انتشار الاسلحة النووية بالوسائل العسكرية المباشرة، فصدام حسين هو الذي تسبب في خلق الظروف التي افقدت العراق سيادته في التعامل مع مجلس الامن بشأن قضايا قضايا انتشار الاسلحة، وربما يستطيع زعيم اكثر اتزانا، العمل على تطوير قدراته النووية للدفاع عن العراق من "التهديد الايراني"، بحيث تجعل من الصعب على المجتمع الدولي فرض الرقابة عليه او التدخل في مشروع البحث والتطوير النووي العراقي.

والسابقة التي اوجدها صدام حسين بتمكين مجلس الامن من ارساء طريقة للتعامل مع النشاطات العراقية الخاصة بحظر انتشار الاسلحة، سيكون له دلالة هامة بالنسبة لبقية المنطقة وربما مناطق اخرى من العالم الثالث.

اذن، فان الانبعاث السياسي للعراق سيظل مزعزعا وعاصفا، ويؤثر بصورة جزئية على استقرار الخليج برمته، ولن يصبح العراق دولة تتمتع بالاستقرار الا بخلق شكل من اشكال الحكم التمثيلي الديمقراطي، وربما يتطلب الامر التحول نحو الدولة الفيدرالية بدون الاقليم الكردي، فالتزام الدول الغربية بفكرة الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية لم يخدم سوى هدف بسيط، بالرغم من القلق الذي ابدته دول اخرى في المنطقة ازاء هذه السابقة، فالخيار السياسي ليس بين دولة موحدة وفيدرالية (او مقتطع منها الاقليم الكردي)، ولكنه يدور حول نوع الحكومة التي يجب قيامها في العراق في المستقبل والتي قد تكلف العراق حتما شخصيته الموحدة.

يعاني العراق الان انتقاصا كبيرا من سيادته، بسبب سعي صدام غير المسبوق لضمان سيادة دولته من خلال اخطاء استراتيجية فادحة طوال العقد الماضي، وقد ادى هذه الانتقاص غير المحدود لسيادته، الى ادخال العراق ضمن القضايا الدولية الاوسع للنظام العالمي الجديد والاكثر اعتمادا على الامم المتحدة وانظمة الحكم التي تنتهك الحظر الدولي على انتشار الاسلحة، والبحث على المستوى الدولي في شخصية ومستقبل الحركة الانفصالية الكردية، ولا يمكن لاحد تجاهل هذه القضايا ولايمكن ايجاد حل لهذه القضايا التي تزعزع الاستقرار وتؤثر بقوة على المصالح الامريكية والاقليمية، الا بالبدء بنظام جديد واكثر تمثيلا للشعب.

وبالتالي، فان السياسات الامريكية بالتعامل مع العراق تواجه اخطارا محدقة. ففي الوقت الذي فاتت فيه الفرصة لاعادة تشكيل النظام العراقي بصورة راديكالية في الايام الاخيرة لحرب الخليج، الا ان قرارات الامم المتحدة والتصميم الغربي مازالا يوفران الارضية لتقليص قدرة صدام حسين للسيطرة على بلاده والحفاظ على سيادتها وبقائها الاقتصادي، ان تشديد القبضة السياسية والاقتصادية والعسكرية على نظام صدام يمكن ان يشكل محاولة تدريجية ناجحة للقضاء عليه، وفي هذه الحالة من المؤمل ان يعمد مجلس الامن الى تطوير وتطبيق برنامج لقيام نظام سياسي جديد في بغداد، ولا شيء غير ذلك، يمكن ان يلغي امكانية قيام نظام مشابه لنظام صدام بل واكثر عدوانية منه مهددا بزعزعة استقرار المنطقة، فمشكلة صدام حسين لا سابق لها في المنطقة وكذلك يجب ان يكون الحل.

وفيما بعد صدام، يمكن لعراق ديمقراطي فيدرالي ان يمثل موجة جديدة للاصلاح السياسي والسياسات المحدثة في الشرق الاوسط.

ان قيام عراق يقر بوضوح بالاختلافات العرقية والدينية داخل الدولة، ويعمد لبناء المؤسسات السياسية والاجتماعية التي تعكس التباينات، يمكن ان تكون نقطة البداية نحو بناء النموذج المستقبلي ويبدي الكثير من العراقيين استعدادهم لهذا التغيير، خصوصا بعد ان عاشوا طوال ثلاثين عاما في ظروف ادت الى المزيد من التدهور في احوال البلاد، ولكن في ظل غياب التدخل المستنير من الخارج، فان من الصعب ان نرى كيف يمكن كسر الدائرة الشريرة للماضي. ■

الاحتواء: سياسة واشنطن تجاه العراق وايران

نقلت صحيفة الواشنطن بوست (٢٣ ايار ١٩٩٣) عن مسؤولين امريكيين ان ادارة الرئيس كلينتون قررت اعتماد سياسة "احتواء ثنائية" حيال العراق وايران بعدما تبين لها ان قيادتي البلدين ستبقيان معاديتين للاهداف الامريكية في المستقبل المنظور، وهي تعمل حالياً على اتخاذ خطوات جديدة لعزل الدولتين.

وذكرت الصحيفة ان السياسة الجديدة هي نتيجة عملية مراجعة للسياسة الامريكية حيال طهران وبغداد استمرت بضعة اشهر، وفي ضوء النصائح التي قدمها زعماء المنطقة الى وزير الخارجية وارن كريستوفر خلال جولته في الشرق الاوسط في شباط ١٩٩٣.

واضافت ان المسؤولين الامريكيين يعتقدون بان اهداف السياسة الجديدة ترتكز على العمل من اجل بقاء ايران والعراق متساويين في الضعف الى اجل غير محدد، وذلك عن طريق ابقاء شبكة دولية من القيود التجارية محكمة حول البلدين لحرمانهما من الدخل والتكنولوجيا اللذين يحتاجان اليهما لتطوير اسلحة جديدة او لدعم الارهاب او لنشر الثورة او لتخويف جيرانهما. وتابعت ان الولايات المتحدة ستضغط على حلفائها لخفض التجارة مع ايران.

وكان مدير قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي مارتن انديك اعلن الاسبوع الماضي في خطاب امام اجتماع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط ان السياسة الامريكية الجديدة نابعة من العداء الذي يكنه النظامان في طهران وبغداد للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ونسبت الصحيفة الى مسؤولين امريكيين اخرين ملاحظتهم وجود اشارات جديدة الى بدء الدولتين العمل معاً لمواجهة واشنطن. وقال احدهم "ربما بدأنا نشهد بداية تقارب" بين النظامين. واعطى هؤلاء امثلة على التقارب منها استمرار ايران في استيراد النفط العراقي المكرر عبر الشاحنات، وحصولها اخيراً على شحنة كبيرة من الحديد من العراق. ■